ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما للألفية

رسالة تقدمت بها الطالبة

مديحة عبد علي الشمري

الى مجلس كلية الاداب جامعة بغداد – قسم اللغة العربية وهي جزء
من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية

بإشراف

الاستاذة الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديشي

كانون الثاني
2005م

ذو القعدة
1425 هـ

شكر وامتنان

الحمد والشكر لله أولاً وأخيراً الذي يسر لي أمري وكانت كلماته التامات:

﴿ إزمع العسري سرا * إزمع العسري سرا ﴾ سورة الانشراح ، كلمات مباركات حفزنتني وخففت علي وأنارت لي الطريق .

وشكري وامتناني لأستاذتي الدكتورة خديجة الحديثي التي أخلصت النصح والإرشاد والتي دفعها حبها وأمانتها للغة العربية الى ذلك ، وفتحت لي قلبها وبيتها وأمدتني بالرعاية ، لإخراج البحث بما يليق أدامها الله لنا وجزاها عني وعن لغة القرآن خير جزاء .

وإن أنسَ فلا أنسى فضل الأستاذ الدكتور طه محسن الذي أعانني و أسعفني بكتاب (توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك) للمراي أحد الشرحين اللذين شملتهما الدراسة ، وكتاب (الغرة المخفية) أحد مصادر النقل المهمة فله شكري الجزيل .

وعظيم شكري وامتناني الى من كانوا أهلاً لي في غربتي فلم يخلوا علي بجهد او مساعدة على قدر استطاعتهم فكانوا عوناً لي في رحلتي ، ولا سيما شقيقتي (ام علي) التي كانت نعم الأخت التي غمرتني بحنانها ورعايتها وكانت دعواتها الصالحة بالسلامة والتوفيق وهي ترافقني مدة سيرتي في طريق البحث .

وخالص شكري وامتناني لكل من قدم لي المساعدة والعون أخص بالذكر منهم الاخ عماد ، وحيدر ، وضاري ، والآنسة سجا أمينة مكتبة كلية الآداب التي ساعدتني في الكثير من المصادر المهمة من مكتبتها الخاصة المتواضعة ، وأمينات مكتبة الدراسات العليا، ومكتبة قسم اللغة العربية .

وفق الله الجميع لما فيه خير اللغة العربية ودوام عافيتها.

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا أعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة
بـ **« ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما للألفية »** وناقشنا
الطالبة (**مديحة عبد علي الشمري**) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعقد بأنها
جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية .

التوقيع :

الاسم : د. لطيفة عبد الرسول علي

عضو

2005/ 1 /

التوقيع :

الاسم : د. خولة الهلالي

رئيس اللجنة

2005 / 1 /

التوقيع:

الاسم : أ. د. خديجة عبد الرزاق الحديثي

المشرف

2005/1 /

التوقيع :

الاسم : د. نهاد حسوبي

عضو

2005/1 /

التوقيع

الاسم: أ . د. طالح فليح حسن

عميد كلية الآداب

2005/1 /

المحتويات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة.
17-1	التمهيد.
2-1	أولاً:- الردود النحوية لغة واصطلاحاً.
5-3	ثانياً :- المرادي (نبذة مختصرة عن حياته وثقافته العامة).
8-6	1- توضيح المقاصد شهرته واثره في الدراسات النحوية .
9-8	2- منهج المرادي في الرد.
10-9	3- طبيعة الردود وألفاظها.
13-11	ثالثاً:- ابن هشام (نبذة مختصرة عن حياته وثقافته العامة).
16-14	1- أوضح المسالك شهرته واثره في الدراسات النحوية.
16	2- منهج ابن هشام في الرد.
17-16	3- طبيعة الردود وألفاظها.
73-18	الفصل الأول - الردود العامة.
36-18	المبحث الأول - اطلاق ابن مالك ما يحتاج الى تقييد وبالعكس.
20-18	1-إضافة الاسم الى اللقبان كانا مفردين.
22-20	2-العطف على محل (أن) المفتوحة.
24-22	3-حكم (لا) النافية للجنس عند دخول همزة الاستفهام عليها.
26-24	4-الابدال في الاستثناء المنقطع عند بني تميم.
27-26	5-ناصب تمييز الفرد وتمييز النسبة.
27	6-تقديم التمييز على عامله المتصرف.
29-27	7-حذف المضاف اليه الأول لدلالة ما أضيف اليه الثاني-المعطوف
30-29	8- إعمال اسم المصدر.
31-30	9-تفريق نعوت غير الواحد إذا كانت مختلفة.

المحتويات

33-31	10-الفصل بين (أفعل) التفضيل و (من).
34-33	11- وصف (أي) باسم محلة ب(أل) مرفوع في النداء
35-34	12- منع صرف الاسم الذي على وزن (فعال) عند بني تميم.
36-35	13-(إذن) وحكمها بعد حرفي العطف (الفاء -الواو).
41-37	المبحث الثاني: الرد على الحدود النحوية.
38-37	1- حد الخبر.
40-38	2- حد الحال.
41-40	3- حد النعت.
64-42	المبحث الثالث: - الرد على تعبير او لفظة او بيت او جزء من بيت.
43-42	1-التعبير ب (أل) عن علامة تعريف الاسم.
44-43	2-ذكر (ذو)واشترط الاضافة فيها مع سائر الأسماء الستة واعرابها بالحروف.
46-44	3-حكم اللقب في التقديم والتأخير مع الاسم أو الكنية .
48-46	4-التعبير ب(الجمع على (الذين) و (الألى).
49- 48	5-حذف العائد المتصل بفعل او وصف.
50-49	6-حكم الاسم المرفوع بعد (لكن) او (بل) .
52 - 50	7-تقديم خبر (ما دام) عليها.
54-52	8-علة رفع المعطوف على محل اسم (ان) بعد استكمال الخبر.
55-54	9- اسم (ان) المخففة من الثقيلة .
57-55	10-حكم اسم (لا) النافية للجنس.
58-57	11-تقديم المفعول على الفعل إذا كان الفاعل ضميراً غير منحصر.
61-58	12-أي المفاعيل ينوب في الفعل المتعدي لأكثر من مفعول.
63-61	13-صياغة اسمي الزمان والمكان من المصدر.
64-63	14- الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

المحتويات

73-65	المبحث الرابع: - الرد على ما مثل به ابن مالك.
65	1-الكلمة التي تدل على الامر ولا تقبل نون التوكيد.
66-65	2-دخول (ال) على الاعلام.
68-66	3-حذف عامل الفاعل ، او نائبه.
70-68	4-من مرجحات النصب على الاشتغال تقدم (حيث).
72-70	5-مجيء صاحب الحال نكرة مخصصة بوصف.
73-72	6-حذف المخصوص بـ (نعم وبئس) ان تقدم ما يشعر به .
93-74	الفصل الثاني : الرد على احكام نحوية متفرقة.
75-74	المبحث الأول : الابتداء.
75-74	الابتداء بالوصف غير المعتمد على نفي او استفهام.
80-76	المبحث الثاني : الفاعل.
78-76	1- حذف التاء وإثباتها مع الفعل المسند الى جمع المؤنث السالم.
80-78	2- تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول.
83-81	المبحث الثالث: المفعول المطلق.
83-81	امتناع حذف عامل المصدر المؤكد .
86-84	المبحث الرابع : الاستثناء.
86-84	تصرف (سوى).
93-87	المبحث الخامس : الحال .
89-87	1-تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر.
91-90	2- مجيء الحال من المضاف اليه.
93-92	3- تقديم الحال على عامله الظرف ، او الجار والمجرور.
137-94	الفصل الثالث: الرد على مسائل نحوية متفرقة.

المحتويات

97-94	المبحث الأول : الضمير.
96-94	1-معنى الضمير المستتر جوازا.
97-96	2-فصل الضمير ووصله في باب (خلت).
101-98	المبحث الثاني : الحروف العاملة عمل (ليس).
101-98	إعمال (لا)اكثر من إعمال (إن).
105-102	المبحث الثالث : الاشتغال.
103-102	1-تسوية (ان) ب(حيثما)في وجوب نصب المشغول عنه بعدهما.
105-103	2-قسم وجوب الرفع بعد (إذا) الفجائية.
107-106	المبحث الرابع : حروف الجر.
107-106	1-حذف حرف الجر مع (إن) و(أن) عند أمن اللبس.
111-108	2-مجي الكاف اسما في الاختيار.
113-112	3-اسمية مذ ، منذ إذا رفع ما بعدهما.
117-114	المبحث الخامس : الإضافة.
116-114	1-تنكير (حسب) وقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى.
117-116	2-تجويز إضافة (عل) ونصبها على الظرفية.
120-118	المبحث السادس : إعمال اسم الفاعل.
120-118	من مسوغات إعمال اسم الفاعل المجرد اعتماده على حرف النداء.
126-121	المبحث السابع : النداء.
123-121	1-حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.
125-123	2-معنى (فلان) و (فلانة) واصلهما.
126-125	3-استعمال (فل) في غير النداء.
129-127	المبحث الثامن : الترقيم.
129-127	ترقيم العلم المركب تركيبا إسنادياً.

المحتويات

131-130	المبحث التاسع : اعراب الفعل.
131-130	جزم الفعل بعد سقوط الفاء في جواب الطلب.
134-132	المبحث العاشر :اجتماع الشرط والقسم.
133-132	1- جعل الجواب للشرط تقدم او تاخر عند تقديم ذي خبر عليهما.
134-132	2-جواز جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم ولم يتقدمها ذو خبر.
137-135	المبحث الحادي عشر :العدد.
136-135	1- حكم العدد في التذكير والتأنيث مع الجمع.
137-136	2-حكم تمييز العدد المركب.
139-138	الخاتمة.
149-140	المصادر والمراجع.
	الملخص باللغة الانكليزية

بسم الله الرحمن الرحيم

ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما

للألفية

تناول موضوع البحث ردود الشارحين على ابن مالك في ما جاء في الألفية ، وكان الغرض الاساسي من هذا الموضوع هو اظهار الصحيح من هذه الردود او الخلافات مستندة في ذلك الى حجج وادلة قياسية اساسها السماع والقياس .

وخصت الدراسة بهذين الشرحين لأهميتهما وقرب عهدهما من ابن مالك فضلاً عن انهما لم يدرسا على هذا الوجه من قبل .

ولسعة الموضوع فقد اقتصر البحث على الموضوعات النحوية فحسب فلم يكن للجانب الصرفي والصوتي نصيب منه .

وقد تنوعت مصادر الدراسة فكان في مقدمتها شروح الألفية ، ولاسيما شرح ابن عقيل الذي اعتمده البحث الاساس الأول في إيضاح مراد ابن مالك من النظم ، فضلاً عن مصادر النحو المهمة كـ (الكتاب) ، و (المقتضب) ، و (الاصول) ، و (معاني القرآن) ، وغيرها ، وكتب النحو الحديثة وكتب المعجمات والتراجم .

اما اهم النتائج التي وصلت اليها الدراسة فكانت كالاتي:-

1- لم تقتصر ردود الشارحين على المسائل النحوية العلمية فقط ، بل امتدت لتشمل الردود والاعتراضات على النظم ، كانتقاد عبارة او لفظة ، او الرد على حد نحوي ، او تقييد ما اطلقه الناظم وبالعكس .

2- ظهر ان اغلب الردود جاءت نتيجة الاخذ بقول ابن مالك على ظاهره دون التاكد من صحة مذهبه في مؤلفاته الاخرى .

3- ظهر ان لابن مالك تناقضات في المسألة الواحدة ، وقد يكون السبب في ذلك راجعاً الى امرين :

1. ضيق النظم امام فسحة النثر .

2. ذكره رأيين مختلفين في المسألة الواحدة ويكون قصده مراداً به في كلا الرأيين .

4- اتسمت ردود المرادي بالوضوح والصراحة حيث يذكر اسم المؤلف التابع لابن مالك في المسألة المعترض عليها مع الاحتجاج لما يعترض عليه ، في حين اتسمت اغلب ردود ابن هشام بعدم الوضوح والصراحة اذ انه لا يذكر اسم المؤلف حين يعترض بل يكون اعتراضه بشكل عام، كما انه لا يحتج في بعض الاحيان للمسألة المعترض عليها.

5- لم تسفر ردود المرادي عن اراء انفرادية ، بل ظهر تأثره بشكل كبير بشيخه ابي حيان الذي طالما تعرض للألفية بالرد والانتقاد .

المقدمة

﴿ الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله ﴾

والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى اله وصحبه ومن والاه اما بعد :

فلا يخفى على عالم او باحث او عاشق للغتنا العربية الجميلة ما لألفية ابن مالك ، تلك الارجوزة التي جمعت قواعد النحو العربي واصوله بأسلوب لطيف جذاب ، من شهرة عمت آفاق الدرس النحوي وغطت على اشهر كتب النحو في المشرق والمغرب ، حتى كاد صاحبها يطغى على سيبويه لولا ما يتمتع به سيبويه امام النحاة من مكانة علمية محفوظة في قلوب العلماء ، فلولا ما بلغ النحو العربي اوجهه ، وما وصل ابن مالك الى ما وصل اليه من تلك المكانة والشهرة وسعة العلم والاطلاع .

ولا ادلّ على شهرة الألفية من كثرة الشروح ، والتعليقات ، والحواشي التي قامت عليها ، إذ تسارع العلماء الى شرحها ، وإيضاح غوامضها ، ليسهل على طلابها فهمها الفهم الصحيح .

فمن تلك الشروح التي قامت عليها وبرزت في الدرس النحوي : شرح ابنه بدر الدين (- 686 هـ) المسمى بـ (شرح ابن الناظم) ، وشرح أبي حيان (745 هـ) المسمى (منهج السالك في الكلام على الفية ابن مالك) ، وشرح المرادي (749 هـ) المسمى (توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك) ، وشرح ابن هشام الانصاري (762 هـ) المسمى (أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك) ، وشرح ابن عقيل (769 هـ) ، وهو اشهر شروح الألفية وأوضحها ، وشرح المكودي (-800 هـ) وشرح الاشموني (-929 هـ) وغيرها كثير .

لذا فقد كانت تلك الشروح الكثيرة السبب الذي حثني على اختيار بعضها وماردّ بها على ابن مالك في الألفية أن تكون موضوعاً لرسالتي بعد مدة ليست بالقصيرة دامت اكثر من سبعة اشهر في تحديد موضوع فاستقر رأبي اخيراً ، وبمشورة استاذتي المشرفة الدكتورة خديجة الحديثي ، أن تشتمل دراستي شرحي .

المرادي ، وابن هشام ، لأهمية هذين الشرحين ولقرب عهدهما من ابن مالك فضلاً عن انهما لم يدرسا على هذا الوجه .

وأود أن أشير الى انني حين تناولت ردود المرادي وابن هشام واعتراضاتهما على ابن مالك في الألفية ، لم ارد اظهر هنات ابن مالك وغفلته عن بعض المسائل ، بل لتوجيهها التوجيه الصحيح مستندة في ذلك الى حجج وادلة نحوية اساسها أصول النحو العربي (السماع او النقل و القياس) .

ولسعة الموضوع تخصصت الرسالة بالموضوعات النحوية فقط .وعلى ما جاء في الالفية دون مؤلفات ابن مالك الاخرى ، الا في مواضع قليلة ، وسيذكر سبب ذلك في التمهيد.وقد اقتضت خطة البحث ان يكون في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة . وتمهيد وتتبعها خاتمة .

اما التمهيد فتناولت فيه المعنى اللغوي والاصطلاحي لـ (الردود النحوية) ، ثم ترجمة مختصرة لحياة الشارحين ومؤلفيهما ، مع إيضاح شهرة كل مؤلف واثره في الدراسات النحوية ، ومنهج كل شارح في الردود وطبيعة الردود وألفاظها .

وأما الفصل الأول ، فقد خصصته لردود الشارحين العامة على ابن مالك وهي الردود التي تشمل الرد على الالفاظ ، والعبارات ، واطلاق ما قيده الناظم ، ومماثل به وماحده ، لذلك جاء في اربعة مباحث ،الأول : تقييد ما اطلقه الناظم وبالعكس والثاني ، الرد على لفظة ، او بيت ، او جزء من بيت ، اما الثالث والرابع فللرد على الحدود النحوية ، وما مثل به ابن الناظم ، وكان ترتيب الابواب النحوية بحسب ما جاءت في الالفية .

اما الفصل الثاني ، فقد شمل الموضوعات النحوية التي تخص احكاماً نحوية متفرقة ، من ابتداء ، وفاعل وغيرها ، وقد لجأت فيه الى التقسيم الذي اتبعه في الفصل الثاني ، فكان على مباحث متسلسلة بحسب ورودها في الألفية.

اما الفصل الثالث فقد تخصص بالرد على مسائل نحوية متفرقة بنفس التقسيم الذي اتبعه في الفصلين الأول والثاني .

واما الخاتمة فقد سجلت فيها نتائج البحث.

وقد تنوعت مصادر الدراسة ، اذ كان في مقدمتها كتب ابن مالك الاخرى ، فضلاً عن أمهات الكتب النحوية الاساسية ك (الكتاب) و (المقتضب)، و (معاني القران) للفراء و(الاصول) في النحو لابن السراج ،و(الجمل) للزجاجي، و (شرح جمل الزجاجي) لابن عصفور و (المقرب) لابن عصفور ، و(الايضاح العضدي) لابي علي الفارسي.

ولم نغفل عن كتب المحدثين بل قد استعان بها البحث في اثبات رأي ما ك (النحو العربي نقد وبناء) و(في النحو العربي نقد وتوجيه) ، و (معاني النحو) ، و (النحو الوافي) ، فضلاً عن كتب المعجمات والتراجم .

وكانت شروح الالفية الأساس الأول الذي اعتمده البحث في ايضاح كلام ابن مالك في النظم لاسيما شرح ابن عقيل لوضوحه وسهولته ،كما استغنت بتلك الشروح في دعم رأي ابن مالك ، أو رده في بعض الاحيان .

اما المنهج المتبع في البحث فهو ايراد قول ابن مالك ، وايضاح المراد منه يتبع ذلك اعتراض المرادي ، أو ابن هشام في تلك المسألة ،فضلاً عن عرض آراء مشاهير النحاة وأئمتهم لتعزيز الرأي الاصح منها.

وقد ابتدئ بعد عرض كلام الناظم بايراد الرد ثم التفصيل في تلك المسألة .

وقد لجأت الباحثة الى اختصار اسماء بعض المصادر والمراجع بحسب شهرتها بين الدارسين .

أما الصعوبات التي واجهها البحث فكان في مقدمتها تعذر الحصول على المصادر بسهولة أما بسبب فقدانها نتيجة الظروف الراهنة أو عدم تعاون بعض المكتبات إدارة وموظفين مع الباحثين او بسبب انقطاع التيار الكهربائي وتعطيل العمل في المكتبات ، فضلاً عن الظروف الاخرى التي يمر بها وطننا العزيز التي لا تخفى على واحد منا ، الأمر الذي أدى الى إهمال الكثير من المصادر المهمة التي كان يجب ان يعود اليها البحث مثل : (شرح المكودي) ، و(حاشية الملوي) و (شرح ابن الوردي) وغيرها من المصادر المهمة .

أمنيته أن ينال هذا الجهد المتواضع رضا الله ورضا أساتذتي الاعزاء حفظهم الله لنا ذخراً ، فإن اكن وفقته فمن الله وإن اكن قد قصرت فعلى قدر ما سمح لي به جهدي وتوفرت لي فيه المصادر والحمد لله رب العالمين .

الردود النحوية لغة واصطلاحاً

الرد في اللغة : مصدر رد الشيء يرده رداً او مرداً ، ومردوداً ، وهو بناء للتكثير ، ويقصد به صرف الشيء عن وجهه برفق⁽¹⁾ .

اما في الاصطلاح فهو مخالفة نحوي لنحوي اخر ، او معارضته ، ورده عن الجهة التي ذهب اليها الى جهة اخرى على حسب وجهة نظر النحوي المعارض، وهي لا تختلف في مضمونها عن مصطلح الخلافات النحوية .

وظاهرة الردود النحوية او الخلافات لم تكن جديدة ، بل بدأت ملامحها منذ ان بدأت حركة التأليف في النحو العربي ، و تانت بسبب اختلاف قواعد العلماء في جمع اللغة ، وتقعيد انظمتها فبذلك تتنوع وجهات نظرهم في المسألة الواحدة ، وقد ذكر الباحثون ان ثمة اسباباً ومعوقات لنشوء هذه الردود والخلافات منها :

□. اختلاف المدرستين في المنهج .

□. طبيعة الدراسات النحوية .

□. اختلاف اللهجات .

□. التفاوت في القدرة على الاستنباط .

□. المنافسة .

□. التأويل النحوي في القرآن الكريم.

وهذه الردود مظهر من مظاهر تطور النشاط الفكري لعلماء النحو العربي . ولم يسلم من الاعتراضات والمؤاخذات عالم نحوي مهما بلغت شهرته فهذا سيبويه امام النحاة ، تعرض له المبرد بالرد والنقد في بعض المسائل النحوية ، ووصفها بالغلط في كتاب سماه (مسائل الغلط) ، ثم ما لبث أن رده ابن ولاد في كتابه ((الانتصار)) ، منتصراً لسيبويه ، معززاً رأيه بالحجج النحوية ، والادلة السماعية والقياسية .

وابن مالك الذي لا يقل شهرة عن سيبويه ، وقد عرف بقوة اسلوبه في التعبير ، وسعة اطلاعه ، وتصدره حلقات الدرس النحوي ، ونالت مؤلفاته اعجاباً ، واقبالاً كبيرين من العلماء المتعاقبين فبادروا اليها بالشرح والتعليق ، ومع ذلك لم يسلم هو الاخر من الانتقادات والمأخذ الكثيرة ، ولاسيما ارجوزته المسماة بـ (الخلاصة الالفية) ، التي ذاع صيتها في مجالس الدرس النحوي ، وحفظها طلاب العلم لسهولتها ، وايفائها بالغرض ، الا ان بعضهم وصفها بالقصور ، وعدم الايفاء بذلك الغرض ومنهم أبو حيان الذي قال فيها : ((ما هذه الارجوزة ، ان هي الا كنبغة⁽²⁾ من دأماء⁽³⁾ ، وتربة في يهماء⁽⁴⁾ ، معذور من

1 - ينظر لسان العرب : 184/5 مادة (ردد) .

2 - النغبية : الجرعة ، ينظر لسان العرب : 218/14 مادة (نغب) .

3 - الدأماء : البحر ، ينظر لسان العرب : 275/4 مادة (دأم) .

4 - يهماء : الفلاة التي لا ماء فيها ، ولا علم ، ولا يهتدى لطرفها ، ينظر لسان العرب : 464/15 مادة

يقول بتفضيلها ويصول بتحصيلها ، فانا في زمان بغائه يستنسر (1) ، وحمأه يستحجر (2) (3).
ووصفها ابن النحاس⁴ مؤيداً أبا حيان في نظرتة القاسية على الالفية قال (5):
ألفية ابن مالك مطموسة المسالك
وكم بها مشغل أوقع في المهالك

في حين تصدى ابن الوردي لهذا النقد ، ودافع عنها ورفع من شأنها قائلاً (6) :
يا عائباً الفية ابن مالك وغائباً عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلاً كثيرة فلا تجر في ظلمها
وازجر لمن جادل من يحفظها برابع وخامس من اسمها

ولعل اهم الاسباب التي ادت الى كثرة الانتقادات والماخذ على الالفية :

1. شهرة ابن مالك ومكانته المرموقة بين العلماء ، وبالتالي شهرة ارجوزته التي بلغت آفاق الدرس النحوي ، فتبادر اليها العلماء بالشرح واظهار هئاتها ، وبالتالي بروز ذلك العالم الذي اعترض عليها.

2. الاختصار المفرط الذي قامت عليه الالفية.

3. سوء الفهم لعبارات ابن مالك في اكثر المواضع لكونها ملبسة وغير صريحة الحكم احيانا ، ولكون قول ابن مالك قد اخذ على ظاهره من دون تدقيق فيما يصبو اليه الناظم احيانا اخرى.

4. اغفال ابن مالك الكثير من مسائل النحو وعدم التفصيل الواضح في شروطها ، وقد يكون ذلك راجعا الى تقيد ابن مالك بالوزن والقافية وهو مجال ضيق أمام فسحة النثر التي تتيح التفصيل في مسائل النحو والصرف.

1 - البغاث : الطائر الذي ليس من جوارح الطير ، ولا يصيد ، ينظر لسان العرب (بغث)

2 - الحمأة : الطين الاسود المنتن ، ينظر لسان العرب (حمأ) .

3 - منهج السالك :

4 - محمد بن ابراهيم بن محمد بن اني نصر الامام ابو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي النحوي الن

عمرون ، من تلامذته ابو حيان، توفي سنة 698 هـ

5 - نفع الطيب : 431 / 430/2 .

6 - نفسه:

المرادي

حياته ونشأته

هو حسن بن عبد الله بن علي المرادي ، ولد بمصر ، ولم يذكر المؤرخون سنة ولادته ، واشتهر باسم ابن ام قاسم ، وهي جدته ام ابيه واسمها (زهراء)⁽¹⁾ ، ذكر العسقلاني ان (ام قاسم) اسم امراة تبنته ، وكانت من بيت السلطان⁽²⁾.

واستبعد الدكتور علي الساهي ماذكره العسقلاني فيما يخص (ام قاسم) لان المصادر لم تشر الى انه قد نشأ في بيت السلطان ، ولعدم حصوله على منصب ولاتقرب من سلطان ، يدفع ماذكره العسقلاني⁽³⁾.

لقب المرادي بالمصري بـ(بدر الدين)⁽⁴⁾ ، وبـ(شمس الدين)⁽⁵⁾ وبـ(الخاورابي)⁽⁶⁾

عاش المرادي في اسرة تقيّة صالحة متمسكة بتعاليم الدين الاسلامي ، يشهد له على ذلك كتبه التي ألفها في علوم القراءات⁽⁷⁾.

ثقافته

نشأ المرادي في بيئة علمية مزدهرة فأنتقن العربية واصبح اماما في النحو واللغة والقراءات ، وكان له علم جم بالفقه المالكي ، والاصول ومن كراماته التي ذكرها المؤرخون انه رأى رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم) في منامه فقال له: يا حسن اجلس انفع الناس بمكان المحراب بجامع مصر العتيق⁽⁸⁾.

قال عنه رضا كحالة : " عالم مشارك في النحو ، والتفسير ، والاصول ، والقراءات"⁽⁹⁾ ، ولا ادل على علميته وتمكنه في النحو من كثرة مصنفاته التي خلفها وكثرة استشهاد النحاة المتأخرين باقواله ، وارئه في النحو كالأشموني الذي نقل عنه الكثير من الآراء وغير الأشموني مما سنذكره فيما بعد.

شيوخه

1. الطنجي ، ابو عبد الله - 724هـ ، اخذ عنه العربية⁽¹⁰⁾.

1 - ينظر الاعلام : 211/2 ، وشذرات الذهب : 160/6 ، وهدية العارفين : 286/1

2 - ينظر الدرر الكامنة : 139/2 .

3 - ينظر المرادي وكتابه توضيح مقاصد الالفية 44- 45 .

4 - ينظر معجم المؤلفين : 271/3 .

5 - ينظر كشف الظنون : 152/1 ، 406 .

6 - نفسه : 406/1 .

7 - ينظر الاعلام للزركلي : 211/2 .

8 - ينظر الدرر الكامنة : 117/2 .

9 - معجم المؤلفين : 271/3 .

10 - ينظر وبغية الوعاة : 70/2 .

2. ابو زكريا الغماري ، يحيى بن ابي بكر بن عبد الله بن محمد -724هـ ، اخذ عنه العربية ايضاً⁽¹⁾.
3. ابو حيان الاندلسي ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي اثير الدين - 745هـ ، العالم النحوي المشهور ، اهم شيوخ المرادي⁽²⁾ وقد تاثر به تاثراً يتضح من خلال مؤلفاته اذ نقل عنه الكثير من الاقوال ، والاراء النحوية و اشار اليه باسم (الشيخ ابو حيان) ، او (شيخنا) ، او باسم احد كتبه كقوله : (وفي الارتشاف).
4. الشرف المقيلي ، عيسى بن مخلوف بن عيسى المقيلي ، شرف الدين -746هـ ، اخذ عنه المرادي الفقه⁽³⁾.
5. مجد الدين التستري ، اسماعيل بن محمد بن عبد الله التستري مجد الدين ابن اللبان -748هـ ، اخذ عنه العربية⁽⁴⁾.
6. شمس الدين ابن اللبان ، ابو عبد الله بن احمد بن عبد المؤمن -749هـ ، اخذ عنه المذهب المالكي⁽⁵⁾.
7. السراج الدمنهوري ، سراج الدين عمر بن محمد بن علي بن فتوح الدمنهوري المصري -752هـ ، اخذ عنه النحو⁽⁶⁾ .

تلاميذه

على الرغم من شهرة المرادي ومكانته العلمية ، وثقافته الواسعة لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن تلاميذه الذين تخرجوا عليه ، الا واحداً ، اخذ عنه القراءات ، وهو ابراهيم بن احمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن ولد سنة 709هـ ، وتوفي سنة 800 هـ، عني بالقراءات فاخذ عن البرهان ، وابي حيان والمرادي⁽⁷⁾.

توفي المرادي سنة 749 هـ ، ولاخلاف بين المؤرخين في ذلك⁽⁸⁾.

-
- 1 - ينظر المصدر السابق نفسه : 331/2 .
 - 2 - ينظر بغية الوعاة : 280/1 ، و الدرر الكامنة : 111/2 .
 - 3 - ينظر غاية النهاية : 227/1 .
 - 4 - ينظر بغية الوعاة : 1 / 517 ، 455 ، و شذرات الذهب : 160/6 .
 - 5 - ينظر شذرات الذهب : 6 / 160 .
 - 6 - ينظر شذرات الذهب : 6 / 172 ، وبغية الوعاة : 1 / 517 .
 - 7 - ينظر الدرر الكامنة : 11/1 - 12 ، والمرادي وكتابة توضيح مقاصد الالفية : 60 - 61 .
 - 8 - ينظر هدية العارفين : 1 / 286 .

آثاره :

1. الجنى الدانى فى حروف المعانى.
2. توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك.
3. شرح التسهيل لابن مالك.
4. شرح الاستعاذة والبسمة.
5. شرح المفصل للزمخشري.
6. شرح حرز الامالى للشاطبي.
7. تفسير القرآن (عشر مجلدات).
8. اعراب القرآن⁽¹⁾.

1- توضيح المقاصد

شهرته ، وأثره في الدراسات النحوية

التعريف به :

شرح لالفية ابن مالك ، وهو احد الشرحين اللذين قام عليهما البحث ويقع في ستة اجزاء ، حققه الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، وقد شغلت المادة النحوية منه الاجزاء الاربعة الاولى ، والمادة الصرفية والصوتية شملهما الجزان الخامس والسادس .

توخى المرادي في هذا المؤلف ايضاح غامض الالفية ، مع اظهار محاسنها اجابة لطلب بعض حفاظها منه ذلك ، ذكر المرادي ذلك في المقدمة قائلاً : ((فهذا توضيح لمقاصد الفية ابن مالك بجلو معانيها ، ويظهر محاسنها على حفاظها ، وقد سألني بعض حفاظها المعنيين باستنباط فوائدها من الفاظها ، فاجبته الى ذلك رغبة في الثواب ، وتقريباً على الطلاب ، وبالله استعين وهو الموفق والمعين))⁽¹⁾

اتبع المرادي فيه ترتيب ابواب النحو حسب ماجاء في الالفية اذ بدأ بـ (الكلام وما يتالف منه) ، ثم المقدمات النحوية وابواب النحو على حسب ورودها في الالفية .
تعقب فيه المرادي ابن مالك في الكثير من مسائل النحو والصرف ، والصوت كما تعقبه في الفاظه ، وعباراته في النظم .

اما طريقة المرادي في الشرح فقد اتبع فيها ما سبقه من الشراح ومنهم (ابو حيان) ، اذا كان يذكر بيت الالفية ، ثم يشرح مراد الناظم منه مع ذكر الخلافات بين النحاة في تلك المسألة ، واحياناً اخرى يذكر مراد الناظم ، ويشرح المسألة ، ويبيد رأيه فيها ، ثم يشير الى بيت الالفية بقوله : (والى ذلك اشار بقوله)⁽²⁾ ، او قد يبدأ بمقدمة على المسألة النحوية ، ويضع لها حداً ، ثم يشير الى ما جاء في النظم ، كما فعل في باب (التوكيد)⁽³⁾ .

وقد تميز الشرح بخصائص يمكن حصرها بما يأتي : -

1- اتباع الاسلوب التعليمي في الشرح ، وهي طريقة السائل والمجيب (فان قلت : قلت)⁽⁴⁾ .

2- عرضه اراء مشاهير النحاة ، وأئمتهم ، وفي مقدمتهم سيبويه ، اذا انه كثيراً ما يستشهد

باقوال النحاة فضلاً عن ذكره الخلافات في المسائل بين النحويين البصريين والكوفيين فمن

النحاة الذين ورد ذكر آرائهم : الخليل ، وسيبويه⁽⁵⁾

1 - توضيح المقاصد : المقدمة : 3/1 .

2 - ينظر توضيح المقاصد : 33/4-34 .

3 - ينظر المصدر السابق نفسه : 159/3 .

4 - نفسه : 527/3 ، 288 ، و 254/4 ، وينظر المرادي وكتابه توضيح مقاصد الالفية : 156 - 157 .

5 - ينظر توضيح المقاصد : 260/2 ، 241/4 ، 217

، ويونس (1)، الكسائي (2)، والاخفش (3)، والفراء (4)، والمبرد (5)، وابن السراج (6)، والعكبري (7) ،
و ابن عصفور (8) ، وابن الخشاب (9) ، وغيرهم .

3- تأثره تأثراً واضحاً بشيخه ابي حيان في طريقة الشرح والرد على ابن مالك في كثير من
المواضع ، واحياناً يستخدم العبارة التي رد بها ابو حيان على ابن مالك نفسها ، ويظهر
تاثره بابي حيان حيث يتعدى اعتراضه على ابن مالك لا في المسألة النحوية فحسب بل
يكون اعتراضه على اطلاقات ابن مالك التي لم يقيدتها في النظم ، او انتقاد عباراته
والفاظه ووصفها بالقصور والتجوز (10)، وهذا كله نجده عند ابي حيان في شرحه .

4- الاستدراكات والزيادات التي جاء بها على ما جاء في الالفية . (11)

5- اعتذاراته ودفاعه عن الناظم على الرغم من ردوده الكثيرة عليه ، اذ نراه في كثير من
مسائل النحو يعتذر لابن مالك بأسلوب لطيف محتجاً له بما جاء في كتبه الاخرى ، ومنه
ما جاء في باب النداء (حذف حرف النداء مع اسم الجنس) ، قال : ((فان قلت : قد
اطلق في اسم الجنس والمراد انما هو اسم الجنس المبني للنداء .

فاما اسم الجنس المفرد غير المعين فقد نص في الكافية وشرحها على ان الحرف
يلزمه .

قلت: قد اجاز بعضهم حذف الحرف منه ايضاً نحو : (رجلاً خذ بيدي) فلعله
ذهب هنا الى ذلك فيكون اطلاقه مراداً به (((12) .

وقد يغفل ابن مالك عن ذكر شرط او قيد في مسألة ما ، فيعتذر له المرادي بانه قد
استغنى عن ذلك لذكره في باب اخر من الالفية (13)، او قد يهمل ابن مالك شرطاً ما من شروط
مسألة معينة فيجيب عنه المرادي بانه قد اهمل ذلك لان الجمهور منعه (14)

1 - نفسه : 287/3 .

2 - نفسه : 101/4 ، 217 .

3 - نفسه : / 101/4 ، 242 .

4 - نفسه : 96 /4 ، 101 .

5 - نفسه : 101/4 ، 242 .

6 - نفسه : 265/4 ..

7 - نفسه : 430/4 .

8 - نفسه : 300/3 .

9 - نفسه : 43/4 .

10 - نفسه : 34/1 - 36 ، 171 ، 190 ، 98/2 ، 67 .

11 - ينظر توضيح المقاصد : 335/2 ، 243/3 ، 288 .

12 - توضيح المقاصد : 275/3 ، وينظر 277/4 - 278 .

13 - ينظر المصدر نفسه : 229/4 ، ومتن 7

14 - ينظر المصدر نفسه : 288/3 .

شهرته واثره في الدراسات النحوية

اشتهر كتاب التوضيح بين النحاة والدارسين ونقل عنه عدد كبير من النحاة ، وتظهر لنا شهرته حين عده العيني رابع اربعة شروح اهتم بها وشرح شواهدا في كتابه (شرح الشواهد الكبرى) (1) .

ولشهرته انتشرت نسخه في اغلب مكتبات العالم وهذه النسخ عددها الدكتور طه محسن في مقدمته التي بدأها تحقيقه كتاب (الجنى الداني) للمرادي (2) .
اما اهم الشروح والحواشي التي قامت عليه فهي :-

1) كتاب (اتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي ، وزوائد ابي اسحاق) ، وهي تقييدات على شرح المرادي وزوائد ابي اسحاق الشاطبي .

2) حاشية لـ (يحيى بن محمد بن عيسى الشاوي) على شرح المرادي ، وهي حاشية ثمينة .

3) كتاب الهادي الى مقاصد المرادي لـ (احمد بن ابي القاسم) (3)

4) يعد كتاب التوضيح اهم اصل عده الاشموني في كتابه شرح الالفية ، ((
فالاشموني او شرح المرادي يكادان يكونان شيئاً واحداً)) (4) ، فقد نقل عنه الاشموني الكثير وتأثر به في طريقة الشرح والتبسيطات .

اما اثره في الدراسات النحوية فقد نقل عنه النحاة المتأخرون اراء نحوية مهمة . تدل على مكانته بين علماء النحو ، واهمية ما بيديه من رأي ومن هؤلاء النحاة الذين نقلوا عنهم ، الازهري في كتابه (شرح التصريح) (5) ، والاشموني في شرحه للالفية (6) ، والسيوطي في كتابه (همع الهوامع) (7) ، ويس العليمي في حاشيته على شرح التصريح (8) ، والصبان في حاشيته على شرح الاشموني (9) .

منهج المرادي في الرد وطبيعة الردود

اتبع المرادي في رده على ابن مالك اسلوباً علمياً قائماً على ايراد بيت الالفية ثم شرحه ، بعرض اراء النحاة من بصريين وكوفيين في المسألة النحوية وبعد الانتهاء من الشرح يبدي مخالفته لابن مالك بقوله : (والعكس اقرب الى الصواب) او (وليس كذلك) ، وكثيراً ما يتعرض المرادي لراي ابن مالك في المسألة المعترض عليها في مؤلفات ابن مالك

1 - الجنى الداني : المقدمة : 21 .

2 - المصدر نفسه المقدمة : 21- 25 .

3 - المصدر نفسه : المقدمة : 21 .

4 - توضيح المقاصد : المقدمة : 3/1 .

5 - ينظر شرح التصريح : 28/1 .

6 - ينظر شرح الاشموني : 109/2 ، 45/3 .

7 - ينظر همع الهوامع : 64/1 .

8 - ينظر حاشية يس : 294/1 .

9 - ينظر حاشية الصبان : 37/1 .

الآخري ك(الكافية وشرحها) ، و (التسهيل وشرحه) ثم يختار منها مؤيداً وموضحاً بما جاء فيها مشيراً الى ذلك بقوله : ((ان التعبير عن هذا النوع .. كما فعل في الكافية) او .. كما فعل في (التسهيل)))⁽¹⁾.

وقد اعتمد المرادي في منهجه هذا على :

1) السماع والقياس ، فالمرادي لا يقبل بالمسموع القليل من العرب ولا يقيس عليه ولا على الشاذ منه ، وهذا ما فعله الكوفيون الذين كان منهج شيخهم الكسائي القياس على القليل والشاذ ، ووافقهم ابن مالك في كثير من المسائل ، فخالفه المرادي في ذلك ، كما جاء في باب النداء (حذف حرف النداء مع اسم الاشارة) حيث وافق ابن مالك الكوفيين في جواز حذف حرف النداء مع اسم الاشارة ، فخالفه المرادي بان ذلك من القليل الذي لا يقاس عليه .⁽²⁾

2) الاحتجاج بالشواهد القرآنية وكلام العرب المنتور والمنظوم ، ومنه مخالفته لابن مالك في جواز تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول اذ جوزه ابن مالك في النثر ، فرده المرادي بان ذلك جائز في الشعر فقط لعدم توافر نص قرآني ، او نثري مروى عن العرب فيه .⁽³⁾

3) اعتماده على ما نقله سيبويه لأنه ثقة فيما يرويه فيخالف ابن مالك في كثير من المسائل مؤيداً رأي سيبويه ، الا في مواضع قليلة يخالف فيها ابن مالك مع موافقته لسيبويه .

طبيعة الردود والفاظها :

اتسمت ردود المرادي بالوضوح والصرامة ، اذ نراه بعد شرح ابيات الالفية ، وعرض الخلافات فيها يبدي مخالفته لابن مالك بشكل صريح واضح كأن يقول : (والعكس اقرب الى الصواب) ، او (والصحيح جوازه في الشعر فقط) ، او يختار رأياً من اراء ابن مالك في كتبه الآخري مخالفاً به ما جاء في الالفية .

كما اتصفت بالشمولية فلم تقتصر اعتراضاته على ابن مالك في المسائل العلمية النحوية فقط ، بل تعدت ذلك لتشمل الاعتراض على ما اطلق الناظم الحكم فيه في بيت الالفية ، او تقييد ما اطلقه منها ، وقد شغلت مثل هذه الردود الجزء الاكبر من اعتراضات

المرادي على ابن مالك ، ومثلها في الحجم جراته في الاعتراض على الفاظ ابن مالك وعباراته في النظم اذ يصفها بالقصور ، او عدم الشمول ، او التجوز ، او المسامحة ، ويبدو ان هذا جاء نتيجة

تأثره بشيخه ابي حيان ، الذي كان في شرحه للالفية شديد التعصب على ابن مالك ، فكان يصف عباراته بانها عبارات تجوز ، وقصور ، وعدم وضوح ، او عبارة مثبجة وفاسدة .
فمن الفاظ المرادي في الرد : (ينبغي الاحتراز)⁽¹⁾ ، (في تمثيله نظرا)⁽²⁾ . (كلامه مناقش من وجهين)⁽³⁾ ، (ليس ذلك بجيد)⁽⁴⁾ ، (ما استدل به لا حجة فيه)⁽⁵⁾ ، (ليس في كلامه ما يرشد اليه)⁽⁶⁾ ، (اطلق وفي ذلك تفصيل)⁽⁷⁾ .

-
- 1 - ينظر توضيح المقاصد : 36-34/1 .
 - 2 - ينظر توضيح المقاصد : 216/1 .
 - 3 - ينظر توضيح المقاصد : 272/1 - 273 .
 - 4 - ينظر توضيح المقاصد : 87/2 .
 - 5 - ينظر توضيح المقاصد : 141/2 .
 - 6 - ينظر توضيح المقاصد : 300/3 .
 - 7 - ينظر توضيح المقاصد : 190/4 .

ابن هشام

حياته ونسبه:

ابو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري .
ولد بالقاهرة سنة 708 هـ ، وتوفي سنة 761 هـ ، فاق اقرانه واعيا من تقدمه في سعة الاطلاع
وحسن العبارة وكان صالحاً ورعاً. (1)

ثقافته

لابن هشام سعة اطلاع اعيت من جاء بعده ، حيث اتقن العربية ففاق اقرانه بل شيوخه ، وانفرد
بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ (2).
وصفة ابن خلدون بانه كان ينحو منحاة اهل الموصل الذين تأثروا بابن حني (3)
امتاز بقوة التعبير بسبب قوة ملكته التي امتلكها فيستطيع التعبير عن مراده بسهولة ، وكان
على علم جم يشهد بعلو قدره في صناعة النحو (4)
تلقى العلم على اكبر ائتمته ، و منهم عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ،
وسمع على ابي حيان ديوان زهير ، لكنه لم يلازم (5).

-
- 1 - ينظر حسن المحاضرة : 257/1 ، وشذرات الذهب : 191/6 .
 - 2 - ينظر شذرات الذهب : 190/6 .
 - 3 - ينظر مقدمة ابن خلدون : 1059/1 ، وشذرات الذهب : 192-191/6 .
 - 4 - ينظر شذرات الذهب : 192-191/6 .
 - 5 - ينظر شذرات الذهب : 191/6 .

شيوخه :

- 1- ابن جماعة / محمد بن ابراهيم بن سعد بن جماعة 731 هـ او 733 هـ (1)
- 2- تاج الدين الفاكهاني ، عمر بن علي بن سالم اللخمي - 734 هـ (2)
- 3- ابن المرحل ، عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف - 744 هـ (3)
- 4- تاج الدين علي بن عبد الله الاربيلي - 746 هـ (4).
- 5- محمد بن محمد المعروف بابن السراج - 747 هـ (5)

تلاميذه :

- 1- علي بن بكر البالسي - 767 هـ (6)
- 2- ابن الملاح ، محب الدين بن علي بن مسعود الطرابلسي - 775 هـ (7)
- 3- النويري ، محمد بن احمد بن عبد العزيز بن عبد الله - 786 هـ (8)
- 4- ابن جماعة النحوي ، برهان الدين ابو اسحاق بن الخطيب - 790 هـ (9)
- 5- ابن الفرات ، عبد الخالق بن علي بن الحسين - 794 هـ (10)
- 6- محب الدين ، محمد بن العلامة جمال الدين بن هشام - 799 هـ (11)
- 7- ابن الملقن ، سراج الدين عمر بن ابي الحسن علي بن احمد الانصاري - 804 هـ (12).
- 8- ابن اسحاق الدجوي ، ابراهيم بن محمد بن عثمان - 830 هـ (13)

اثاره : (14)

- 1- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب .
- 2- اوضح المسالك الى الفية ابن مالك .
- 3- رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة .
- 4- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب .

- 1 - ينظر النجوم الزاهرة : 298/9 .
- 2 - ينظر الدرر الكامنة : 254/3 ، وبغية الدعاة : 221/2 .
- 3 - ينظر الدرر الكامنة : 20/3-21 ، وشذرات الذهب : 140/6 .
- 4 - ينظر بغية الوعاة : 171/2 .
- 5 - ينظر بغية الوعاة : 235/1 .
- 6 - ينظر بغية الوعاة : 151/2 .
- 7 - ينظر شذرات الذهب : 206/6 .
- 8 - ينظر الدرر الكامنة : 415/3-416 ، وشذرات الذهب : 292/6 .
- 9 - ينظر بغية الوعاة : 427/1 ، وشذرات الذهب : 311/6 .
- 10 - ينظر شذرات الذهب : 333/6 .
- 11 - ينظر ينظر بغية الوعاة : 148/1 ، شذرات الذهب : 361/6 .
- 12 - ينظر شذرات الذهب : 44-45/7 .
- 13 - ينظر بغية الوعاة : 427/1 .
- 14 - ينظر شذرات الذهب : 192/6 .

- 5- التحصيل والتفصيل لكتاب التكميل والتنزيل .
- 6- شرح التسهيل (مسودة)
- 7- شرح الشواهد الكبرى .
- 8- الجامع الكبير
- 9- الجامع الصغير .
- 10- شرح اللحة لابي حيان .
- 11- شرح بانث سعاد
- 12- التذكرة
- 13- المسائل السفرية .

1- اوضح المسالك

شهرته واثره في الدراسات النحوية

هو شرح لالفية ابن مالك ، والنسخة التي اعتمدت الرسالة عليها تقع في ثلاثة مجلدات ، ضم الجزءان الأول والثاني المادة النحوية ، وتضمن الجزء الثالث ما تبقى من مادة النحو ، ومادة الصرف والصوت .

(والشرح حققه الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد سنة 1966 هـ تحت اسم) هداية السالك بتحقيق اوضح المسالك (، شرح فيه شواهد ابن هشام ، علق عليه واطاف اليه الكثير من الراء النحوية المهمة ، وقد استفاد البحث منها واخذ بها في تعزيز رأي ما .
اشتهر كتاب (اوضح المسالك) باسم (التوضيح) لوضوح عبارته وبعده عن التعقيد ، والغموض ،⁽¹⁾ وقد اشار ابن هشام الى الهدف من تاليف هذا الشرح قائلاً : ((وقد اسعفت طالبيه بمختصر يدانيه ، وتوضيح يساريه ، وبياريه ، احل به الفاظه ، اوضح معانيه ، واحلل به تراكيبه ، وانقح مبانيه ، واعذب به موارد ، واعقل به شوارده ، ولا أخلي منه مسالة من شاهد ، او تمثيل ، وربما اشير الى خلاف ، او نقد ، او تعلييل ، ولم ال جهداً في توضيحه ، وتهذيبه ، وربما خالفته في تفصيله وترتيبه))⁽²⁾.

تعقب ابن هشام في شرحه للافية ابن مالك ، وتصدى له في الكثير من المسائل النحوية ، والصرفية ، والصوتية ، فخطأه ووصفه بانه واهم في هذه المسالة ، او تلك ، لكنه مع ذلك اتفق مع ابن مالك في اكثر المسائل .

واهم خصائص هذا الشرح :

1- خالف ابن مالك في بعض الابواب على الرغم من انه قد سلك ترتيب ابن مالك في الالفية للموضوعات نفسه ، الا انه خالفه في تقسيم بعض الابواب الى فصول تبعاً للمادة ، وتنسيقها .

2- لم يكن شرحاً تقليدياً كباقي الشروح ، حيث لم يذكر ابيات الالفية ثم يشرحها ، بل تميز بأسلوبه النثري الواضح البعيد عن الغموض ، والتعقيد ، الا في بعض المواضع ، وهي قليلة جداً ، اذ يذكر بعد الشرح بيت الالفية ويشير اليه⁽³⁾.

1 - المرادي وكتابة توضيح المقاصد :566 .

2 - اوضح المسالك : المقدمة :9/1

3 - ينظر المرادي وكتابه توضيح مقاصد الالفية : 567-568 .

3-تميز عن شرح المرادي بعدم ذكر مؤلفات ابن مالك الاخرى اذ نراه سواء في معرض المخالفة ، او التأييد لابن مالك لا يذكر على الرغم من انه كان يأخذ منها ما يرد به على ابن مالك أي مؤلف لابن مالك جاء منه ما يوافقه ذلك الراي ، او ما يخالفه .

4-تعرضه لآراء النحاة المشهورين في عرض المسألة النحوية مؤيداً ما يراه صائباً ، محتجاً بالشواهد القرآنية والشعرية في تعزيز رايه ، ومن النحاة الذين ذكرهم : الخليل وسيبويه⁽¹⁾، والمبرد⁽²⁾، وابن السراج⁽³⁾، الكسائي و الفراء⁽⁴⁾، والمازني⁽⁵⁾، والزمخشري⁽⁶⁾، وابن يعيش⁽⁷⁾، وابن عصفور⁽⁸⁾، وابن الناظم⁽⁹⁾، والجزولي والخضراوي⁽¹⁰⁾ .

شهرته واثره في الدراسات النحوية:

لاهمية كتاب (أوضح المسالك) وما تضمنه من آراء نحوية دقيقة ، تناولها العلماء بالشرح ، والتعليق مما دلل على اعجاب العلماء به ومن اهم هذه الشروح .⁽¹¹⁾

- 1- نظم التوضيح للقاضي شهاب الدين محمد بن احمد الخولي- 693 هـ .
- 2- حاشية الشيخ عز الدين بن ابي بكر بن جماعة -819 هـ .
- 3- حاشية جمال الدين احمد بن عبد الله بن هشام -835 هـ .
- 4- حاشية بدر الدين محمود بن احمد العيني -855 هـ .
- 5- حاشية سيف الدين محمد بن محمد البكتمري -870 هـ .
- 6- حاشية محيي الدين عبد القادر بن ابي القاسم السعدي المالكي -880 هـ .
- 7- حاشية برهان الدين ابراهيم بن عبد الرحمن الكركي -890 هـ .
- 8- حاشية الشيخ خالد الازهري -905 هـ ، وهي حاشية مهمة ضمنها شرحاً عرض فيه لآرائه الخاصة ودفاعه عن الناظم مرة مخالفاً ابن هشام ومعارضاً

1 - ينظر اوضح المسالك : 81/1 ، 127 ، 186 ، 111/2 ، 38/3 ، 205 .

2 - نفسه : 79/3 ، 205 .

3 - نفسه : 101/1 .

4 - نفسه : 81/1 ، 109 ، 129/2 .

5 - نفسه : 109/1 .

6 - نفسه : 64/2 ، 374 ، 205/3 .

7 - نفسه / 64/1 .

8 - نفسه : 158/1 .

9 - نفسه : 268/1 ، 382 ، 36/2 ، 65/3 .

10 - نفسه : 361/1 ، 383 .

11 - ينظر كشف الظنون : 154/1- 155 .

لناظم مرة اخرى موافقاً ابن هشام ، سمي هذا الشرح بـ (التصريح بمضمون التوضيح .)

9- حاشية الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي -911هـ .

10- شرح الشيخ ابي بكر الوفاي .

11- حاشية الشيخ محمد بن ابراهيم بن ابي الصفا من تلامذة الهمام⁽¹⁾ .

منهج ابن هشام في الرد:

لايختلف منهج ابن هشام في رده كثيرا عن منهج المرادي اذ انه بعد ان يشرح مراد الناظم من البيت يعرض اراء العلماء واختلافهم في المسألة ، ثم يشير الى رايه مؤيدا نحاة البصرة او الكوفة او نحويا ما مخالفنا ابن مالك بقوله (وليس كذلك) او (والصواب كذا) محتجا على ذلك ايضا بالشواهد القرآنية مرة وبالشعرية مرة اخرى ، ليدحض رايه ، وهو يكثر من الاستشهاد بالشواهد الشعرية ليعضد رايه .

كما انه اتخذ السماع والقياس كما فعل المرادي - والنقل عن سيبويه اساسا في اثبات رايه ، ورد راي الناظم واحيانا اخرى يعزز رايه بحججه وعلله المنطقية وافكاره الخاصة .

طبيعة الردود والفاظها:

اما طبيعة الردود فقد اختلفت بعض الشيء عما لاحظناه عند المرادي ، فقد كان في بعضها صريحا واضحا في مخالفته لابن مالك حيث يفصل القول في تلك المخالفة ويحتج لها ، ويصرح بالمخالفة قائلا : (وليس كذلك) او (خلافا للناظم) كما جاء في باب نائب الفاعل⁽²⁾ ، الا ان بعضها الاخر اتسم بعدم الصراحة ، وهو انه يعترض على ابن مالك من دون ان يظهر مخالفته وذلك مثلا بان يورد راي اخر مخالفا لراي ابن مالك في الالفية ، كما جاء في حد الخبر حيث اورد حدا اخر للخبر غير ماحده به ابن مالك ، ولايبين القبول عنده فيهما⁽³⁾ .

وكذلك اتسمت ردوده بالايجاز ، والغموض ، اما الايجاز فهو ان يرد الناظم من دون ان يحتج بشيء او يستدل على مااعترض عليه بدليل ، او شاهد اما الغموض فهو انه يعترض على ابن مالك بشكل شامل أي على ما جاء في كتب ابن مالك الاخرى لا بما جاء في الالفية فحسب ، مع عدم ذكر اسم كتاب ابن مالك المعترض

عليه أي انه بعد ان يشرح قول ابن مالك في الالفية ، وينتهي منه ، يرد عليه مباشرة من دون التمييز بين ماذكره ابن مالك في الالفية او في الكتب الاخرى ، وذلك كان يقول :

1 - يذكر صاحب كشف الظنون تاريخ وفاة (الوفاي) و (محمد الصفار)

2 - ينظر اوضح المسالك : 384/1 .

3 - ينظر اوضح المسالك : 137/1

(وفيه نظر)⁽¹⁾ او (وليس منه)⁽²⁾ ، وهذا مما اضطرنا الى تناول بعض الرد على ابن مالك بما قال به في مؤلفاته الاخرى وقد ذكرنا ذلك في المقدمة - مثال ذلك ماجاء في باب الحال ، اذ ان ابن هشام بعد ان يشرح قول ابن مالك في مجيء صاحب الحال نكرة يعترض على ما مثل به ابن مالك لذلك في (شرح التسهيل)⁽³⁾ بقوله: ((وليس منه:)) (فيها بفرق كلُّ امر حكيمٍ* امر من عندنا))⁽⁴⁾ ((⁽⁵⁾)).

ومع كل ذلك لم تكن هذه الردود بعيدة عن الشمول فقد امتدت لتشمل الاعتراض على ما حده ابن مالك ، وما مثل به ، وكذلك اطلاق ما يحتاج الى تقييد ، وانتقادات وما أخذ شملت الالفاظ والعبارات الا انها قليلة جدا اذا ما قورنت برود المرادي في هذا الجانب اما الالفاظ والعبارات التي استعملها ابن هشام في الرد فمنها :

(وهذا اولى)⁽⁶⁾ ، و (وليس كذلك)⁽⁷⁾ ، و (وفيه نظر)⁽⁸⁾ ، و (خلفا لناظم وابنه)⁽⁹⁾ ، (والصواب كذا)⁽¹⁰⁾ ، و (تسوية الناظم مردودة)⁽¹¹⁾ ، و (كلام الناظم يوهم)⁽¹²⁾ ، و (قول ابن مالك سهو)⁽¹³⁾ ، و (وهو وهم)⁽¹⁴⁾.

-
- 1- ينظر اوضح المسالك : 10/2
 - 2- ينظر المصدر نفسه : 85/2
 - 3- ينظر شرح التسهيل : 247/2
 - 4- الدخان : 4 ، 5
 - 5- اوضح المسالك : 85/2
 - 6- ينظر اوضح المسالك : 22/1
 - 7- نفسه : 93/10
 - 8- نفسه : 94/1
 - 9- نفسه : 85/2 ، 137/1
 - 14- نفسه . 97/3
 - 11- نفسه : 5/2
 - 13- نفسه : 250/2 .

المبحث الاول

اطلاق ابن مالك ما يحتاج الى تقييد وبالعكس

1- اضافة الاسم الى اللقب ان كانا مفردين

قال ابن مالك: (1)

وان يكونا مفردين فأضف حتماً والا أتبع الذي ردف

ذهب ابن مالك الى ان الاسم واللقب، اذا اجتمعا فاما ان يكونا مفردين، أو لا، فان كانا مفردين، فيجب اضافة الاسم الى اللقب نحو:

(سعيد كرز)⁽²⁾، وهو مذهب جمهور البصريين⁽³⁾ .

اما الزجاج والكوفيون، فقد اجازوا في ذلك الاتباع، والقطع بالرفع والنصب، فالاتباع، نحو: (هذا سعيد كرز)، (ورابت سعيداً كرزاً)، والقطع بالرفع على اضمار مبتدأ: نحو: (مررت بسعيد كرز)، على معنى (هو)، او القطع بالنصب نحو: (مررت بسعيد كرزاً)، على اضمار فعل تقديره (اعني)⁽⁴⁾ .

وقد كان اطلاق ابن مالك وجوب الاضافة، السبب في اعتراض المرادي عليه، حيث قيد وجوب اضافة الاسم الى اللقب بعدم وجود المانع وهو ان يكون الاسم مقروناً بـ (ال) فان (ال) ان كانت في المضاف تمنع الاضافة⁽⁵⁾ .

اما مذهب جمهور البصريين فقد رد من وجهين :

الاول :- ان النظر لا يساعده، وهو ان اضافة الاسم الى اللقب، هو اضافة الاسم الى ما يوافقه في المعنى، وهما دالان على شيء واحد، وهذا بدوره يستلزم اضافة الشيء الى نفسه .
الثاني :- السماع وهو قولهم: هذا يحيى عينان، فقد ورد مرفوعاً قيل بالألف لانه مثني، وقيل بالضممة، لانه وصف مثل (سكران)، وضعف الوجه الثاني - ولو كانا متضايفين لقيل (عينين)، بالجر⁽⁶⁾ .

اما ما قال به البصريون من وجوب اضافة الاسم الى اللقب فهو يتناقض مع المشهور من مذهبهم اذ انهم لا يجيزون اضافة الاسم الى ما يوافقه في المعنى

- 1 - متن الألفية : 6 .
- 2 - ينظر شرح ابن الناظم : 29 ، وشرح ابن عقيل : 20 ، و أوضح السالك : 94/1 .
- 3 - ينظر الايضاح في شرح المفصل : 80/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 285/1 ، وأوضح المسالك 94/1 .
- 4 - ينظر شرح ابن الناظم : 29 ، وشرح الرضي على الكافية : 285/1 .
- 5 - ينظر توضيح المقاصد : 171/1 .
- 6 - ينظر اوضح المسالك : 94/1 ، وهداية السالك الى تحقيق اوضح المسالك : 94/1 هامش

رقم (2)

((لان الاضافة يراد بها التعريف، والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، لانه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الاضافة، وان لم يكن فيه تعريف كان بإضافته الى اسمه ابعد الى التعريف، اذ يستحيل ان يصير شيئاً اخر، باضافة اسمه الى اسمه، فوجب ان لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً))⁽¹⁾

لذلك لجؤوا الى تعليل ما ذهبوا اليه في وجوب اضافة الاسم الى اللقب بعدة تعليقات منها انهم قد يختصرون في الاعلام لكثرتها في الكلام، فجزوا اضافته الى لقبه لما فيه من التخفيف بحذف التنوين لفظاً، او تقديراً، كما جزوا حذف التنوين منه عند وصفه بـ (ابن)، وغير ذلك من التخفيفات⁽²⁾.

ومنها ان ((اللفظ يطلق ويراد به الذات، وقد يطلق ويراد به المدلول، ودليله قولك: ذات زيد)، فالذات للمدلول، و(زيد) للفظ، فكذلك يجوز ان يقال: إن (زيداً) قصد به ههنا قصد الذات، و(قفة) قصد به قصد اللفظ، فكانه قال مسمى هذا اللفظ الذي هو (قفة)، وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان فتصح الاضافة))⁽³⁾

ايضاح ذلك اننا اذا قلنا مثلاً: (جاءني سعيد كرز)، فتاويله ان يراد بالاول المسمى وبالثاني الاسم، أي كأنه قيل: جاءني مسمى هذا الاسم⁽⁴⁾.

والذي ينبغي ان ننبه عليه ان ابن مالك كان قد اختار مذهب الكوفيين في جواز الإتياع، والقطع في مؤلفاته الاخرى مثل (الكفاية الشافية) وشرحها، و(التسهيل) وشرحه⁽⁵⁾. واعتذر لسببويه في شرح التسهيل لعدم ذكره في هذه المسألة الا الاضافة⁽⁶⁾ قال: ((لأنها على خلاف الاصل فبين استعمال العرب لها، اذ لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع، والقطع على الاصل، وانما كانت الاضافة على خلاف الاصل، لان الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من اضافة احدهما الى الاخر، اضافة الشيء الى نفسه، فيحتاج الى تاويل الاول بالمسمى، والثاني بالاسم، ليكون تقدير قول القائل: (جاء سعيد كرز) جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من اضافة الشيء الى نفسه، والاتباع والقطع لا يحوجان الى تأول، ولا يوقعان في مخالفة أصل، فاستغنى سببويه عن التنبية عليهما))⁽⁷⁾.

1 - الانصاف : 437/2 - 438 ، وينظر شرح ابن عقيل : 103.

2 - ينظر شرح المفصل : 33/1.

3 - الايضاح في شرح المفصل : 80/1 .

4 - ينظر اوضح السالك : 182/2 - 183 .

5 - ينظر شرح الكافية الشافية : 103/1 ، والتسهيل : 30-31 ، وشرح التسهيل : 169/1 .

6 - ينظر الكتاب : 294/3 - 295 .

7 - ينظر شرح التسهيل : 169/1 .

اما علة عدم اجتماع (ال) مع الاضافة ، فلان الاضافة و (ال) متعاقبان فلا يجمع بينهما(1) .

وربما لم يذكر ابن مالك ذلك هنا استغناء بذكره في باب الاضافة اذ ذكر انه لا توصل (ال) بالمضاف الا اذا كان المضاف مشتقاً (اسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشبهة)، وان تدخل على المضاف اليه ك (الجعد الشعر)، او على ما اضيف اليه المضاف اليه ك (الضارب راس الجاني)(2) وفي ذلك قال :-

((ووصل (ال) بذا المضاف مغتفر ان وصلت بالثانٍ ك (الجعد الشعر) (3)

او بالذي له اضيف الثاني ك (زيد الضارب راس الجاني) ((

فذكره لهذه الشروط دلالة على انه لا يجيز دخول (ال) على المضاف في ما كانت إضافته محضة.

2- العطف على محل (أن) المفتوحة واسمها

قال ابن مالك:(4)

وألحقت بـ (إن)، (لكن)، و(أن) من دون (ليت)، و(لعل)، و(كأن)

اختلف النحويون في جواز العطف على موضع (إن) المكسورة واسمها، فمنهم من أجاز ذلك بشرط استكمال خبرها، ومنهم من منعه وذهب الى إن المرفوع هو مبتدأ محذوف الخبر وهو مذهب سيويه(5) . وسنفصل القول في هذه المسألة في موضعها.

أما العطف على سائر أخوات (إن) المكسورة وهي (ليت)، و(لعل)، و(كأن) فلا خلاف بين النحاة في منع العطف على موضع هذه الثلاثة، لأنها إذا دخلت على جملة غيرت معناها، وأزلت معنى الأبتداء، فلا يجوز معها إلا النصب تقدم المعطوف، او تأخر، إلا الفراء الذي اجاز العطف على الموضع مع سائر أخواتها(6)

وأما (إن) المفتوحة، و(ولكن) فقد اطلق ابن مالك فيهما القول في جواز العطف على موضعها مع اسميهما.

وهو مع (لكن) صحيح، لأنها لم تغير معنى الجملة التي دخلت عليها(7) وأما (أن)، فقد اختلف فيه، ثم إن ابن مالك قيد العطف على موضع (أن) المفتوحة في كتابه

1 - ينظر شرح ابن عقيل: 101 .

2 - ينظر شرح ابن عقيل: 101 .

3 - متن الألفية : 27

4 - متن الألفية - 14 .

5 - ينظر الكتاب: 144/2، وإيضاح في شرح المفصل: 178/2، وارتشاف الضرب: 159/2.

6-ينظر شرح ابن عقيل: 377/1، ومنهج السالك: 81، وشرح الأشموني 506/1.

7-ينظر الأصول 323/1، وشرح جمل الزجاجي: 457/1.

(شرح التسهيل) بان يتقدمها علم، أو ما في معناها، لكنه اطلق القول هنا كما اطلقه في التسهيل⁽¹⁾.

اختر المرادي ما في شرح التسهيل من التقييد، وخالف ما قاله ابن مالك في الألفية، والتسهيل⁽²⁾.

وقد جوز ابن جنى ذلك مطلقاً لأن (إن) و(أن) حرفان مؤكداً وهما متساويان في المعنى والعمل⁽³⁾.

وعلى الرضي تجويز النحاة العطف على موضع (أن) المفتوحة بأن الذي حملهم على ذلك أنهم لما أرادوا سيبويه⁽⁴⁾ يستشهد للمكسورة بالمفتوحة وهو قوله تعالى : ((وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ))⁽⁵⁾.

فجوزوا العطف على موضع (أن) المفتوحة بناءً على ذلك⁽⁶⁾.

ورفض ذلك الرضي متابِعاً السيرافي الذي لم يبال بما استشهد به سيبويه، وذهب الى أن (رسوله) معطوف على الضمير في (برئ) وأضاف -الرضي- أنه قد يكون (رسوله) مبتدأ محذوف الخبر، أي (ورسوله برئ)⁽⁷⁾.

وفصل بعض النحاة مثل أبي حيان والأشموني وذهبوا الى انه يجوز العطف على الموضع بشرط أن يتقدمها (علم) أو ما في معناها نحو: (علمت أن زيدا منطلقاً وعمراً) - وهو اختيار ابن مالك في شرح التسهيل - لأن معنى الابتداء لم يبق معها، بل هي مع ما في حيزها في تأويل أسم مفرد مرفوع⁽⁸⁾.

وسبب هذا الخلاف في (أن) المفتوحة هو انها تختلف عن المكسورة بأمر منها: ان المفتوحة هي وصلتها في موضع المصدر، والمصدر اسم فلا تكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال، نحو: (بلغني، أو علمت، أنك منطلق)، والمعنى (بلغني انطلقك)، و(علمت انطلقك).

اما المكسورة فهي فعل وتقع موقع الابتداء، فالكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، وأما المفتوحة فمؤولة مع اسمها بمفرد⁽⁹⁾.

-
- 1- ينظر التسهيل: 66، وشرح التسهيل: 432/1.
 - 2- ينظر توضيح المقاصد: 348/1-349.
 - 3- ينظر الغرة المخفية: 463/2، والخزانة: 316/4.
 - 4- ينظر الكتاب: 144/2.
 - 5- التوبة: من الآية : 3.
 - 6- ينظر شرح الرضي على الكافية: 353/2.
 - 7- ينظر شرح الرضي على الكافية: 353/2.
 - 8- ينظر شرح الرضي على الكافية: 353/2، وارتشاف الضرب: 160/2، وشرح الأشموني: 506/1.
 - 9- ينظر المقتضب: 34/2، وهمع الهوامع: 138/1.

فقد اتضح لنا إذن بناء على ذلك أن جواز العطف على الموضع (أن) المفتوحة، يجب أن يكون مشروطاً بالشرط الذي ذكرناه وهو أولى، لأنها حينئذ تقع في محل الجملة لسدها ومعموليتها بعد الظن، والعلم مسد مفعوليه وهما -أي المعمولين- أصلهما المبتدأ والخبر فيصح العطف على موضعها.

3- حكم (لا) النافية للجنس عند دخول همزة الاستفهام عليها.

قال ابن مالك⁽¹⁾:

واعط (لا) مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام

تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس فتكون على أربعة معان:

الأول: أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي، دن انكار ولا توبيخ كما في قول

قيس ابن الملوح:

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذن ألقى الذي لا تاه امثالي⁽²⁾

الثاني: أن يراد بالاستفهام التقرير، والإنكار، والتوبيخ نحو قول حسان بن ثابت:

ألا طعان ألا فرسان عادية إلا تجشؤكم عند التناير⁽³⁾

الثالث: أن يراد بها معنى التمني نحو قول الشاعر

الا عمر ولي مستطاع رجوعه فيراب ما اثات يد الغفلات⁽⁴⁾

الرابع: أن تكون للعرض وهي مختصة بالافعال، ومعناها طلب الشيء بليين نحو

قوله تعالى: ((الا تقاتلون قوماً نكثوا ايمانهم))⁽⁵⁾ وحكم (لا) مع الهمزة في المعنيين الاولين كحكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز الغائها او اعمالها عمل (لا) النافية للجنس⁽⁶⁾، وهذا لا خلاف فيه.

اما التي للتمني، والعرض فقد اختلف النحاة في جواز الاعمال، او الالغاء. اما ابن

مالك فقد اطلق القول فذكر ان حكم (لا) مع الهمزة كحكمها بدون الهمزة من جواز

الاعمال، والالغاء من غير ان يحدد، او يميز الانواع التي ذكرنا خلاف النحاة فيها.

1- متن الألفية: 15.

2- ديوانه: 228، وهو في الديوان: (إلا اصطبار ليلي ... الخ البيت)، وينظر مغنى اللبيب:

1/ 146، وشرح التصريح: 244/1.

3- ديوانه: 215، وينظر الكتاب: 306/2، وشرح التسهيل: 451/1.

4 - ينظر شرح العمدة: 213/1، ومغنى اللبيب: - 146/1، ولم ينسبه العيني الى قائل، ينظر شرح الشواهد للعيني: 15/2.

5 - التوبة: من الآية: 13.

6 - ينظر المقرب: 192/1، ومغنى اللبيب: 147/1، ووصف المباني: 79، وهمع الهوامع:

147/1.

لذلك ناقش المرادي اطلاق ابن مالك الحكم في الالفية بعد ان شرح البيت من

وجهين:

((الاول: انه اطلق فشمّل التي للعرض .

الثاني: ان مقتضى كلامه هنا موافقة المازني، والمبرد في تسوية التي للتمني، بالتي للتوبيخ والانكار، والتي لمجرد الاستفهام، هو خلاف ما ذهب اليه في غير هذا الكتاب))⁽¹⁾ .
اما التي للعرض فهي عند النحاة من حروف التحضيض التي تختص بالافعال⁽²⁾
ومنها جعل الخليل قوله:

* الا رجلاً جزاه الله خيراً *⁽³⁾

بان (رجلاً) منصوب بفعل محذوف تقديره: (الا ترونني)، اما سيوييه، فلم يذكر ان حالها في العرض كحالها قبل الهمزة في العمل .⁽⁴⁾

ومنهم من اعلمها عمل (لا) النافية للجنس، كالسيرافي، وتبعه الجزولي، وابن الحاجب⁽⁵⁾.

ورد بأن هذا خطأ لانها لو كانت عرضاً، كانت من حروف الافعال، ك(أن)، و (لو)، وحروف التحضيض، فوجب ان ينتصب الاسم بعدها ، نحو: (ألا زيداً تكرمه)⁽⁶⁾ .

واما التي للتمني، فذهب سيوييه، والجرمي الى انها تعمل في الاسم، ولا يكون لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً، لانها بمعنى (اتمنى) و(اتمنى) لا خبر لها، كما انه لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا يجوز الغاؤها لو تكررت لانها بمعنى (ليت)⁽⁷⁾ .

وذهب المازني، والمبرد الى جعلها كالمجردة في العمل، فيكون لها خبر في اللفظ، اوفي التقدير، وتتبع اسمها على اللفظ، وعلى الموضوع محتجين على ذلك بالبيت الشعري:

(الا عمر ولي مستطاع رجوعه الخ البيت)⁽⁸⁾

وهو مردود بانه لا حجة لهما في البيت، اذ يتعين كون (مستطاع) خبراً، او صفة، و(رجوعه) فاعلاً، او يجوز ان يكون (مستطاع) خبراً مقدماً، و(رجوعه) مبتدأ مؤخرأ، والجملة صفة ثانية، ولا خبر هناك⁽⁹⁾

1 - توضيح المقاصد : 272/1 - 273 .

2 - ينظر المقرب : 192/1 ، وشرح التسهيل : 452/1 ، والجني الداني : 371 .

3 - ينظر الكتاب : 308/2 ، ومغني اللبيب : 147/1 .

4 - ينظر الكتاب : 308/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 261/1 .

5 - ينظر شرح الرضي على الكافية : 262/1 ، والجني الداني : 371 ، ومغني اللبيب : 147/1 .

6 - ينظر شرح الرضي على الكافية : 262/1 .

7 - ينظر الكتاب : 307/2 ، وارتشاف الضرب : 177/2 ، ومغني اللبيب : 147/1 ، وشرح

الاشموني : 33/2 ، وهمع الهوامع : 147/1 .

8 - ينظر المقتضب : 4/ 383 ، وشرح ابن عقيل : 75 ، وهمع الهوامع : 147/1 .

9 - ينظر شرح الاشموني : 2/ 33-34 .

اما موقف ابن مالك في هاتين الاخيرتين (التي للعرض، والتي للتمني)، فيتضح من خلال مؤلفاته الاخرى، حيث ذكر في الكافية الشافية انهما لا تعملان قال:

واعط (لا) مع همز الاستفهام في غير عرض ما بلا استفهام⁽¹⁾

اكذ ذلك ايضاً في شرح التسهيل، حيث ذكر أن (ألا) التي للعرض لا يليها الا فعل ظاهر، او مقدر، او معمول فعل مؤخر⁽²⁾، وهذا ما اغفله في بيت الالفية المتقدم ذكره في اول المسألة.

واما التي للتمني، فذكر انها لا تعمل قال: ((واذا اقترنت همزة الاستفهام ب (لا) في غير تمنٍ، ولا عرضٍ فل(لا) مع مصحوبها من تركيب، وعمل، والغاء، ما كان لها قبل الاقتران))⁽³⁾

فالذي يبدو ان اطلاقه في التي للعرض انما هو تمش، مع من اعلمها، وهو السيرافي، ومن تبعه كما ذكرنا .

اما التي للتمني، فاطلق ايضاً اشارة الى مذهب المازني والمبرد من جواز اعمالها.

4- الابدال في الاستثناء المنقطع عند بني تميم

قال ابن مالك: ⁽⁴⁾

(... وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع)

الاستثناء: اخراج ب(الا)، او احدى اخواتها ما كان داخلاً في السابق عليها، وهو

انواع هي:

1- الاستثناء التام: وهو ما كان المستثنى منه مذكوراً، نحو: (قام القوم الا زيدا)، وهو

نوعان :

الاول/ الموجب: ما كانت جملته خالية من النفي، وشبهه نحو المثال السابق.

الثاني/ غير الموجب: ما كانت جملته مشتملة على النفي، او شبهه نحو: ما تاخر

المدعوون للحفل الا واحداً

2- الاستثناء المفرغ: وهو ما حذف منه المستثنى، ولا يكون في كلام موجب نحو ما

قام الا واحد .

3- الاستثناء المتصل والمنقطع، فالمتصل ما كان المستثنى جنساً من المستثنى منه

نحو: (سقيت الاشجار الا شجرة)، فالشجرة من جنس الاشجار .

والمنقطع، ما لم يكن فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، او بعضاً منه نحو ما حضر الضيوف الا سياراتهم، ومنه قوله تعالى: ((لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً الا قليلاً سلاماً سلاماً⁽¹⁾))⁽²⁾

والذي يهنا من هذه الأنواع جميعاً هو الاستثناء المنقطع، ووجوه إعرابه. وقد ذكر النحاة أن الاستثناء إن كان منقطعاً، ووقع بعد نفي، أو شبهه، وجب نصبه عند جميع العرب إلا بني تميم فقد وقع عنهم الإبدال في الاستثناء المذكور، وهو ظاهر إطلاق الناظم في بيت الألفية (وأُنصب ما انقطع ... الخ البيت)، فاعترضه المرادي، بأنه قد أطلق القول في كلامه (وعن تميم)، ((فلم يفضل بين ما يصح إغناؤه، وما لا يصح))⁽³⁾. وهو كل استثناء منقطع لا يجوز فيه تفرغ ما قبل (الا) لأسم الواقع بعدها نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر⁽⁴⁾.

والاستثناء المنقطع عند النحاة على وجهين

الأول/ ما لم يمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو: (ما زاد شيء إلا ما نقص) أي: لا يجوز أن يستغنى عن المستثنى منه، فلا يقال: (زاد النقص)، لأن ما زاد لا يوصف بأنه نقص.

الثاني/ ما أمكن تسليط العامل على المستثنى نحو: (ما قام القوم إلا حماراً)، إذ يصح أن يقال: (قام حمار)⁽⁵⁾

فما كان من النوع الأول وجب نصب المستثنى فيه عند جميع العرب- الحجازيين والتميميين. أما ما كان من النوع الثاني فإن بني تميم يجيزون فيه الرفع على البديل، لأنهم جعلوا الحمار كأنه أحد⁽⁶⁾، ووجه المجاز في ذلك أحد أمرين: ((إما أن يقام الثاني مقام الأول؛ ليكون المحل للأول/ فلما وجد فيه الثاني جعل الأول لحلوله محله، ...، وإما أن يكون قد اطلق الاسم على مسماه وعلى ما يلبس مسماه، فإذا قال: (ما في الدار أحد إلا حمار)، كأنه قال: (ما في الدار أحد، ولا ما يلبسه)، فأراد بال(أحد): (ألا حد وما يلبسه، فيكون ذلك من تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له وكان منه بسبب)⁽⁷⁾. وهذا ما أورده المرادي على ابن مالك في اطلاق القول في هذه المسألة.

- 1 - الواقعة : 2 .
- 2 - ينظر النحو الوافي : 316/ 2 - 318 .
- 3 - توضيح المقاصد : 98/2 .
- 4 - ينظر توضيح المقاصد : 98/1 .
- 5 - ينظر شرح التصريح : 353-352/1 .
- 6 - ينظر الجمل : 235، وشرح ابن الناظم 124، وشرح التصريح : 353-352/1 .
- 7 - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : 266/2 .

5- ناصب تمييز المفرد تمييز النسبة

قال ابن مالك: (1)

(اسم بمعنى (من) مبين نكرة ينصب تمييزاً بما قد فسرهُ)

التمييز: هو كل أسم نكرة تضمن معنى (من) مفسراً لما قبله من إجمال نحو: (طاب زيد نفساً)، و(عندي شبر أرضاً)⁽²⁾. وهو على نوعين:

1- تمييز النسبة: وهو ما كان التمييز فيه محولاً عن فاعل، أو مفعول، فمثال المحول

عن فاعل: (طاب محمد نفساً) فالأصل: (طابت نفس محمد) ومثال المحول عن

المفعول: (غرست الأرض شجراً)، والأصل (غرست شجر الأرض).

2- تمييز المفرد: وهو ما رفع ابهام ما دل عليه من مقدار مساحي أو كيلبي، أو وزني:

(شبر أرضاً، وقفيز برأ)⁽³⁾.

وحكم التمييز في هذين النوعين النصب، قال ابن هشام: ((والناصب لمبين الاسم

هو ذلك الاسم المبهم كـ (عشرين درهماً)، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل، أو

شبهه كـ (طاب نفساً))⁽⁴⁾، فناصب تمييز النسبة عند ابن هشام الفعل، أو شبهه، أما

ابن مالك فقد أوهم قوله: (ينصب تمييزاً بما قد فسرهُ)، أن عامل التمييز هو الجملة، أو

الفعل، فلم يفصل بين النوعين - تمييز النسبة، تمييز المفرد لذلك اعترض ابن هشام -

بعد ان بين الناصب للتمييز في النوعين - على اطلاق ابن مالك قائلاً: ((وعلم بذلك

بطلان عموم قوله: (وينصب ... الخ البيت)⁽⁵⁾.

وفي عامل تمييز النسبة خلاف، ذهب سيبويه⁽⁶⁾، والمازني⁽⁷⁾، والمبرد⁽⁸⁾، ومن واقفهم

الى أن العامل هو الذي تضمنته الجملة، وما جراه مجراه لا نفس الجملة،

وذهب قوم الى أن الناصب له هو الجملة نفسها واختار ابن عصفور⁽⁹⁾.

وعلى هذا الخلاف يرى الأشموني انه لا اعتراض على كلام ابن مالك لأنه ((يصح

تخريج كلامه هنا على المذهبين، فلا اعتراض لأنه يصح أن يقال. إنه فسر العامل لأنه

1 - متن الألفية: 24.

2 - ينظر شرح ابن عقيل: 96 .

3 - ينظر شرح الأشموني: 143/3.

4 - متن الألفية: 24.

5 - أوضح السالك: 109/2-110.

6 - ينظر الكتاب: 204/1-205.

7 - ينظر توضيح المقاصد: (2/166).

8 - ينظر المقتضب: 32/1-33.

9 - ينظر شرح جمل الزجاجي: 282/2، وشرح الأشموني: 144/3.

رفع ابهام نسبته الى معموله، وانه فسر الجملة لأنه رفع ابهام ما تضمنته من النسبة⁽¹⁾. كما أن مذهب ابن مالك قد ظهر بوضوح- وهو ان العامل في هذا النوع هو الفعل- عندما نص على ذلك في آخر الباب بقوله.⁽²⁾

(وعامل التمييز قدم مطلقاً) والفعل ذو التصريف نزرأ سبقاً⁽³⁾

6- تقديم التمييز على عامله المتصرف

قال ابن مالك:⁽⁴⁾

(وعامل التمييز قدم مطلقاً) والفعل ذو التصريف نزرأ سبقاً

ومن تقييدات المرادي لما اطلقه ابن مالك ذهاب المرادي الى أن ابن مالك قد اطلق القول في جواز تقديم التمييز على العامل إن كان متصرفاً، ففيد المرادي ذلك بأن هناك فعلاً في العربية متصرفاً، ولكن لا يجوز تقديم التمييز عليه بإجماع وهو (كفى): نحو (كفى يزيد ناصراً) فلا يجوز (ناصرأ كفى يزيد)⁽⁵⁾، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وهو الصواب قال ابن عقيل: ((ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو: (كفى يزيد رجلاً)، فلا يجوز تقديم (رجلاً) على (كفى) إن كان فعلاً متصرفاً، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: (كفى يزيد رجلاً): (ما أكفاه رجلاً)⁽⁶⁾.

7- حذف المضاف اليه الأول؛ لدلالة ما اضيف اليه الثاني/ المعطوف

قال ابن مالك:⁽⁷⁾

ويحذف الثاني ويبقى الاول كحاله اذا به يتصل

بشرط عطف ، و اضافة الى مثل الذي له اضيفت الاولا

يحذف المضاف اليه ، ويبقى المضاف على حاله الاول، أي كما لو كان مضافاً فيبقى تنوينه محذوفاً، وشرط ذلك عند ابن مالك ان يعطف على المضاف اسم مضاف الى مثل المحذوف من الاسم الاول نحو قولك: (قطع الله يد ورجل من قالها)⁽⁸⁾ .

1 - شرح الأشموني: 144/3.

2 - متن الألفية: 25.

3 - ينظر توضيح المقاصد: 167/2، والـ: 720/1.

4 - متن الألفية: 25.

5 - ينظر توضيح المقاصد: 177/2 -

6 - شرح ابن عقيل: 97.

7 - متن الألفية: 28.

8 - ينظر شرح ابن عقيل: 108.

وهذا التقييد بالشرط المذكور في حذف المضاف اليه تصدى له المرادي فاطلق القول في ان المضاف اليه قد يحذف من دون شرط قال: ((وقد يفعل مثل ذلك دون عطف))⁽¹⁾ وفي حذف المضاف اليه في العربية ثلاثة احكام وهي :-

1- ان يكون المضاف ظرفاً فيه معنى النسبة كـ (قبل)، و(بعد)، و(امام)، و(خلف)، او مشابهه له في الابهام كـ(غير) ، و(حسب)، ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف اخر الى مثل المحذوف، فيبنى المضاف حينئذ على الضم، نحو قول الشاعر :

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف⁽²⁾

2- ان يكون المضاف ليس من الظروف المذكورة، ولم يعطف عليه ما ذكرنا فيعوض عن المضاف اليه المحذوف بالتثوين، وذلك نحو قوله تعالى: ((ورفعنا بعضهم فوق بعض))⁽³⁾، والمعنى: فوق بعضهم .

3- ان يعطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل المحذوف سواء كان المضاف الاول من الظروف، او من غيرها كقول الفرزدق .

يا من رأى عارضاً اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد⁽⁴⁾

أي: بين ذراعي وجبهة الاسد .

فلا يعوض عن المضاف اليه تنوين، ولم يبن المضاف اليه لان المضاف اليه

كالباقى بما يفسره الثاني⁽⁵⁾

وعلى ما ذكرنا يكون الشرط الذي ذكره ابن مالك غير لازم في جميع الحالات بل في بعضها، أي ان الشرط واجب فقط في حالة بقاء المضاف على اعرابه كما لو كان المضاف اليه موجوداً، والى ذلك اشار ابن هاشم قائلاً:- ((وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف))⁽⁶⁾

وهذا الاطلاق الذي رد به المرادي على ابن مالك قد ذكره ابن مالك ونبه عليه في

شرح الكافية الشافية، اذ وصل البيتين السابقين بالبيت الاتي:

((كمثل خذ نصف وربع ما حصل وبعضهم بدون عطف ذا فعل))⁽⁷⁾

1 - توضيح المقاصد : 273/2 .

2 - ينظر الغرة المخفية : 361/1 ، وشرح ابن عقيل : 180 ، وتوضيح المقاصد : 273/2 .

3 - الزخرف : 32 .

4 - نسب في الكتاب : 180/1 الى الفرزدق ، ولم اجده في الديوان ، وينظر شرح الرضي على الكافية : 292/1 .

5 - ينظر الغرة المخفية : 362/1 ، وشرح الرضي على الكافية : 292/1 ، ووضح السالك : 224/2 .

6 - اوضح السالك : 224/2 .

7 - شرح الكافية الشافية : 437/1 .

فقد يكون التقييد بالوزن والقافية اللذين التزم بهما ابن مالك في منظومته السبب في تقييد ذلك بالشرط المذكور في هذه المسألة وتفصيلها في مؤلفاته الأخرى .

8- أعمال اسم المصدر

قال ابن مالك: (1)

(ولا سم مصدرٍ عمل) . . .

اسم المصدر: هو ما دل على معنى المصدر، وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله كـ(وضوء)، و(غسل)، فهما مساويان للتوضؤ، والاعتسال في المعنى والشياخ(2)، لان الاصل ان يقال توضأً توضؤاً، واغتسل اغتسالاً .

وقد يعمل اسم المصدر عمل فعله، وهو ظاهر اطلاق ابن مالك في الالفية، فقيده المرادي، بان ما كان منه علماً لا يعمل (3)

واسم المصدر على ثلاثة اضرب :

الاول: ان يكون علماً نحو: يسار، وفجار .

الثاني: ان يكون في اوله ميم زائدة لغير (مفاعلة) كالمحمدة .

الثالث: ما كان مساوياً للمصدر في المعنى والشياخ، ومخالفاً له في بعض ما في فعله نحو: وضوء من توضأ

اما الضرب الاول فقد اتفق النحاة على عدم اعماله معللين ذلك بأن اسم المصدر العلم، مخالف للمصادر الاصلية، يكون لا يقصد به الشياخ، ولا يقبل (أل)، ولا يضاف، ولا يوصف، ولا يقع موقع الفعل ولان العلم في جميع مواقعه لا يعمل مطلقاً ولو كان اصله مشتقاً (4)

اما الثاني/ وهو ما كان في اوله ميم زائدة، فيعمل اتفاقاً، ويستثنى من ذلك ما كان مبدوءاً بميم غير زائدة (5)

فمن اعمال المصدر الميمي قول الشاعر

اظلوم إن مصابكم رجلاً
اهدى السلام تحية ظلم (6)

1 - متن الالفية: 29 .

2 - ينظر التسهيل: 142- 143 ، وشرح . . . 4- 449 .

3 - ينظر توضيح المقاصد : 10 / 3 .

4 - ينظر شرح التسهيل: 448/2 ، وشرح الحدود النحوية: 89، وقد ذكر ابن هشام ان اسم المصدر العلم قد يضاف كـ (سبحان الله) ينظر شرح شذور الذهب 412 .

5 - ينظر شرح شذور الذهب : 410 - 412 ، وشرح التصريح : 546/1 .

6 - ينظر شرح التسهيل: 452/ 2 ، وشرح الاسموثي: 4/ 22، والبهجة المرضية: 157.

اما الثالث ففيه خلاف منعه البصريون، وأجازوه الكوفيون، والبغداديون (1)

واستدلوا على اعماله ما جاء منه في الشعر نحو قول القطامي :

أكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا(2)

وقول حسان :

لان ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلد(3)

واختار ابن مالك اعمالها، لقرب ما بينهما وبين اصلها (4)

وقد اشار ابن مالك الى اعمال الضربين الثاني والثالث في شرح التسهيل، ونبه على منع

اعمال اسم المصدر العلم(5)، الا انه لم ينبه عليه في الالفية فاطلق القول وذلك لامرين :

الاول: لا خلاف في منع اعماله فهو متفق عليه عند النحاة ولذلك لم ينبه عليه ، فاطلق

القول في الاعمال ويقصد به الضربين الاخرين .

الثاني: ضيق النظم ، والاختصار اللذان بنيت عليهما الالفية .

9- تفریق نعوت غير الواحد إذا كانت مختلفة.

قال ابن مالك(6):

(ونعت غير واحد إذا اختلف فعاطفاً فرقه لا إذا ائتلف)

إذا نعت غير الواحد، فأمام أن تتفق النعوت، أو تختلف، فإذا اختلفت وجب تفریقها،

نحو:(مررت بالزیدین الکریم والبخیل)، وإن اتفقت النعوت جيء بها مثناة، أو مجموعة نحو:

(مررت برجلین کریمین، وبرجال کرماء)(7).

كذا أطلق الناظم في قوله: (ونعت غير واحد)، فقيده المرادي بأن اسم الإشارة داخل

في إطلاقه، وهو لا يجوز تفریق نعته(8).

وهو ما نص عليه سيوييه، والزيادي، والمبرد، والزجاج، فلا يجوز .

(مررت بهذين الطويل والقصير) ، فان جعل الطويل والقصير على البدل او عطف

البيان فجائز .(9)

1 - ينظر شرح شذور الذهب : 413 ، والموفي في النحو الكوفي : 78 .

2 - نسبه ابن مالك في شرح التسهيل : 450/2 الى القطامي ، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل:

99/2 ، وشرح شذور الذهب : 412 ، والبهجة المرضية : 156 .

3 - ديوانه : 150 ، وينظر شرح التسهيل : 449/2

4 - ينظر شرح التسهيل : 449/2 .

5 - ينظر المصدر السابق نفسه : 48/2

6 - متن الالفية : 34.

7 - ينظر شرح ابن عقيل : 129 .

8 - ينظر توضيح المقاصد / 146/3 .

9 - ينظر الكتاب : 1 / 431 ، والمقتضب : 4 / 281 ، وارتشاق الضرب : 589/2 .

وهو مقتضى القياس⁽¹⁾، وقد علل ابن عصفور ذلك قائلاً: ((ان كل نعت لا بد له من ضمير يعود على الموصوف لربطه به، الا اسماء الاشارة فانها لا توصف الا بالجوامد نحو: (مررت بهذا الرجل)، وان وصفت بالمشقق فعلى ان يكون قائماً مقام الجامد نحو: (مررت بهذا العاقل)، تريد: (بهذا الرجل العاقل)، فحذفت الموصوف، واقمت الصفة مقامه، ولذلك يقل مجيئوه بالمشقق في صفة المشار به، فاذا تقرر انها توصف بالجوامد، والجوامد لا تحتل الضمير، جعلوا نائباً عن الضمير في الربط كونه موافقاً لموصوفه في الافراد، والتنشئة والجمع، فلذلك لم يجز ان تقول: (مررت بهذين الطويل والقصير)، لانك لو فعلت ذلك لزلت المشاكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف في اسماء الاشارة))⁽²⁾.

ورد الصبان ما اعترض به على ابن مالك بان نعت اسم الاشارة لا يكون مختلفاً اصلاً، فهو خارج بقوله: (اذا اختلف)⁽³⁾.

10- الفصل بين (أفعل) التفضيل و(من)

قال ابن مالك⁽⁴⁾:

وأفعل التفضيل صله أبداً تقديراً أو لفظاً ب (من) إن جرداً

أفعل التفضيل: هو الوصف المصاغ على (أفعل)، الدال على زيادة وصف لبيان فضل ما هو له على غيره في المعنى نحو: (محمد أفضل الناس ايماناً)⁽⁵⁾ و يصاغ من الفعل بشروط: أن يكون المشتق منه فعلاً ثلاثياً، مجرداً، تاماً، متفاوت المعنى، غير منفي، ولا مبنياً للمفعول، وليس الوصف منه على (أفعل) مثل (اسود) و (ابيض)⁽⁶⁾ ولأفعل التفضيل ثلاث حالات:

الأولى: ان يكون مجرداً من (أل) والاضافة نحو: (رأيت رجلاً أفضل من زيد).

الثانية: أن يكون محلياً ب (أل) نحو: (حضر الرجل الأقوى عزيمَةً).

الثالثة: أن يكون مضافاً نحو: (هند أفضل النساء)⁽⁷⁾

فإن كان (أفعل) التفضيل مجرداً من (أل)، والإضافة، وجب وصله ب (من الجارة)

للمفضل عليه لفظاً، أو تقديراً، نحو: (الله أكبر)، والتقدير: الله اكبر من كل شيء واحسن⁽⁸⁾.

31

- 1 - ينظر شرح التصريح : 2 / 114 .
- 2 - شرح جمل الزجاجي : 1 / 212 ، و 213 .
- 3 - ينظر حاشية الصبان : 65/3 .
- 4 - متن الألفية: 33 .
- 5 - ينظر الغرة المخفية: 93/2، ومنهج السالك: 409 .
- 6 - ينظر شرح شدوذ الذهب: 335 .
- 7 - ينظر منهج السالك: 408 .
- 8 - ينظر منهج السالك: 408 .

وكان اطلاق ابن مالك : (صله أبدأ... بـ(من) في وجوب وصل أفعل التفضيل
المجرد بـ (من)، السبب في اعتراض المرادي على هذه العبارة، إذ تقتضي أنه لا يجوز
الفصل بين أفعل التفضيل و (من) فذكر أنه يجوز الفصل بينهما بعمول (أفعل) أو بـ
(لو) وما اتصل بها (1).

ويفصل بين (افعل) و (ومن) بما يأتي:

1- معمول (افعل) إن كان تمييزاً نحو: (زيد احسن وجهاً من عمرو).

2- المعمول، المجرور نحو قوله تعالى: (النبى اولى بالمؤمنين من انفسهم)(2).

3- ولو، وفعل شرطها نحو قول الشاعر:

ولغوك أطيب لو بذلت لنا
من ماء موهبة على خمر(3)

4- المنادي نحو قول الشاعر:

لم يلق أخبث يا فرزدق منكم
ليلاً خبث بالنهار ونهاراً(4)

ولم يغفل ابن مالك عن هذا الفصل المذكور فقد ذكره في مؤلفاته الأخرى ك (شرح
الكافية الشافية)(5)، و(شرح التسهيل)(6).

كما ان اعتراض المرادي فيه نظراً، لأن قول ابن مالك:(صله أبدأ)، القصد منه، إن
أبقي (أفعل) التفضيل على أصله من الزيادة على معين، فإن عري من هذه الزيادة، لم يجب
وصله بـ(من) لا لفظاً، ولا تقديراً(7).

وأرى أن قوله (صله أبدأ) ليس معناه الوصل بلا فاصل، وإنما معناه أنه يجب ذكر
(من) بعده ظاهرة، أو مقدرة (بفاصل، أو بلا فاصل) ولم يتعرض للفصل هنا ولا لمواقعه.

11- وصف (أي) باسم محلى بـ (ال) مرفوع في النداء

قال ابن مالك : (8)

و (أيها) مصحوب (أل) بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

توصف (أي) باسم محلى بـ (أل)، فيقال: (يا ايها الرجل)، وتعرب (أي)، منادى

مبنياً على الضم، و (ها) زائدة، والاسم الذي وصفت به (أي) صفة لـ(أي).

1 - ينظر توضيح المقاصد: 118/3.

2 - الأحزاب: 6.

3 - ينظر شرح الرضي على الكافية: 216/2، وشرح التسهيل: 384/2،

4 - ديوانه: 101/1، وينظر منهج السالك، 409، وهمع الهوامع: 104/1.

5 - ينظر شرح الكافية الشافية: 506/1-507.

6 - ينظر شرح التسهيل: 383/2.

7 - ينظر حاشية الصبان: 45/3.

8 - متن الالفية : 39 .

ويجب رفع هذا الاسم عند الجمهور، لانه هو المقصود بالنداء، اما المازني، فقد اجاز
النصب فيه قياساً على جواز نصب (الظريف) في نحو: (يا زيد الظريف) بالرفع، والنصب
(1).

ويشترط في (ال) التي تتصل بالاسم الذي توصف به (أي) ان تكون جنسية .
ولم يشر ابن مالك الى هذا الشرط في الالفية الا انه شرطه في التسهيل، وهو اختيار
المرادي، مخالفاً ما اطلقه ابن مالك في الالفية قائلاً ((فان قلت: اطلق في قوله: (مصحوب
(أل)، وشرط في التسهيل ان تكون جنسية، فاذا قلت: (يا ايها الرجل)، فـ(أل) جنسية،
وصارت بعد (أي) للحضور، كما صارت كذلك بعد اسم الاشارة، قلت: اشتراط ذلك صحيح،
وليس في كلامه ما يرشد اليه))⁽²⁾ .

وقد اشار ابن عقيل الى هذا الشرط في شرحه على الالفية ⁽³⁾ .
وكان ابن مالك قد علل اشتراط ذلك فقال: ((ونبهت بكون (أل) المقارنة جنسية، على انه لا
يقال: (يا ايها العباس)، و(يا ايها الصعق) لانهما علمان، و(أل) مع الاول للمح الصفة،
ومع الثاني للغلبة))⁽⁴⁾

وهذا يدل على ان ابن مالك قد تنبه الى هذا الشرط في مؤلفاته التي ذكرناها ، وهي شرح
التسهيل ، وشرح العمدة ⁽⁵⁾ ، ولكنه لم يذكره في الالفية ونحن نعلم ان الالفية اسبق في
تأليفها من المؤلفين المذكورين فهي مختصر للكافية الشافية، فلا يبقى الا ان ابن مالك ربما
لم يكن قد تنبه عند تأليفه للالفية الى هذا الشرط، ثم تنبه عليه في المؤلفات الاخرى وهذا
مظهر من مظاهر التطور الفكري للنحاة .

او ربما منعه النظم والتقيد بالوزن، من التنبيه على الكثير من المسائل العلمية، وعدم
التفصيل فيها، كما اشرنا الى ذلك سابقاً .

12- منع الصرف الاسم الذي على وزن (فعال) عند بني تميم

قال ابن مالك⁽⁶⁾:

وابن على الكسر (فعال) علما
عند تميم وصرفن ما نكرا
مؤنثاً وهو نظير جشما
من كل ما التعريف فيه أثرا

1 - ينظر شرح ابن عقيل : 141.

2 - توضيح المقاصد : 300/3

3 - ينظر شرح ابن عقيل : 141

4 - شرح العمدة : 179/1 .

5 - ينظر شرح التسهيل : 256/3 ، وشرح العمدة : 179/1 .

6 - متن الألفية: 45.

من الأسماء التي منعت من الصرف في العربية ما كان على وزن (فعال)، للعلمية والتعريف نحو: (رقاش)، و (حذام)، وغيرها من اعلام المؤنث الواردة على وزن (فعال). وللعرب في هذا الاسم مذهبان:

الأول/ مذهب اهل الحجاز، وهو بناؤه على الكسر نحو: (هذه حذام)، و(رأيت حذام)، (مررت بحذام).

والثاني/ مذهب بني تميم، وهو اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل إذ إن أصله (حاذمة)، و(راقشة) فعدل الى (حذام)، و(رقاش).

أما إن كان الاسم الممنوع من الصرف للعلمية، وعلّة أخرى نكرة، فإنه يصرف لبقائه بعلّة واحدة.⁽¹⁾

أما بنو تميم فليس الحكم في منع الاسم الذي على وزن (فعال) من الصرف عند جميعهم وإنما القليل منهم يجريه مجرى لغة أهل الحجاز، فيبنونه على الكسر وهذا ما رد به المرادي على ابن مالك في أنه أطلق القول في أن بني تميم يمنعون صرف هذا الاسم⁽²⁾. وهو الصواب حيث ذكر النحاة أن هذا الاسم الذي على وزن (فعال) عند بني تميم قسمان:

الأول/ ما كلن على وزن (فعال)، فبعض بني تميم يعربونه اعراب ما لا ينصرف، وقد ذكرنا ذلك سابقاً.

الثاني/ ما كان مختوماً بالراء، نحو: (وبار)، (سفار) فإن جمهورهم متفقون مع أهل الحجاز في بنائه على الكسر⁽³⁾.

وترجع علّة ذلك الى أن الإمالة لغة بني تميم، فغرضهم في البناء على الكسر تحقيق الإمالة: ((وذلك لا يحصل إلا بتقدير علّة البناء، لأنه إذا أعرب لم يكسر، وإذا بني كسر، فالإمالة في مثله لا تكون إلا للكسرة. فالإمالة لا تحصل إلا بالكسرة والكسرة لا تحصل إلا بتقدير علّة البناء كان تقديراً. علّة منع الصرف)⁽⁴⁾.

13- (إذن) وحكمها بعد حرفي العطف (الفاء-الواو)

قال ابن مالك: ⁽⁵⁾

ونصبوا ب (إذن) المستقبلا ان صدرت والفعل بعد موصلا

- 1 - ينظر شرح الكافية الشافية: 88/2، وشرح ابن الناظم: 271، وشرح ابن عقيل: 153.
- 2 - ينظر توضيح المقاصد: 4 / 161
- 3 - ينظر المقتضب: 373/3، والمفصل: 25/2، والموفي في النحو الكوفي: 108، وشرح شذور الذهب: 111.
- 4 - الإيضاح في شرح المفصل: 501/1-502.
- 5 - متن الالفية: 45 .

او قبله اليمين وانصب وارفعاً اذا (اذن) من بعد عطف وقعا

(إذن) من الحروف التي تنصب الفعل المضارع بثلاثة شروط:

الاول/ ان يكون الفعل مستقبلاً ، لا حالاً ، فان كان حالاً رفع نحو قولك لمن يحدثك: إذن اظنك صادقاً

الثاني/ أن تكون مصدره، فان تاخرت الغيت، وان توسطت كأن تكون بين المبتدأ وخبره، او بين الشرط وجزائه، او بين القسم وجوابه، الغيت كالمأخوذة .

الثالث/ الا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم نحو: (إذن زيد يكرمك)، وان فصل بالقسم عملت، فالقسم لا يعتبر فاصلاً مانعاً من العمل نحو: (إذن والله أكرمك) (1).

والكلام في هذه المسألة يخص (إذن) المتوسطة اذا سبقت بعاطف، وهو الفاء، أو

الواو، فاذا سبقت (إذن) بأحد هذين الحرفين جاز فيها الاعمال، والالغاء، نحو (إن تزرني أزرك، وإن احسن اليك)، و(إن تزرني أزرك وإن احسن اليك) (2)

وهذا الكلام في (إذن) بعد حرفي العطف (الفاء، والواو) ليس على اطلاقه، بل فيه تفصيل وهو ما اورده المرادي على ابن مالك في اطلاقه القول في هذه المسألة من دون تفصيل (3)

اما التفصيل في ذلك فهو انه اذا كان العطف على ما له محل الغيت نحو: (إن تزرني أزرك، وإن احسن اليك) بتقدير العطف على الجواب (إن)، أي عطف (أحسن) على (أزرك)، وكانت (إذن) حشواً وان عطفت على الجملتين - أي على الشرط (تزرني)، والجزء (أزرك) وهو العطف على ما ليس له محل من الاعراب، جاز في (إذن) الاعمال والاهمال (4) وفي ذلك قال سيبويه: ((وتقول: (إن تأتني أتك وإن أكرمك)، اذا جعلت الكلام على اوله ولم تقطعه، وعطفته على الواو مستقبلاً نصبت ، وان شئت رفعته على قول من الغى، وهذا قول يونس وه

35

قولك: (فاذن أفعل)، إذا كنت مجيباً رجلاً)) (5).

1 - ينظر شرح التسهيل : 343/3 ، والجني الداني : 356 .

2 - ينظر مغني اللبيب : 55/1 .

3 - ينظر توضيح المقاصد : 190/4 .

4 - ينظر ارتشاف الضرب : 396/ 2 ، ومغني اللبيب : 55/1 .

2- الكتاب : 15/3 ، وينظر المقتضب : 12-11/2 ، وشرح المفضل : 16/7، والمقتصد في شرح

الإيضاح : 1057/2 .

المبحث الثاني الرد على الحدود النحوية 1- حد الخبر

قال ابن مالك⁽¹⁾:

والخبر: الجزء المتم الفائدة ك (الله يرد الأيادي شاهده)
حد الخبر عند ابن مالك كما جاء في بيت الألفية: (الجزء المتم الفائدة)، ومثل له
بـ(بر)، و(شاهده) في قوله: (الله بر والأيادي شاهده).
أما ابن هشام فقد خالف ابن مالك بإيراده حداً آخر للخبر إذ حده بأنه: ((الجزء الذي
حصلت به الفائدة مع مبتدأ، غير الوصف المذكور، فخرج فاعل الفعل فإنه ليس مبتدأ،
وفاعل الوصف))⁽²⁾.

فالحده الذي حده ابن مالك في ما رآه ابن هشام يدخل فيه فاعل الفعل، وفاعل
الوصف، فزاد في حده الذي أتى به على حد ابن مالك قوله: (مع المبتدأ غير الوصف
المذكور)؛ ليخرج فاعل الفعل وفاعل الوصف كما في نحو: (قام زيد)، و(أقائم الزيدان؟).
وقد سبقه إلى ذلك وإبو حيان، إذ ذهب إلى أن الحد الذي أورده ابن مالك يشمل
الفاعل، والمبتدأ، والفعل و، والحرف، وكل ما يكون جزء متم للفائدة.⁽³⁾
أما ابن عقيل يرى أن الحد الذي جاء به ابن مالك يصدق على الفاعل، قال:
(وقيل في تعريفه: أنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة، ولا يرد الفاعل على هذا
التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منه مع الفعل جملة))⁽⁴⁾.
لكن ابن عقيل احتاط بإخراج الفاعل، ولم يحتط لفاعل الوصف المفرد المعتمد الذي فاعله
مثنى، أو جمع.
وأضاف أن الناظم قد قصر في التعريف إذ ينبغي أن يكون مختصاً بالمعروف دون
غيره⁽⁵⁾.

1 - متن الألفية: 9.

2 - أوضح المسالك: 137/1.

3 - ينظر منهج السالك: 38.

4 - شرح ابن عقيل: 31.

5 - ينظر المصدر السابق نفسه.

ومن تبع ابن هشام في حد الخبر الفاكهي إذ الخبر عنده هو: ((ما، أي شيء تحصل به، أي بانضمامه، الفائدة مع اسم مبتدأ، مخبر عنه به، يكون غير الوصف المذكور في حد المبتدأ، فخرج عن أن يكون خبراً مرفوع الفعل من فاعل، أو نائبه، لأنه متم للفائدة مع فعل، ومرفوع الوصف المذكور، وإن تمت به الفائدة مع مبتدأ لما مر من ان هذا الوصف لا خير له))⁽¹⁾.

والذي يبدو أن بن مالك قد كان دقيقاً في حده للخبر وإن كان يصدق على الفاعل

37

لأمر منها:

1- أن قول ابن هشام (غير الو ر)، لا يبطل حد ابن مالك للخبر لدلالة

قوله: (مبتدأ)، في بيت الألفية:

* مبتدأ زيد وعاذر خبر * ⁽²⁾

كما أن الخبر لا يصاحب إلا المبتدأ⁽³⁾

2- انه قد خرج فاعل الوصف من حد ابن مالك عند قوله: (أغنى) في بيت

الألفية: ((وأول مبتدأ و الثاني / فاعل أغنى في (أسار دان))⁽⁴⁾ الذي دل على

أن الوصف لا خير له⁽⁵⁾ واما ما رآه أبو حيان من ان (الجزء) في حد ابن مالك

يصدق على كل ما يكون متمماً للفائدة، فيندفع بما فسره المرادي من أن

المقصود بـ(الجزء) وهو جزء الجملة الاسمية لا جزء الكلام مطلقاً بدلالة أن

الباب موضوع لها، وبدلالة تمثيل الناظم بقوله:

(الله بر والأيايدي شاهدة)⁽⁶⁾

2- حد الحال

قال ابن مالك⁽⁷⁾:

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال ك (فرداً أذهب)

حد ابن مالك الحال كما هو ظاهر قوله بأنه: الوصف الفضلة إذا كان منتصباً دالاً

على هيئة ما، نحو: (فرداً أذهب) وقوله: (مفهم في حال)، هو معنى الدال على الهيئة⁽⁸⁾.

1 - شرح الحدود النحوية: 97.

2 - متن الألفية: 9.

3 - ينظر حاشية الصبان: 194/1، وحاشية الخصري: 129/1، وحاشية ياسين: 160/1.

4 - متن الألفية: 9.

5 - ينظر حاشية الصبان: 194/1، وحاشية الخصري: 129/1.

6 - ينظر توضيح المقاصد: 273/1.

7 - متن الألفية: 23.

8 - ينظر شرح ابن عقيل: 90.

ذهب ابن هشام الى ان ابن مالك قد تسرع في ادخال حكم النصب في الحد قبل اكمال ماهية المحدود فأعترض على الحد قائلاً: ((وفي هذا الحد نظر لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور))⁽¹⁾.
وقد سبق ابن هشام في الاعتراض على الحد ابن الناظم اذ رأى أن الحد معترض عليه من وجهين:

الأول/ لا يجوز ادخال الحكم في الحد.

الثاني/ أنه حد غير مانع؛ لأنه يشمل النعت ((ألا ترى ان قولك (مررت برجل راكب) في معنى (مررت برجل في حال ركوبه)، كما أن قولك: (جاء زيد ضاحكاً) في معنى (جاء زيد في حال ضحكته))⁽²⁾.

لذا فقد عدل ابن الناظم عن حد ابيه الى حد آخر للحال بانه ((الوصف المذكور فضلة لبيان هيئة ماهو له))⁽³⁾.

أما الأشموني فقد ذهب الى ان قول ابن مالك (فرداً أذهب) يجب أن يكون تنميماً للحد، وإلا يكون في الحد خلل من وجهين.

الأول/ إدخال الحكم في الحد، بقوله (منتصب)، وهو تعريف الشيء بحكمه.

الثاني/ لم يقيد الناظم (منتصب) بل لازم النصب ((وإن كان مراده ليخرج النعت المنصوب ك (رأيت رجلاً راكباً)، فإنه يفهم في حال ركوبه، وإن كان ذلك في طريق اللزوم، لا بطريق القصد فإن القصد هو تقييد المنعوت))⁽⁴⁾.

وكما وقف هؤلاء الشراح موقف المعارضين لحد ابن مالك، نجد نحويين آخرين يقفون موقف المؤيد لحد ابن مالك ويرون أن حد ابن مالك لا غبار عليه، امثال ابي حيان، والمرادي، والسيوطي.

فالأول ذهب الى أن الحد لا يشمل النعت لأن قوله: ((فضلة) فصل يخرج به الوصف الذي ليس بفضلة وذلك وصف المرفوع نحو: (قائم رجل ضاحك) ف (ضاحك) وصف، وليس بفضلة.

1 - أوضح المسالك: 296/2.

2 - شرح ابن الناظم: 130.

3 - المصدر السابق نفسه.

4 - شرح الأشموني: 9/3 .

وقوله: (منتصب) فصل يخرج به الوصف الذي هو فضلة، وهو وصف المجرور، نحو: (مررت برجل قائم) ف (قائم) وصف فضلة، لكنه ليس بمنتصب. وقوله (مفهم في حال) فصل ثالث يخرج به ما كان وصفاً فضلة منتصباً لكن لا يفهم منه معنى في حال، وهو وصف الفضلة المنصوب نحو: (رأيت رجلاً ضاحكاً) ((1)). وتتبه المرادي فرأى أن الحد جامع مانع لا يدخل فيه النعت لأنه خارج بقيد لزوم النصب(2).

والتقييد ب (اللزوم) أي لزوم النصب مما اضافه المرادي على الحد، وهو المقبول، إذ إن ابن مالك قد عني ب (منتصب) لازم 39 ت تابع للمنعوت، وفي ذلك رد على ما قال به الأشموني بأن ابن مالك لم يقيد انصب بسروم. اما السيوطي فقد اجاب عما اعترض عليه ابن هشام في إدخال حكم النصب قبل إكمال الحد قائلاً: ((والغرض من تعريف الحال معرفة ما يقع عليه بعد معرفة استعمال العرب له منصوباً لا معرفته ليحكم له بالنصب فلا يلزم الدور على ادخال الحكم بالنصب في تعريفه)) (3)، وهذه الإجابة نقلها السيوطي عن والده(4).

3- حد النعت

قال ابن مالك(5):

فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق عرف اين يعيش النعت بانه: ((لفظ يتبع الموصوف في اعرابه، تجلية له، وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف، أو في شيء من سببه، وذلك المعنى عرض للذات لازم له(6)).

وعرفه ابن مالك بأنه ((التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته نحو: (مررت برجل كريم)، او من صفات ما تعلق به. و هو سببيه نحو: (مررت برجل كريم ابوه)) (7). اما ابن هشام فقد ادعى أن حد ابن مالك غير جامع لأنواع النعت، لأن النعت قد يكون لمجرد المدح نحو: ((الحمد لله رب العالمين)) (8)، او لمجرد الذم، نحو: (اعوذ بالله من

- 1 - منهج السالك : 180.
- 2 - ينظر توضيح المقاصد: 122/2.
- 3 - البهجة المرضية: 127.
- 4 - ينظر المصدر السابق نفسه.
- 5 - متن الألفية: 24.
- 6 - شرح المفصل: 47/3.
- 7 - شرح ابن عقيل: 127.
- 8 - الفاتحة: 2.

الشیطان الرجیم)، أو للترحم نحو: (اللهم ارحم عبدك المسکین)، أو للتوكید نحو قوله تعالى: ((فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة⁽¹⁾))⁽²⁾، لأن قول ابن مالک: (متمم ما سبق)، أي الموضح للمعرفة في نوعي النعت الحقيقي والسببي نحو: (جاء زيد التاجر)، و(جاء زيد التاجر ابوه)، والمخصص للنكرة في النوعين نحو: (جاء رجل تاجر) ، و (جاء رجل تاجر ابوه) ، وما دام المراد بالمكمل هو الموضح للمعرفة ، فالحد غير شامل لأنواع النعت⁽³⁾.

وما ادعاه ابن هشام مردود من وجهين:

الأول/ إن نعت البيان لما كان هو الأصل، أي: الإيضاح والتخصيص، فقد اقتصر

عليه ابن مالک دون الفروع الأخرى⁽⁴⁾.

الثاني: ((إن ما عدا نعت البيان مثله في كونه متمماً ما سبق لكن بحسب القصد، أي

بحسب قصد المتكلم الذي يريد التعريف بـ(زيد) مثلاً من حيث إنه أحتوى على خلال، أو

اوصاف أختص بها من مدح أو نم فيشمل جميع أقسام النعت))⁽⁵⁾.

1 - الحاقّة: 13.

2 - ينظر أوضح السالك: 4/3.

3 - ينظر شرح التصريح: 108/2.

4 - ينظر توضيح المقاصد: 134/3، وشرح التصريح: 109/2.

5 - النكت على الألفية: 963/2، وينظر حاشية الخصري: 81/2.

المبحث الثالث

الرد على تعبير أو لفظة أو بيت أو جزء من بيت

1- التعبير بـ (أل) عن علامة الاسم

قال ابن مالك⁽¹⁾:

بالجر، والتتوين، والنداء، و(أل) ومسند للاسم تمييز حصل
اختص الاسم عن الفعل، والحرف بقبوله، الجر، والتتوين، والنداء، وأل التعريف والاسناد⁽²⁾.
وكلامنا في المسألة يخص (أل) التعريف.
تدخل (أل) التعريف على الاسم وتكون على أقسام:

1- لتعريف العهد، نحو (رأيت رجالاً فكلمت الرجل).

2- لتعريف الجنس، نحو: (أهلك الناس الدينار والدرهم).

3- موصولة بمعنى (الذي)، وذلك قولك (القائم عندك زيد)⁽³⁾.

وهذه الأخيرة فيها خلاف، خص الجمهور دخولها بالاسم، وجعلوا دخولها على الفعل
اضطراً⁽⁴⁾.

أما الكوفيون، وابن مالك، فقد جوزوا دخولها على المضارع اختياراً⁽⁵⁾.
نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل⁽⁶⁾

لذلك اعترض المرادي على ابن مالك لذكرها مع علامات الاسم قائلًا: ((فأما (أل)
الموصولة، فإنها قد تدخل على الفعل عند المصنف، وبعض الكوفيين اختياراً، وعند
الجمهور اضطراً كقوله: (ما أنت بالحكم... الخ البيت، فكان ينبغي الاحتراز عنها))⁽⁷⁾.
وهذا الاعتراض فيه نظر، لأن الموضوع ذكر علامات الاسم، ومن هذه العلامات
دخول الألف واللام فكيف يحترز عنها.

لكن يمكننا أن نقول كان الأولى بابن مالك أن يعبر عنها بمصطلح آخر غير
مصطلح (أل)، وهو ما فعله أكثر النحاة، فالجرجاني عبر عنها بـ (الألف واللام) قال: ((وكل

1 - متن الألفية: 2.

2 - ينظر أوضح المسالك: 12/1-18.

3 - ينظر معاني الحروف: 65-67.

4 - ينظر شرح ابن عقيل: 25، وتوضيح المقاصد: 34/1-36.

5 - ينظر شرح العمدة: 6/1، وشرح ابن عقيل: 25.

6 - ينظر شرح ابن عقيل: 23.

7 - توضيح المقاصد: 34/1-36.

واحد من الألف واللام، والتتوين دليل على الاسمىة لأجل أن الألف واللام لا يكون في غير الأسماء))⁽¹⁾.

ورأى السيوطي ان التعبير بحرف التعريف أحسن من التعبير بـ (أل) وذلك ليشملها ويشمل ما جاء في لهجة طيىء في ابدال اللام ميماً، ولسلامته من ورود (أل) الموصولة، والتي لا تختص بالاسم على مذهب ابن مالك⁽²⁾.

والى ذلك أشار ابن مالك في (شرح العمدة) قائلاً، ((يعرف الاسم بتعريفه نحو: (الرجل)، .. وكذا لو قيل بـ(الألف واللام) بدل (تعريفه) لدخل الألف واللام بمعنى (الذي)، وهما غير مختصين بالاسم، إذ قد يدخلان على الفعل المضارع))⁽³⁾.

2- ذكر (ذو) واشتراط الإضافة فيها مع سائر الأسماء الستة

وإعرابها بالحروف.

قال ابن مالك⁽⁴⁾:

وارفع بواو وانصبن بالألف
من ذاك (ذو) إن صحبة أبانا
وشرط ذا الإعراب أن يضمن لا
تعرب الأسماء الستة بالحروف بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرأً، ولذلك شروط⁽⁵⁾:

1- أن تكون مضافة.

2- أن تضاف الى غير ياء المتكلم.

3- أن لا تكون مصغرة.

4- أن تقرد ولا تكون مجموعة، ولا مثناة.

وإدراج الناظم (ذو) مع سائر الأسماء الستة، في شرط الإعراب بالحروف أن تكون مضافة مردود في نظر ابن هشام لان (ذا) ملازمة للإضافة دوماً فكان ينبغي لابن مالك الاحتراز عنها فلا يدرجها مع سائر الأسماء الستة⁽⁶⁾.

وما ذكره ابن هشام من ان (ذا) ملازمة للإضافة متفق عليه عند النحاة قال ابن السراج: ((ويفسر بأن معناه (صاحب)، ولا يكون إلا مضافاً، ولا يجوز ان يضاف الى مضمر⁽¹⁾)).

1 - المقتصد في شرح الإيضاح: 71/1.

2 - ينظر همع الهوامع: 5/1.

3 - شرح العمدة: 3، 6/1.

4 - متن الألفية: 4.

5 - ينظر شرح ابن عقيل: 9.

6 - ينظر أوضح المسالك: 30/1.

إلا ان ابن مالك محق في اشتراط الإضافة في (ذي) وادراجها مع باقي الأسماء الستة، وذلك تمييزاً لها عن (ذو) الطائفة، التي بمعنى الذي اذ إن طيناً تستعملها موصولة ، وهي في اشهر لغاتهم بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمتنى ، والمجموع وهي بالواو المبينة على السكون مطلقاً، أما على لغة من يعربها، فإنه يجريها مجرى (ذو) بمعنى (صاحب)، فيعربها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً نحو قوله:

فأما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

وقد أشار ابن مالك الى ذلك في (الكافية الشافية)⁽²⁾، و(العمدة)⁽³⁾/⁽⁴⁾ قال في شرح العمدة:

(قيد (ذو) بالمعروف ليخرج (ذو) الموصول، فإن المشهور بناؤه، وبعض العرب يعربه، فيكون حينئذ مقصوداً، ولذلك، أخترت التقييد بالإعراب على التقيد بالمعنى)⁽⁵⁾.

3-حكم اللقب في التقديم والتأخير مع الاسم أو الكنية

قال ابن مالك⁽⁶⁾:

واسماً اتى، وكنية، ولقباً وأخرن ذا إن سواه صحباً

ينقسم العلم الى اسم، وكنية، ولقب، والاسم ما ليس بكنية، ولا لقب ك (زيد)، والكنية، ما كان في أوله أب، أو أم، ك(أبي عبد الله)، واللقب ما أشعر بمدح ك (زين العابدين)، أو ذم ك(أنف الناقة).

اما حكم ما ذكرنا من الأقسام الثلاثة في التقديم، والتأخير، فقد أشار اليه ابن مالك في قوله: (وأخرن ذا إن سواه صحباً).

أي أن اللقب يؤخر إذا صحب الاسم، والكنية، فنقول: (جاء علي زين العابدين)، ولا يجوز: (جاء زين العابدين علي).

وكذلك مع الكنية فنقول: (أبو عبد الله زين العابدين)، فيؤخر اللقب، وهذا- أي تأخير اللقب إذا صحب الاسم والكنية، يفهم من قوله: (سواه)⁽¹⁾

1 - الأصول: 25/2.

2 - ينظر شرح الكافية الشافية: 68/1.

3 - شرح العمدة: 31/1-32.

4 - ينظر توضيح المقاصد: 71/1، والنكت . 44 135/1-126.

5 - شرح العمدة/ 31/1-32.

6 - متن الألفية: 6.

وقد اعترض ابن هشام على هذا قائلاً: ((وفي نسخة من الخلاصة ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كـ(أبي عبد الله أنف الناقة وليس كذلك))⁽²⁾.

والذي يعني به ابن هشام هي النسخة التي بين ايدينا وهو قوله:

(واسماً أتى، وكنية، ولقباً وأخرن ذا إن سواه صحبا)

على حد ما رآه الشيخ محمد محيي الدين، إذ الضمير في (سواه) يعود على اللقب أيضاً، ويكون معنى العبارة، إن اللقب إنما يجب تأخيره عما يصحبه من النوعين: وهما الاسم، والكنية⁽³⁾.

فأما مع الاسم فصحيح، وأما مع الكنية، فمذهب الجمهور الخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب، أو اللقب على الكنية، والسبب في تأخير اللقب مع الاسم، أن الغالب في اللقب أن يكون منقولاً من اسم غير إنسان كـ(بطة)، فلو تقدم لتوهم السامع، ان المراد المسمى الأصلي، وذلك يندفع بتأخير اللقب؛ لأن اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح، أو الذم، والنعت لا يقدم على المنعوت، فكذلك ما أشبهه⁽⁴⁾.

وممن ذهب مذهب ابن هشام في اعتراضه على عبارة ابن مالك في هذه النسخة و سبقه ابن عقيل حيث ذهب الى أن ما يفهم من قول ابن مالك (سواه) (الاسم) و(الكنية)، واللقب إنما تأخيره مع الاسم فأما مع الكنية فبالخيار كما ذكرنا من مذهب الجمهور واختار - أي ابن عقيل ما وجد في بعض نسخ الألفية الأخرى على هذه النسخة قال: ((ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: (وأخرن ذا إن سواه صحبا) (وذا اجعل آخراً إذا اسماً صحبا) ، وهو أحسن لسلامته مما ورد على هذا فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم، ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية وهو كذلك... ولو قال: * وأخرن ذا إن سواها صحباً* لما ورد عليه شيء إذ يصير التقدير: (وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب اذا صحب الاسم⁽⁵⁾)).

أما المرادي فيرى أن هذه النسخة أولى من بعض النسخ الأخرى التي فيها قول ابن مالك: (وذا اجعل اخرأ إن اسماً صحبا) ، حيث لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية ، بليغهم منها فقط حكم اللقب مع الاسم⁽⁶⁾ .

وفي ما ذهب اليه المرادي وابن هشام نظر.

1 - ينظر شرح ابن عقيل: 19

2 - أوضح المسالك: 93/1.

3 - ينظر هداية السالك: 93/1 ، هامش ر

4 - ينظر شرح الرضي على الكافية: 1/

5 - شرح ابن عقيل: 122-121/1.

6 - ينظر توضيح المقاصد : 171/1 .

أما اعتراض المرادي، فغير مسلم به باعتبار المفهوم، وإن كونها أولى ممنوع؛ لأنها تفهم غير الصواب⁽¹⁾.

وأما اعتراض ابن هشام فمردود لعدة أمور منها:

1- أن نصوص ابن مالك تدل دلالة صريحة على أن المختار عنده أنه يجب تأخير اللقب عما يصاحبه من النوعين الآخرين سواء أكان الذي معه اسماً أم كنية، وحينئذ، فلا يجوز تصحيح عبارته بشيء⁽²⁾.

2- إن كان اعتراض ابن هشام على ابن مالك من جهة أنها تخالف ما عليه الجمهور، فصحيح، ولكن هذا لا يضره، حيث أنه قد خالف الجمهور في كثير من الآراء، وإن كان الاعتراض بأنها تخالف ما عليه الاستعمال العربي المطرد، فكان الواجب بالمعتز ان يستدل لذلك⁽³⁾.

وذهب الأشموني الى أن توهم دخول الكنية في قوله (سواه) يرفع بقوله بعد ذلك: (وإن يكونا مفردين...)⁽⁴⁾ أي الأسم واللقب⁽⁵⁾.

4- التعبير ب(الجمع) على (الذين) و(الألى)

قال ابن مالك⁽⁶⁾:

جمع الذي الألى الذين مطلقاً وبعضهم بالواو رفعاً نطقاً
يقال في جمع المذكر (الألى) مطلقاً عاقلاً كان أو غير نحو: (جاءني الألى فعلوا)
وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله⁽⁷⁾:

وتبلي الأولى يستلثمون على الألى تراهن يوم الروع كالحداً القبل

أما في جمع المذكر العاقل، فيستعمل (الذين) رفعاً، ونصباً، وجرأً نحو: (جائني الذين أكرموا زيدا)، و(رأيت الذين أكرموه)، و(مررت بالذين أكرموه).

أما في جمع المؤنث فيقال: اللات، واللاء، بحذف الياء نحو: (جاءني اللات فعلن)، و تثبت الياء فتقول: (اللاتي)، و(اللائي)⁽¹⁾.

1 - ينظر شرح التصريح: 122/1 .

2 - ينظر حاشية الخضري: 85/1، وهداية السالك: 94-93/1.

3 - هداية السالك: 94-93/1، هامش رقم (1) و(2).

4 - متن الألفية: 6.

5 - ينظر شرح الأشموني: 122/1.

6 - متن الألفية: 8.

7 - نسب في شرح الشواهد للعيني: 148/1، والدرر اللوامع على همع الهوامع: 262/1 الشاهد

رقم 240 الى ابي ذؤيب الهذلي.

والى ذلك أشار ابن مالك، إلا أن اطلاق التعبير بـ(الجمع) على الذين والألى في نظر المرادي تجوز؛ لأن (الذين)، (اللائي) اسما جمع لا جمع⁽²⁾.
واسم الجمع هو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه، ومن هذه الألفاظ، التي أطلق عليها النحاة أسم الجمع لا جمعاً (الذين)، و(اللائي) إذ إنهما دلا على الجمع ولا واحد لهما من لفظهما⁽³⁾.

وهاتان الصيغتان (الذين، الألى) عند ابي حيان صيغتا جمع وتثنية، لا تثنية ولا جمع لـ(الذي) و(التي) قال ((وتسمية النحاة هذه الأسماء المذكورة جمعاً لـ(الذي)، و(التي)، انما هو بالنظر الى المعنى، لا بالنظر الى ما اصطلاحوا عليه من جمع السلامة، وجمع التكسير، وقد كان قياس (الذي)، و(التي) أن لا تثنى، ولا تجمع لأنهما مبنيان، والمبني لا يثنى، ولا يجمع، لأن ذلك تصرف فيه ... والتحقيق في هذا كله ان ذلك صيغ تثنية وصيغ جمع، لا تثنية، ولا جمع صحيحان))⁽⁴⁾.

وما ذهب اليه المرادي من ان ابن مالك قد تجوز في تسمية هذين الاسمين بـ(الجمع) فيه نظر، إذ يحتمل أن ابن مالك قد أطلق الجمع على (الذين)، ويريد به ذلك، لأن ((الذين)) يطلق على العاقل وغيره، فيجوز أن يرد عليها مراداً بها العاقل، ولا تجمع على (الذين) مراداً بها غير العاقل مختلطاً، كما يجمع بالواو صفة العاقل والمختلط به، لا المنفرد بما لا يعقل))⁽⁵⁾.

وهو ما جاب به ابن الضائع عن ابن مالك⁽⁶⁾

وهو تعليل غير منطقي، ولا معقول لانه لا فرق بين العاقل، وغيره في كون لفظ (الذين) جمعاً حقيقياً للفظ (الذي)، او ليس جمعاً حقيقياً ثم إن (الذي) من المبنيات، والمبنيات ليس لها جمع، وتثنية حقيقيان.

اما (الألى)، فقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل إنها أسم جمع لاجمع، كما ذكر المرادي لا تتضمن حروف الواحد⁽⁷⁾.

1 - ينظر شرح ابن عقيل: 23.

2 - ينظر توضيح المقاصد: 211/1- 213

3 - ينظر النحو الوافي: 81/2.

4 - منهج السالك: 27.

5 - النكت على الألفية: 270/1.

6 - ينظر المصدر السابق نفسه، و ينظر رأي ابن مالك في هذا في شرح التسهيل: 189/1، إذ ذكر إن (الذين) جمع (الذي) مراداً به ما يعقل.

7 - ينظر شرح التسهيل: 190/1.

فلا يبقى إلا إن ابن مالك قد أطلق (الجمع) على هذين الاسمين، ويريد به الجمع بمعناه اللغوي، وعندئذ لا تجوز في قوله⁽¹⁾.

5- حذف العائد المتصل بفعل أو وصف

قال ابن مالك⁽²⁾:

والحذف عندهم كثير منجلي

.....

في عائد متصل إن انتصب بفعل، أو وصف ك(من نرجو يهب)

يجوز حذف الضمير العائد على الصلة وإثباته إذا كان متصلاً منصوباً بفعل، كما في قوله تعالى: ((أهذا الذي بعث الله رسولا⁽³⁾)) أي (بعثه)، بحذف الهاء، وفي قوله تعالى: ((كالذي يتخبطه الشيطان من المس))⁽⁴⁾، بإثبات الهاء، وقد قرئ بالأمريين جميعاً ((وما عملته أيديهم))⁽⁵⁾، بإثبات الهاء، وحذفها⁽⁶⁾.

وكذلك يجوز حذفه إذا كان متصلاً منصوباً بوصف نحو قوله:

* ما الله موليك فضل فأحمدنه به *⁽⁷⁾

وقد نص ابن مالك على القاعدة النحوية في الأبيات المذكورة؛ لكنه لم ينص على أيهما يكثر حذفه المتصل بالفعل، أم المتصل بالوصف الأمر الذي جعل المرادي يعترض على ما نص عليه ابن مالك قال:

((ومقتضى عبارة الناظم أن حذف المنصوب بالوصف كثير مطلقاً وليس كذلك⁽⁸⁾))

وما نص عليه المرادي هو المعروف، والمشهور من أقول النحاة، فقد نقل الشيخ خالد الأزهري أن الفارسي ذكر أن حذف منصوب الوصف قليل حتى لا يكاد يسمع من العرب⁽⁹⁾.

أما ابن السراج فقد أجازَه على قبح⁽¹⁰⁾.

1 - ينظر حاشية الصبان: 149/1.

2 - متن الالفية: 8.

3 - الفرقان: 14.

4 - البقرة/ من الآية: 27.

5 - يس/ من الآية: 35.

6 - ينظر شرح المقدمة المحسبة: 181/1، وشرح المفصل: 12/3 وقرأ حمزة والكسائي وخلف وأبو بكر (عملت) بغير هاء ضمير / وقرأ الباقر بالهاء ووصلها ابن كثير على أصله وهو في مصاحفهم كذلك، ينظر النشر في القراءات العشر: 353/2.

7 - ينظر توضيح المقاصد: 248/1، وحاشية الصبان: 70/1.

8 - ينظر توضيح المقاصد: 252/1.

9 - ينظر شرح التصريح: 146.

10 - ينظر الأصول/ 371/2.

وفصل أبو حيان فقال: ((وأما الوصف فإما أن يكون فيه (أل)، أو ل، أو ا، إن كانت فيه (أل) نحو: (الضار بها هند) فلا يجوز حذفه عند الجمهور وأجازه بعضهم...، وإن لم يكن في الوصف (أل) فحذفه قليل لا كثير كما زعم الناظم⁽¹⁾)).

إذن فقد تبين لنا من خلال ما أوردناه ان مشهور مذهب النحاة على ان حذف العائد المتصل المنصوب بوصف أقل من حذف العائد المتصل المنصوب بفعل. إلا أن هذا لا يعني إن ابن مالك قد غفل عن هذا، فمن البعيد أن يظن به ذلك- مع دقة ما أورده المرادي في ذلك- ولكن يمكننا أن نقول إن ابن مالك لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل وفرعية الوصف، مع إيحائه بذلك بتقديم الفعل على الوصف⁽²⁾.

6- حكم الاسم المرفوع بعد (لكن)، أو (بل)

قال ابن مالك⁽³⁾:

ورفع معطوفٍ بـ(لكن)، أو بـ (بل) من بعد منصوب بـ (ما) لزم حيث حل إذا وقع بعد خبر (ما) معطوف، فأما أن يكون العاطف مقتضياً للإيجاب، أو لا، فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رفع الاسم الواقع بعده، نحو: (ما زيد قائماً لكن قاعد)، فيجب رفع (قاعد) على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير: (ولكن هو قاعد)؛ لأن (بل)، و(لكن) في مثل هذه حرفاً ابتداءً لا حرفاً عطف⁽⁴⁾.

وعلى ما ذكرنا يكون اطلاق ابن مالك لفظة (معطوف) على الاسم المرفوع الواقع بعد (بل)، و(لكن) تجوزاً، وهو ما اعترض فيه المرادي على ابن مالك⁽⁵⁾.

وانما امتنع أن يكون ما بعدهما معطوفاً على الخبر لأنهما- لكن، وبل- معناهما الإضراب عن اثبات الحكم للأول وإثباته للثاني، كما أنه لا يصح نصب الاسم بعدهما، عطفاً على الخبر، فلا يجوز أن يقال: (ما زيد قائماً بل قاعداً)، لأن (ما) لا تعمل في الموجب، وهو مذهب جمهور البصريين⁽⁶⁾.

وأجاز ذلك المبرد فذهب إلى ان (بل) تنقل حكم النفي، والنهي إلى ما بعدها ووافقها أبو الحسين بن عبد الوارث⁽⁷⁾، فأجازا ان يقال: (ما زيد قائماً بل قاعداً) بعطف (قاعداً) على

1 - منهج السالك: 32 .

2 - ينظر شرح الأشموني: 207/1 ، وفتح الرب المالك: 173/1 .

3 - متن الالفية: 12 .

4 - ينظر شرح ابن عقيل: 44 ، ومنهج السالك: 63 .

5 - ينظر توضيح المقاصد: 315/1 .

6 - ينظر الكتاب: 233/4، والجمل: 19، وهمع الهوامع: 124/1 .

7 - وهو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث أبو الحسين الفارسي النحوي ابن اخت أبي علي الفارسي اخذ عن خاله 49 هـ ، ينظر بغية الوعاة : 94/1 .

قائماً، ف (بل) تضرب عن الأول إثباتاً، وتثبتته للثاني، وتضرب عن الأول نفياً، وتثبتته للثاني⁽¹⁾.

واختاره الصبان فأجار النصب في ذلك، لأن النفي قد انتقل بعده تمام العمل⁽²⁾. وهو مردود لأن (بل) عند كلا الفريقين في هذه الحالة ليس حرف عطف مشركا في المعنى وإنما في اللفظ خاصة فلا يقدر بعدها غير الفعل خاصة من غير نفي⁽³⁾. أما مذهب ابن مالك فهو متابع فيه لمذهب جمهور البصريين في ان الاسم المرفوع بعد (بل) و(لكن)، إنما هو مبتدأ حذف خبره ذكر ذلك في (شرح الكافية الشافية)، قائلاً: ((وإذا عطف على خبر (ما) بـ(بل)، أو (لكن)، وجب رفع المعطوف مثبتاً كالمقرون بـ(إلا) فأشتركا في الرفع))⁽⁴⁾.

وإنما لم يجز في المعطوف إلا الرفع؛ لأنه بمنزلة الموجب بـ (إلا)⁽⁵⁾. إذن فإطلاق لفظ (معطوف) على الاسم المرفوع بعد (بل)، و(لكن)، عند ابن مالك يحتمل أمرين.

الأول/ إنه أطلق ذلك من باب المجاز حيث إن صورته المعطوف⁽⁶⁾. الثاني/ إنه أطلق العطف حقيقة على مذهب يونس الذي أشار إليه ابن مالك في التسهيل في أن (ما) تعمل متوسطاً خبرها، وموجباً بـ (إلا)⁽⁷⁾، فقد تكون موافقته ليونس أنه أجاز الوجهين.

7-تقديم خبر (ما دام) عليها

قال ابن مالك⁽⁸⁾:

وفي جميعها توسط الخبر
أجز وكل سبقه (دام) حذر
منع النحويون باتفاق تقديم خبر (ما دام) عليها، وذلك لأن (ما دام) مشروطة بدخول (ما) المصدرية الظرفية، والحرف المصدرية لا يعمل ما بعده فيما قبله، كما ان (ما دام) بمنزلة (أن) مع صلته، فكما لا يتقدم ما يكون في صلة (أن) عليه، كذلك لا يتقدم ما يتعلق

1 - ينظر المقتضب: 12/1 و الجنى الداني/ 254، و رصف المبانى: 154،

2 - ينظر حاشية الصبان: 111/3.

3 - ينظر رصف المبانى: 154 .

4 - شرح الكافية الشافية: 187/1، وينظر شرح التسهيل: 357/1.

5 - ينظر شرح التسهيل: 357/1.

6 - ينظر حاشية الخضري: 173/1.

7 - التسهيل: 57.

8 - متن الألفية: 11.

بصلة (ما) عليها⁽¹⁾. أما تقديم خبرها عليها وحدها دون (ما) فقد اختلف فيه النحاة، مما دفع المرادي الى الاعتراض على قول الناظم: (وكل سبقه دام حظر)، على أن دعوى ابن مالك الاجماع على منع تقديم خبرها عليها وحدها باطلة، لأن المنع مغلل بعلتين: إحداهما/ عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق بدليل اختلافهم في (ليس)، مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى/ أن (ما) موصول حرفي لا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف فيه ، وقد اجاز كثير من النحويين الفصل بينه ، وبين صلته اذا كان غير عامل ك (ما) المصدرية⁽²⁾ .

أي ان اعتراض المرادي على عبارة ابن مالك (وكل سبقه دام حظر) محمول على انه - أي ابن مالك - أراد انهم منعوا تقديم خبر (ما دام) على (دام) وحدها وهذا معترض عليه عند المرادي من وجهين وهما الوجهان اللذان ذكرناهما .

فمن النحاة من جوز تقديم الخبر على (دام) وحدها ، كابن عصفور⁽³⁾، وأبي حيان⁽⁴⁾ وابن عقيل⁽⁵⁾ ، ، باعتبار أن (ما) حرف مصدري غير عامل ، ولا يمتنع الفصل بينه ، وبين صلته نحو : (لا أصحبك ما قائماً دام زيد) .

ومنهم من منع ذلك كصاحب (الافصاح)⁽⁶⁾ وكذلك ابن الناظم الذي حمل كلام ابيه (وكل سبقه دام حظر) على انه اراد انهم منعوا تقديم الخبر على (دام) وحدها ، فخالف اباہ ونفى جواز الفصل بين (دام) و (ما)⁽⁷⁾ .

ومن المانعين ايضاً ابن يعيش ، وابن هشام ، لان (دام) لا تعمل الا مع (ما) المصدرية و (ما) هذه ملتزمة مصدر الكلام⁽⁸⁾ .

خلاصة القول ان الخلاف بين النحاة انما هو في تقديم خبر (ما دام) على (دام) وحدها .

اما كلام ابن مالك في بيت الالفية فلا يحمل على انه اراد انهم منعوا تقديم الخبر على (دام) وحدها ، لان كثيراً من النحاة رجحوا ان كلام ابن مالك محمول على انه أراد

1 - ينظر الحل في اصلاح الخل: 161، والإيضاح في شرح المفصل: 87/2، والمقتصد في شرح الإيضاح: 407/1، وشرح الأشموني: 1/351 .

2 - توضيح المقاصد : 300/1 .

3 - ينظر شرح جمل الزجاجي : 390/1 .

4 - ينظر ارتشاف الضرب : 2

5 - ينظر شرح ابن عقيل : 40

6 - ينظر همع الهوامع : 17/1

7 - ينظر شرح ابن الناظم : 55 ، وشرح ابن عقيل : 40

8 - ينظر شرح المفصل : 114/7 ، ووضح المسالك : 172/1 .

أنهم منعوا تقديم الخبر على تركيب (ما دام) لا على (دام) وحدها ، وهذا الاحتمال أقرب الى كلامه ، ويؤكد ذلك قوله فيما بعد :

كذلك سبق خبر ما النافية فجئ بها متلوة لا تالية (1) (2) .

فقد شبه منع تقديم الخبر على (ما) النافية بمنع تقديمه على (ما) المصدرية الظرفية لان (ما) النافية لها صدر الكلام ، فلا يجوز ان يتقدم معمول الفعل المنفي بها عليها (3) .

فالظاهر أن المرادي قد أخذ قول ابن مالك على ظاهره في الالفية من دون النظر الى رأيه في مؤلفاته الأخرى إذ يرى مذهب ابن مالك واضحاً لا غموض فيه في هذه المسألة في كتابه (شرح الكافية الشافية) .

حيث أطلق العبارة قائلاً : ((تقديم الخبر في هذا الباب شبيه بتقديم المفعول فليحكم بجوازه مالم يمنع مانع ... فان عرض مانع فعل بمقتضاه كدخول حرف مصدري على (كان) نحو : (أن يكون زيد صديقك خيرٌ من ان يكون عدوك ، فتقديم الخبر في مثل هذا ممتنع ، لان الفعل صلة لـ (أن) ، ومعمول الصلة داخل في حكم الصلة ، ولهذا امتنع تقديم خبر (دام) عليها ابداً ، لانها لا تخلو من وقوعها صلة لـ (ما))) (4) .

8- علة رفع المعطوف على محل اسم (إن) بعد استكمال الخبر

قال ابن مالك: (5)

وجائز رفع معطوفاً على منصوب (إن) بعد أن تستكمل
وصف المرادي عبارة ابن مالك (معطوفاً) ، بأنها تجوز ، لأن المعطوف على اسم (إن) مرفوع على انه خبر حذف مبتدؤه ، لا على انه معطوف (6) .
وفي الاسم المعطوف على اسم (إن) بعد استكمال الخبر حالات ثلاث .

الاولى : أن يكون مرفوعاً بالابتداء ، وخبره مضمّر ، ويكون التقدير في نحو : (إن زيداً قائمٌ وعمرو) : (إن زيداً قائمٌ وعمرو قائم) ، وهو مذهب سيوييه ، وجعل منه قوله تعالى : ((إن الله برئ من المشركين ورسوله)) (7) ، وهو من عطف الجمل؛ لان المبتدأ (

1 - متن الالفية : 11 .

2 - ينظر شرح الاشموني : 352/1 ، وحاشية الخصري : 161/1 .

3 - ينظر شرح الكافية الشافية : 171/1 .

4 - شرح الكافية الشافية : 170/ 1 - 171 .

5 - متن الالفية : 14 .

6 - ينظر توضيح المقاصد : 35/1 .

7 - التوبة : 3 .

وعمرؤ) ، وخبره المحذوف معطوف على محل (إن) ، واسمها ، فهما في موضع ابتداء ، لان (إن) دخلت ولم تغير معنى الابتداء⁽¹⁾

الثانية : انه مرفوع على انه معطوف على محل اسم (إن) مراعاة لما كان عليه قبل دخول (إن) ، وهو المشهور عندهم⁽²⁾ .

والثالثة : إنه مرفوع بالعطف على الضمير المستتر في الخبر ، شريطة أن يفصل بينهما بفاصل كالجار والمجرور ، أو الصفة والموصوف ، أو المضاف اليه ورد هذا الوجه سيويه وضعفه.⁽³⁾

اما الكوفيون فقد جوزوا العطف على اسم (إن) ، قبل استكمال الخبر وبعده لان (إن) لم تعمل عندهم في الخبر شيئاً ، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (إن)⁽⁴⁾ .

اما الفراء فقد اشترط لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم؛ لئلا يتنافر اللفظ ، ولم يشترطه الكسائي ، واحتجا⁽⁵⁾ لذلك بقوله تعالى : ((إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون))⁽⁶⁾

أما الوجه الذي اخذ به بعض البصريين ومنهم المبرد ، وابن السراج ، والفارسي وهو جواز العطف على محل اسم (إن) ، وهو الابتداء ، ودخلت (إن) توكيداً ، فهو شبيهه بالعطف على المحل في نحو قول الشاعر :

معاوي إننا بشر فاسجح فلسنا بالجبال ولا الحديد⁽⁷⁾

فقد رده جمهورهم ؛ لان الرفع في هذه المسألة الابتداء ، وقد زال الرفع بدخول الناسخ وهو (إن)⁽⁸⁾

فالخلاف إذن هو في علة رفع المعطوف على اسم (إن) بعد استكمال الخبر .

1 - ينظر الكتاب: 144/2 ، والايضاح في شرح المفصل : 178/2 ، وارتشاف الضرب : 159/2 ، وشرح التصريح : 227/1 .

2 - ينظر المقتضب : 111/4 ، والاصول : 304/1 ، واللمع : 43 ، وشرح الرضي على الكافية : 353/2 ، وشرح ابن عقيل : 376/1 .

3 - ينظر الكتاب : 144/2 ، والحل في اصلاح الخلل : 186 ، 187 ، وشرح الرضي على الكافية : 353/2 ، وشرح التصريح : 227/1 .

4 - ينظر مغني اللبيب : 176/2 .

5 - ينظر مغني اللبيب : 167/2 ، والد

6 - المائدة : 69 .

7 - ينظر المقتضب : 371/4 ، والاصول : 304/1 ، وهو منسوب في الانصاف لـ (عقيبة الاسدي) : 332/1 ، وينظر الايضاح في شرح المفصل : 178/2 .

8 - ينظر مغني اللبيب : 167/2 ، وحاشية الخضري : 198/1 .

أما مذهب ابن مالك فيظهر واضحاً في مؤلفاته الأخرى ، كالتسهيل ، وشرحه⁽¹⁾ إذ تابع سيبويه في أن علة رفع الاسم بعد استكمال الخبر على أنه مبتدأ حذف خبره وهو ما ذهب إليه أكثر النحاة وأشهرهم⁽²⁾ .

وذهب الى أن هذا من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما ظن بعضهم ، واحتج لذلك بأنه ((لو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام أولى ، لان وصل المعطوف بالمعطوف عليه أولى أجود من فضله ، ولو كان من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع ، ولم يحتج سيبويه بقوله تعالى : ((قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب))⁽³⁾ . وايضاً فإن واخواتها مشبهة بالافعال لفظاً ومعنى ، واختصاصاً فلا عمل للابتداء بعد دخولها ... ولقوة شبهها بالافعال لم يبطل عملها بالفعل في نحو : (إن فيك زيدا راغب) ((⁽⁴⁾

إذن فاستعمال ابن مالك لفظة (معطوفاً) ، على هذا الاسم ، جوازٌ على مذهب سيبويه ومذهبه هو ، ومن تابعهم ، وحقيقة على مذهب بعض البصريين الذين لم يشترطوا وجود الطالب للمحل وهو الابتداء ، فجازوا العطف على محل اسم (إن) المكسورة شريطة أن يتقدم الخبر لفظاً ، او تقديراً⁽⁵⁾ .

9- اسم (أن) المخففة من الثقيلة

قال ابن مالك :⁽⁶⁾

وإن تخفف (أن) فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد (أن) إذ خففت (أن) المفتوحة ، بقيت على ما كان لها من العمل ، ولا يكون اسمها الا ضمير الشأن محذوفاً ، اما خبرها ، فلا يكون الا جملة ، اما اسمية نحو (علمت أن زيد قائم) ، أي أنه زيد قائم ، وجملة (زيد قائم) في موضع رفع خبر (أن) ، والتقدير : (علمت أنه زيد قائم) .

وأما فعلية فعلها إما جامد ، أو دعاء ، فلم تحتج الى فاصل نحو : ((وأن ليس للانسان الا ما سعى))⁽⁷⁾ ، او متصرف ، فيجب الفصل بأحد حروف الفصل ك (قد) نحو

- 1 - ينظر التسهيل : 66 ، وشرح التسهيل : 1/429 ، 430 ، .
- 2 - ينظر شرح ابن عقيل : 52 .
- 3 - سبأ : 48 .
- 4 - شرح التسهيل : 1/430 .
- 5 - ينظر المنهل الصافي : 2/144 .
- 6 - متن الألفية : 14 .
- 7 - النجم : 39 .

قوله تعالى : ((ونعلم أن قد صدقتنا))⁽¹⁾ ، أو أحد حروف النفي ، نحو قوله تعالى : ((أفلا يرون ألا يرجع اليهم قولا))⁽²⁾ ، أو السين نحو قوله تعالى : ((علم أن سيكون منكم مرضى))⁽³⁾ ، أو (لو) نحو قوله تعالى ((وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا))⁽⁴⁾ ، ويندر عدم الفصل مع الفعل المتصرف نحو قول الشاعر :

• علموا أن يؤملون فجادوا*⁽⁵⁾

وقد نص ابن مالك على ذلك كله في البيت الذي سبق ذكره (وان تخفف ... الخ البيت) ، الا أن المرادي تصدى لعبارته التي ذكرها في هذا البيت وهي (استكن) ، فهي عنده - أي المرادي - تجوز ((لأن الضمير المنصوب لا يستكن فيه ، والحرف لا يستكن فيه الضمير ، وانما هو محذوف لا مستكن))⁽⁶⁾

وما نص عليه المرادي من أن الاستكنان لا يكون في الحرف ، وانما يكون في الفعل صحيح ، قال الجرجاني : ((ولا يكون الضمير في باب (أن) مستكناً كما كان في باب (كان) ، لأن اسم (إن) منصوب ، وضمير المنصوب لا يكون مستكناً قط ، كما يكون ضمير المرفوع ؛ هذا ، واستتار الضمير في باب (إن) يمتنع من وجه آخر ، وهو أن الحروف لا تستكن فيها الضمائر))⁽⁷⁾

وما اعترض به المرادي اعترض به كذلك ابن الجزري إذ رأى أن الاولى أن يوصف اسم (أن) بانه حذف ، لا أنه استكن⁽⁸⁾ .

نخلص من هذا كله الى أن مصطلح (الاستكنان) لا يكون في الحرف ، الا أن هذا لا يعني أن ابن مالك قد غفل عنه لانه يحتل أنه قد استعمل هذا المصطلح استعمالاً مجازياً بمعنى حذف ، قال الاشموني : ((استكن: بمعنى حذف من اللفظ وجوباً ، ونوي وجوده لا انها تحملته))⁽⁹⁾ .

10 - حكم اسم (لا) النافية للجنس

قال ابن مالك :⁽¹⁰⁾

وركب المفرد فاتحاً كـ(لا حول ولا قوة) ، والثاني اجعلا

- 1 - المائدة: 113 .
- 2 - طه / 89 .
- 3 - المزمل / من الاية : 20 .
- 4 - الجن : 16 .
- 5 - ينظر المقتضب : 9/3 ، وشرح ابن الناظم : 73 ، وأوضح المسالك : 265/1 - 273 .
- 6 - توضيح المقاصد : 355/1 .
- 7 - المقتصد في شرح الايضاح : 421/1 .
- 8 - ينظر كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة : 81 .
- 9 - شرح الاشموني : 511/1 ، والبهجة المرضية : 76 ، وحاشية الخضري : 202/1 .
- 10 - متن الالفية : 14 .

مرفوعاً ، او منصوباً او مركباً وان رفعت اولاً لا تنصب

لا يخلو اسم لا النافية للجنس من ثلاثة احوال :

الاول / ان يكون مضافاً نحو : (لا غلام رجل حاضر) .

الثاني / ان يكون شبيهاً بالمضاف ، وهو ما اشتق من الفعل كاسم ، الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، نحو : (لا طالعاً جبلاً ظاهراً) وحلم الاسم في هاتين الحالتين ، النصب لفظاً .

الثالث / ان يكون مفرداً ، فحكمه البناء على ما كان ينصب به ، وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف فيدخل تحت هذا ، المثني وجمعي المذكر والمؤنث ، وحكم المفرد الذي ليس بمثنى ولا مجموع ، البناء على ما ينصب به وهي الفتحة لتركيبه مع (لا) تركيب (خمسة عشر) ، اما المثني ، وجمع المذكر السالم ، فيبينان على الياء لانهما ينصبان بالياء في حالة اعرابهما نحو : (لا مسلمين ولا مسلمين) .⁽¹⁾

اما جمع المؤنث السالم فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر⁽²⁾ . والذي يهمننا في هذه المسألة هو قول ابن مالك : (وركب المفرد فاتحاً) ، حيث وصف المرادي هذا التعبير بالقصور ؛ لانه اقتصر على ذكر حكم المفرد ولم يشمل المثني ، وجمعي المذكر والمؤنث السالمين ، قال : (قال : (فاتحاً) بل الصواب : (على ما ينصب به) ؛ ليشمل ما فصلناه)⁽³⁾ .

وفي حركة اسم (لا) النافية للجنس المفرد خلاف ، ذهب جمهور البصريين الى ان حركته حركة بناء لتركيبه مع (لا) تركيب (خمسة عشر) . قال سيويه : ((ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : (خمسة عشر)⁽⁴⁾ .

وذهب الكوفيون ، والزجاج ، والسيرافي الى أن حركة - لا رجل - حركة اعراب⁽⁵⁾ . أما المثني ، وجمع المذكر السالم ، فذهب الجمهور الى انهما يبينان على ما أعربا به في حالة النصب⁽⁶⁾ ، اما المبرد فذهب الى انهما معربان⁽⁷⁾

ورده ابن عصفور بقوله : ((وهذا الذي ذهب اليه ابو العباس باطل ، أما قوله انه لم يوجد اسم مثني مبنياً فباطل ، بدليل قولهم : اثنان في العدد ، اذا لم يقصد به الاخبار ،

1 - ينظر شرح ابن عقيل : 55 .

2 - ينظر شرح الاشموني : 16/2 .

3 - توضيح المقاصد : 365/1 .

4 - الكتاب : 274/2 ، وينظر منهج السالك : 87 ، وشرح التصريح : 241/1 .

5 - ينظر منهج السالك : 87 .

6 - ينظر المصدر السابق نفسه .

7 - ينظر المقتضب : 4 / 366 .

بل مجرد العدد ، أما قوله : ان المثنى والمجموع قد طال بالنون فباطل ، لأن النون هنا بمنزلة التتوين ، فكما لا يطول الاسم بالتتوين ، فكذلك لا يطول بهذه النون ((⁽¹⁾) وعلى ما ذكرنا يمكن القول أنه لا قصور في عبارة ابن مالك إذ قد يكون ابن مالك استعمل لفظة (فاتحاً) ، مراعاة لمذهب المبرد ، أو ربما إنه اقتصر على ذكر الفتح لكون الفتح علامة أصلية دون الياء لأنها علامة فرعية (⁽²⁾) .

11- تقديم المفعول على الفعل اذا كان الفاعل ضميراً غير منحصر

قال ابن مالك(⁽³⁾):

وأخر المفعول إن لبس حذر أو أضم الفاعل غير منحصر
أشار ابن مالك في هذا البيت الى انه يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول وذلك في حالتين:

الأولى/ اذا حصل التباس بين الفاعل والمفعول ولا قرينة تبين أحدهما من الآخر نحو (ضرب موسى عيسى) فوجب كون (موسى) فاعلاً و(عيسى) مفعولاً.
الثانية/ اذا كان الفاعل ضميراً غير محصور، نحو قولك: (ضربت زيداً)⁽⁴⁾.
تصدى ابن هشام لكلام ابن مالك في الحالة الثانية بالنقد والتوجيه بأن كلام ابن مالك يوهم امتناع تقديم المفعول، لأنه سوى بين هذه المسألة (ضرب موسى عيسى)⁽⁵⁾.
فاقتضى كلام ابن مالك- على ما رآه ابن هشام- انه لا يجوز (زيداً ضربت) كما لا يجوز (عيسى ضرب موسى)، بتقديم المفعول على الفاعل، بل يجوز في نحو(ضربت زيداً)، أن يقدم المفعول اذ لا لبس ويمتنع في نحو (ضرب موسى عيسى) تقديم (عيسى) بأنه مفعول لئلا يتوهم أن (عيسى) مبتدأ، وأن الفعل متحمل لضميره، وأن (موسى) مفعول⁽⁶⁾.
وقد اجاب القاسمي مدافعاً عن ابن مالك ((إن في كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام، والتقدير: أضم الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع ...، ومعنى قوله (غير منحصر)، في إحداها بقرينة قوله: (وما ب(إلا) أو ب(إنما) انحصر ... آخره)، لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قاله المصنف ولا قول بعضهم: يدخل في قوله:(أو

1 - شرح جمل الزجاجي : 272/2 .

2 - ينظر حاشية الصبان : 6/2 .

3 - متن الألفية: 17 .

4 - ينظر شرح ابن عقيل: 67 .

5 - ينظر أوضح المسالك: 371/1 .

6 - ينظر شرح التصريح: 285/1 .

أضمر الفاعل غير منحصر) ما كان من الفاعلين ضميراً منفصلاً غير محصور فإنك إذا قلت: (ضرب زيداً) إما عمرو وإما أنا، أو قلت إن أكرمك لزيد، وإن أهانك لهو هذا كله وما أشبهه قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر، مع انه لا يلزم فيه تأخير المفعول، بل لا يجوز، وقد يجاب أيضاً عما أورده المصنف بأن مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه، وعدم التقديم، بدليل افراد مسألة التقديم بقوله: (وقد يجي المفعول قبل الفعل))⁽¹⁾.
ويترجح عندي ما ذهب اليه الشيخ ياسين بان ما اجاب به الشهاب القاسمي لا يدفع عن الناظم أن في كلامه ابهام، لأن الجوابين ((لا يفيدان عدم الإبهام، بل عدم الصراحة، والإقتضاء فيهما، فهما مصحوبان لتعبير المصنف بالإيهام دون الدلالة والإقتضاء))⁽²⁾.

12- أي المفاعيل ينوب عن الفاعل في الفعل المتعدي لأكثر من مفعول

قال ابن مالك⁽³⁾:

وبإتفاق قد ينوب الثاني من
باب (كسا) فيما التباسه أمن
في باب (ظن)، و(أرى) المنع اشتهر
ولا أرى منعاً، إذا القصد ظهر

ينقسم الفعل المتعدي الى ثلاثة أنواع:

الأول/ ما يتعدى الى مفعول واحد، نحو: (ضرب زيد عمراً).

الثاني/ ما يتعدى الى مفعولين، وهو على ضربين:

الأول: ما يتعدى الى مفعولين، ليس أصلهما مبتدأ وخبراً نحو: (اعطى زيد

عمراً درهماً)، و(كسوت زيداً جبة).

الضرب الثاني: ما يتعدى الى مفعولين هما في الأصل مبتدأ وخبر، نحو: (ظننت

زيداً قائماً).

النوع الثالث/ ما يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الثاني والثالث منها أصلهما مبتدأ، وخبر

وهو (أعلم، وأرى) نحو: (أعلمت زيداً عمراً منطلقاً)، و(أريت خالداً بكراً أخاك)⁽⁴⁾.

وفي نيابة أي من هذه المفعولات المذكورة عن الفاعل خلاف مشهور بين النحاة.

وقد رد ابن هشام على ابن مالك ما حكاه في هذه المسائل، وتفصيل القول في ذلك

الآتي:

1 - ينظر حاشية ياسين العلمي عا

2 - حاشية ياسين: 286/1.

3 - متن الألفية: 18.

4 - ينظر شرح المفصل: 76/7-77، وشرح ابن عقيل: 71

أولاً: باب (كسا)

حكى ابن مالك الاتفاق على جواز إقامة الثاني، إن كان الفعل من باب (كسا) - بشرط أمن اللبس، فنقول (أعطي عمراً درهماً)، ويتعين إقامة الأول إذا البس نحو: (أعطي زيد عمراً) فلا يجوز إقامة الثانية إذ لا يدري هل هو أخذ أم مأخوذ⁽¹⁾ فاعترضه ابن هشام على ما حكاه من الاجماع على جواز إقامة الثاني من باب (كسا) حيث لا لبس⁽²⁾. وهو أمر مسلم به حيث اختلف النحويون في ذلك فالمذاهب ثلاثة:

1- الجواز: وهو مذهب جمهور البصريين، واختار الأنباري ابن يعيش، والسيوطي، بشرط أمن اللبس، نحو: (أعطي درهماً زيداً)، فإن شئت أقمت الأول، وإن شئت أقمت الثاني، فإن عرض اللبس، أمتنع إقامة الثاني نحو: (أعطي زيد عمراً)، فلا يجوز إقامة الثاني لحصول اللبس⁽³⁾.

2- المنع: إذا كان الأول معرفة، والثاني نكرة، لأن المعرفة أولى قياساً على باب (كان)، وهو مذهب الكوفيين، وعزاه أبو ذر الخثني⁽⁴⁾ الى الفارسي⁽⁵⁾، فلا يقال في (ظن زيد قائماً): (ظن قائم زيداً).

وإن كانا معرفتين تعين إقامة الأول عند الجرجاني لأمرين⁽⁶⁾: الأول: إنه فاعل في المعنى لأنك إذا قلت: (أعطيت زيداً الدرهماً)، وكان زيداً أخذاً، والآخذ فاعل، كما إن المعطي كذلك، أما الدرهماً، فليس له حظ في الفاعلية.

الثاني: إن المفعول الأول أقرب الى الفاعل في اللفظ، فإذا اسند الفاعل كان الذي يجنبه أولى بموضعه، في حين يتساويان في الحسن عند الكوفيين في هذه الحالة، أي إن كانا معرفتين⁽⁷⁾.

1 - ينظر شرح ابن عقيل: 71، وكاشف الخصاصة: 109.

2 - ينظر أوضح المسالك: 384/1.

3 - ينظر اسرار العربية: 89، وشرح المفصل: 77/7، وهمع الهوامع: 162/1.

4 - هو مصعب بن محمد بن مسعود الخثني الاندلسي ابو ذر بن الركب، من نحاة الاندلس، كان اماماً في العربية ذا فضل ودين ومروءة، من تصانيفه: الاملاء على سيرة ابن هشام، ينظر بغية الوعاة: 267/1.

5 - ينظر شرح ابن عقيل: 71 - وارتشاف الضرب: 187/2، وشرح الأشموني: 227/2، وهمع الهوامع: 162/1.

6 - ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: 351/1.

7 - ينظر همع الهوامع: 162/1.

3- المنع مطلقاً، وهو مذهب الفراء، وابن كيسان⁽¹⁾.

وقد أجاب الشيخ خالد الأزهرى بأن هذا الإعتراض مسلم به⁽²⁾ لما ذكرناه من الخلافات أما الشيخ ياسين العليمي فقد دافع عن ابن مالك قائلاً: ((دعوى الإتفاق على نيابة الثاني من باب (كسا) ناشئة من عدم الاعتداد بالمخالف وكثيراً ما يقع ذلك للمصنفين...))⁽³⁾.

ثانياً: باب (ظن)

ذكر ابن مالك في الألفية إن إقامة الثاني في باب (ظن) و(أرى) ممتعة وهو مشهور عند النحاة في حين أجازة هو (إذا قصد ظهر)، أي: إذا آمن اللبس، وفي ذلك خلاف ايضاً.

ذهب قوم الى جواز إقامة الثاني إذا آمن اللبس، وذلك بأن لا يكون جملة، ولا ظرفاً، وهو اختيار السيرافي، وأبي بكر بن طلحة، وابن عصفور والأول عندهم أولى⁽⁴⁾.
وذهب قوم الى المنع مطلقاً وأختاره الجزولي، والخضراوي⁽⁵⁾، للإلباس في النكرتين، ولعود الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة؛ لأن الغالب كونه مشتقاً، وهو حينئذ شبيهه بالفاعل، لأنه مسند اليه فرتبته التقديم⁽⁶⁾.

فاعترض ابن هشام على ابن مالك بأنه لم يذكر شرط كون الثاني من باب (ظن) ليس جملة⁽⁷⁾.

وأجيب عن ابن مالك بأنه لم يذكر هذا الشرط؛ لأنه استغنى عنه في باب الفاعل حيث تقرر فيه أن الفاعل لا يكون الا اسماً اما صريحاً ، واما مؤولاً ونائبه مثله⁽⁸⁾.

ثالثاً : باب (أرى)

أجاز قوم اقامة الثالث اذا لم يلبس ، ومنعه اخرون ومنهم الخضراوي والابدي ، وابن عصفور ؛ لان الاول مفعول صحيح ، والثاني والثالث مبتدأ وخبر ، شبهها بمفعولي (

1 - ينظر منهج السالك: 117/116، وشرح الأشموني: 227/2، وهمع الهوامع: 162/1.

2 - شرح التصريح: 293/1.

3 - حاشية ياسين: 293/1.

4 - ينظر أوضح المسالك: 382/1، وهمع الهوامع: 162/1، وشرح جمل الزجاجي 538/1.

5 - هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي ابو عبد الله الانصاري الخزرجي الاندلسي ، اخذ العربية عن ابن خروف ، ومصعب والرندي ، والقراءات عن ابيه ، وقد اخذ عنه الشلوبين ، من تصانيفه فصل المقال في ابنية الافعال ، والاقتراح في تلخيص الايضاح وغيرهما .

6 - ينظر اوضح المسالك : 382/1 ، وهمع الهوامع : 162/1 .

7 - ينظر المصدر السابق نفسه : 384/1 .

8 - ينظر حاشية ياسين : 293/1 .

أعطى (1) ، واختاره ابو حيان ونقل عن بعض الحفاظ الا يجوز اقامة الثالث من باب (أعلم) قال : ((فيكون على هذا نكر الخلاف فيه وهماً ولم يسمع من لسانهم .. (أعلم زيداً هند ضاحكة ، ولا أعلم هند ضاحكة ، بل يتعين اقامة الاول)) (2) ، واحتج من منع اقامة الثالث بان السماع انما جاء باقامة الاول نحو قول النابغة الذبياني :

نبئت زرة والسفاهة كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار (3)

اما ابن مالك فلم يتعرض لذكر الثالث من باب (أعلم) ، فاعترض على ذلك ابن هاشم بانه قد وقع في بيت الالفية ((ايهام أن إقامة الثالث غير جائزة باتفاق ، اذ لم يذكره مع المتفق عليه ، ولا مع المختلف فيه ، ولعل هذا هو الذي غلط ولده حتى حكى الاجماع على الامتناع)) (4) ورد الشيخ خالد الازهري بان الاعتراض منطور من وجهين (5) :

احدهما : ان الناظم ، وان لم يتعرض للثالث صريحاً فقد تعرض له التزاماً ، وذلك لان الثالث من باب (أعلم) ، هو الثاني من باب (علم) ، وقد ذكر الثاني ، فلو ذكر الثالث ، لكان تصريحاً بما علم التزاماً ، ففيه شائبة تكرار .

الثاني : ان ابن الناظم مسبق بحكاية الاتفاق على الامتناع ، وهي ثابتة ، كما نقله الموضوع - أي ابن هشام - أول الفصل عن الخضراوي ، فلا ينسب حاكياها الى غلط ، غاية ما في الباب ، أن حاكي الاتفاق لم يقف على الاختلاف .

وعندي أن ما ذهب اليه الدنوشري برد هذين الوجهين اولى .

اما الاول ، فان عدم تعرض الناظم للثالث من باب (أعلم) موهم كما ذكره الموضح ، وان كان تعرضه التزاماً دافعاً لهذا الإيهام .

واما الثاني : فان حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع اقامة الثاني تدل على عدم تثبته الذي اوقعه في الغلط ، كونه مسبقاً بحكاية الاتفاق ، لا يدفع عنه وصمة الغلط ، ويؤيد ذلك نقل بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر (6) .

13- صياغة اسمي الزمان والمكان من المصدر

قال ابن مالك : (7)

- 1 - ينظر شرح جمل الزجاجي : 538/1 ، وأوضح المسالك : 383/1 .
- 2 - منهج السالك : 117 .
- 3 - ديوانه : 120 ، وينظر منهج السالك : 117 .
- 4 - أوضح المسالك : 384/1 .
- 5 - شرح التصريح : 293/1 .
- 6 - ينظر حاشية ياسين : 293/1 .
- 7 - متن الالفية : 21 .

الظرف : وقت ، او مكان ضمنا (في) باطراد ك(هنا امكت أزمننا)

وكل وقت قابل ذاك وما يقبله المكان الا مبهما

نحو الجهات ، والمقادير ، وما صيغ من الفعل ك (مرمى) من (رمى)

الظرف : هو اسما الزمان ، والمكان ، وهما مايراد بهما معنى (في) نحو : (

امكت هنا أزمننا) ، باطراد لأن كل من (هنا) ، و (أومنا) مضمن معنى (في) لواقع فيه
مذكور ، او مقدر له ، يخرج السهل ، والجبل ، فانه لا يقاس عليهما ، إذ لا يقال : أخصبنا

السهل والجبل ، بل يقتصر فيه على 61

واسم الزمان سواء كان مبهمه (ساعة) ، أو مختصاً ، اما

بإضافة نحو : (سرت يوم الجمعة) ، او بوصف نحو : (سرت يوماً طويلاً) فانه يقبل
النصب على الظرفية .

اما اسم المكان فلا يقبل فيه النصب على الظرفية الا نوعان ، هما : المبهم ، وما
صيغ من المصدر ، فالمبهم ، كالجهات الست ، (فوق) ، و (تحت) ، و (يمين) و
(شمال) ، و (أمام) ، و (خلف) ، والمقادير نحو غلوة ، وفرسخ ، وميل .

اما النوع الثاني وهو (ما صيغ من مصدر) فنحو (مجلس زيد ومقعدته) ، فشرط
هذا النوع قياساً أن يكون عامله من لفظه نحو : (قعدت مقعد زيد) ، وأما إن كان عامله
من غير لفظه ، فقد تعين جره بـ (في) نحو : (جلست في مرمى زيد) إلا شذوذاً⁽²⁾ .

هذا حاصل ما نظمه ابن مالك في الابيات الثلاثة المذكورة ، لكن المرادي نظر في
قوله : (وما صيغ من الفعل ك (مرمى من (رمى)) ، فقال : ((إن ظاهر كلامه أنه
الفعل الصناعي ، لقوله (كمرمى من رمى) ، وليس بذلك جيد ، لانه لم يصغ من الفعل
وانما صيغ من المصدر ، وان حمل على الفعل اللغوي ، وهو المصدر ، فهو صحيح ، لو
لا أن قوله : (من رمى) بيده⁽³⁾))

أي : ان ظاهر كلام ابن مالك أن (مرمى) مشتق من (رمى) وهذا خلاف ما ذهب
اليه البصريون ، فان مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل⁽⁴⁾ .

ويمكن رد ما انتقده المرادي من عبارة ابن مالك ، اذا حمل كلام ابن مالك على أنه
أراد بقوله : (وما صيغ ... الخ) أي : ما صيغ من مادة الفعل لامن حروفه .

1 - ينظر اللمع في العربية : 55 ، وشرح التسهيل : 129/2 ، وشرح ابن عقيل : 83 ، وجمع
الهوامع : 195/1 .

2 - ينظر شرح ابن عقيل : 84 .

3 - توضيح المقاصد : 87/ 2 .

4 - ينظر شرح ابن عقيل : 79 .

ومما يدل على أن مراده ذلك قوله في بيت الالفية بعد هذا : ((لما في أصله معه اجتمع))⁽¹⁾

ولا ننس بعد ذلك أن مذهب ابن مالك هو أن المصدر أصل الفعل والوصف ، وهو مذهب البصريين قال :

(بمثله او فعل ، أو وصف نصب وكونه أصلاً لهذين انتخب))⁽²⁾

14- الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل

قال ابن مالك ⁽³⁾

(كذلك ذو وزن يخص الفعلًا او غالب ك(احمد ، ويعلى))

من موانع صرف الاسم ، العلمية ووزن الفعل ، شرط أن يكون هذا الوزن معاً يخص الفعل ، او يغلب فيه ، والمراد بالذي يخص الفعل ما لا يوجد في غيره ، إلا نادراً ، أو علماً ، أو اعجيباً ، فالنادر نحو : (نُئِل)⁽⁴⁾. لدويبة ن و (تُبَشِّر) لطائر ، والعلم نحو : (خَصَم)⁽⁵⁾ لرجل ، او (ضَرَب) اسماً لرجل ، والاعجمي نحو : (بَقَم)⁽⁶⁾ و(استبرق) ، فلا يمنع وجدان مثل هذه الامثلة الثلاثة اختصاص اوزانها بالفعل لأن النادر ، والاعجمي لا حكم لهما ، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باقٍ فيه ⁽⁷⁾.

اما الغالب فالمراد به إما لكثرتة في الفعل ك (أصبع) ، واما لأن زيادته تدل على معنى في الفعل (أحمد) ، و (يزيد) فكل من الهمزة والباء تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل على معنى في الاسم ، فهذا الوزن غالب في الفعل فهو اولى به ، نحو : (رأيتُ احمد ، و مررتُ بأحمد)⁽⁸⁾.

وما فصلنا القول فيه نظمه ابن مالك في البيت المذكور ن ولقد عرفنا أن المرادي كثيراً وما ينتقد عبارات ابن مالك و الفاظه في بعض ما نظمه فنراه هذه المرة ينتقد قول ابن

1 - ينظر شرح الاشموني : 392/2 ، وحاشية الصبان : 129/2 ، والبهجة المرضية : 119 ، و متن الالفية : 21 .

2 - متن الالفية : 20 ، وينظر شرح ابن عقيل : 79 .

3 - متن الالفية : 44

4 - (دیل) : دويبة شبيهه بابن عرس ، ينظر اللسان العرب 274/4 مادة (دال)

5 - خَصَم : اسم لرجل ، وسمي به لكثرة المضنح ، ينظر لسان العرب : 131/4 مادة (خضم)

6 - البَقَم : صبغ معروف وهو العندم ينظر لسان العرب 466/1 مادة (بقم)

7 - ينظر شرح ابن الناظم : 268 ، شرح ابن عقيل : 152 .

8 - ينظر شرح ابن الناظم : 268 ، وشرح ابن عقيل : 152 ، وأوضح المسالك : 148 / 3 .

مالك (الغلب) ، قائلاً : ((قد اتضح بما ذكر ان التعبير عن هذا النوع بان يقال : (أو ما اصله الفعل) كما فعل في (الكافية)⁽¹⁾، او (ما هو به اولى) كما فعل في (التسهيل)⁽²⁾ أجود من التعبير بـ (الغالب)⁽³⁾)) ،

وقد ايده السيوطي في ذلك معلّل فقال : ((التعبير بـ (الأولى) احسن من التعبير بـ (الغالب) لأنه يبطل بـ (افعل) إذ هو في الاسماء اكثر ، إذ ما من فعل ثلاثي إلا وله (أفعل) إسماً إما للتفضيل ، او لغيره ، وقد جاء (افعل) في الاسماء من غير فعل كـ (اجدل) ، و (اخيل)))⁽⁴⁾ .

وما عبر ابن مالك عنه بالاعلالية لم يكن منفرداً به فقد وجد هذا التعبير عند كثير من النحاة الذين سبقوا ابن مالك ومنهم (ابي علي الفارسي ، وابن جني)⁽⁵⁾، وابن الحاجب الذي قال : ((بأن يكون في اوله زيادة كزيادته ، أي كزيادة الفعل، قال الرضي الاسترابادي : والذي حمل المصنف - أي ابن الحاجب - على مخالفتهم شيئان : احدهما : أنه رأى (فاعل) في الافعال (أغلب) ولو سميت بـ (خاتم) لأنصرف ، أتفاقاً ن فلو كانت الفعلية في الافعال معتبرة لم ينصرف ... والثاني أنه رأى نحو : (احمد) ، و (أحمر) لا ينصرف ، وعنده أن هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل))⁽⁶⁾ أضف الى ذلك ان اعتراض المرادي يندفع إذا ما فسر قول ابن مالك : الغالب (بأن مراده ما كان الفعل به اولى ، والى ذلك ذهب ابن الناظم ، وابن عقيل)⁽⁷⁾

اما الصبان فقد حمل كلام ابن مالك (الغالب) على الغالب حقيقة؛ ((لكثرتة في الفعل ، او حكماً بأن يكون القياس يقتضي كثرتة في الفعل لأن أوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم ، ويدل على هذا الحمل تمثيله بـ (أحمد ، و يعلى)))⁽⁸⁾.

1 - ينظر شرح الكافية الشافية : 80 / 2

2 - ينظر التسهيل : 218

3 - توضيح المقاصد : 149 / 4

4 . همع الهوامع : 30 / 1

5 . ينظر الايضاح العضدي : 1 / 294 ، واللمع في العربية : 150

6 . شرح الرضي على الكافية : 1 / 163 .

7 . ينظر شرح ابن الناظم : 652 ، وشرح ابن عقيل : 152 .

8 . حاشية الصبان : 259 / 3

المبحث الرابع

الرد على ما مثل به ابن مالك

1- الكلمة التي تدل على الامر ولا تقبل نون التوكيد

قال ابن مالك : (1)

والامر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو : صه ، وحيهل
فعل الامر / ما دل على الطلب وقبل نون التوكيد ، اما اسم فعل الامر ، فهو ما
دل على الطلب ، ولم يقبل نون التوكيد (2) .
مثل ابن مالك للكلمة التي تدل على الامر ، ولا تقبل نون التوكيد ب (صه) ، و
(حيهل) .

ورد ابن هشام ما مثل به ابن مالك ، ورأى ان الاولى التمثيل ب (نزال) ، و ()
دراك) ؛ وهو الحق قال ابن يعيش : ((ان هذه الاسماء تكون نكرة ومعرفة فاذا أريد بها
النكرة نونت وكان التنوين دليل التوكيد ، واذا اريد بها المعرفة واعتقد ذلك فيها سقط التنوين
منها ، وكان سقوطه على المعرفة وذلك نحو صه وصه⁽³⁾ ، لان (صه) و (حيهل) ،
اسميتهما معلومة بدليل قبولهما التنوين. (4)

2- دخول (أل) على الاعلام .

قال ابن مالك⁽⁵⁾:

وبعض الاعلام عليه دخلا
ك(الفضل، والحارث، والنعمان
للمح ما قد كان عنه فقلا
فذكر ذا، وحذفه سيان

تدخل أداة التعريف على بعض الاسماء، وهي على نوعين: لازمة، وغير لازمة،
فاللازمة الداخلة على الأسماء الموصولة ك(التي) و(الذي)، والداخلة على بعض الأعلام،
بشرط مقارنتها لنقلها ك (اللات)، و(العزى) وغير اللازمة، كالداخلة على العلم المنقول للمح
الأصل نحو: الحارث، والعباس، والمظفر، ولمح الأصل هو الالتفاف الى المعنى الذي نقل

1 - متن الألفية : 3

2 - ينظر همع الهوامع : 7/1 .

3 - شرح المفصل : 7/4

4 - ينظر أوضح المسالك : 22/1 .

5 - متن الألفية:9.

منه العلم، فـ(الحارث) في الأصل صفة، ثم سمي به، فدخلته أداة التعريف، وقد تدخل على المنقول من مصدر، أو المنقول من أسم الجنس⁽¹⁾.

مثل ابن مالك في الألفية- لهذه الثانية- أي ما دخلت فيه للمح الأصل بـ(النعمان)، و(النعمان) في الأصل اسم من أسماء الدم، ثم سمي به، فدخلته (أل) التعريف، فيجوز حذفها وإثباتها كما جاء في قوله: ((فذكر ذا وحذفه سيان))⁽²⁾.
إلا انه قد مثل بـ(النعمان) في شرح التسهيل في الإعلام التي قارنت الأداة وضعها⁽³⁾.

فأعترض المرادي على ذلك قائلاً: ((في تمثيله بـ(النعمان) نظر))⁽⁴⁾ لأنه ينافي تمثيله به في شرح التسهيل.

اما ابو حيان فقد رأى ان (أل) في (النعمان) ليس كما ذكر الناظم ((فأل) ليست فيه للمح الصفة لأنه بصفة في الأصل ولا مما يوصف به كـ(الفضل) فـ(أل) زائدة))⁽⁵⁾، وهو يذهب الى ان ماغر الناظم في جعلها غير زائدة هو اثباتها مرة وحذفها مرة اخرى⁽⁶⁾.
واجاب الشيخ خالد الأزهرى بأن ما ذهب اليه ابن مالك في شرح التسهيل بانها من اختياراته، وقيل أنها من عند ياته فلا يتابع عليها⁽⁷⁾.

وأقول يمكن دفع كل هذا التوهم عن ابن مالك بان يحمل كلامه على ان العرب قد سمت تارة بـ(نعمان) مجرداً من (أل) كما جاء في قول الشاعر:

أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها⁽⁸⁾

فتكون (ال) فيه غير لازمة، وتارة أخرى سمت بـ(النعمان) مقروناً بـ(أل)، ومنه النعمان بن المنذر ملك العرب و(أل) هنا لازمة وعلى ذلك فلا مخالفة في كلام ابن مالك⁽⁹⁾.

3- حذف عامل الفاعل - أو نائبه.

قال ابن مالك⁽¹⁰⁾:

ويرفع الفاعل فعل أضمرنا كمثل (زيد) في جواب (من قرا؟)

- 1 - ينظر المفصل: 34-33/1، ومغني اللبيب 110/1.
- 2 - متن الألفية : 9
- 3 - ينظر شرح التسهيل: 172/1.
- 4 - توضيح المقاصد: 266/1
- 5 - منهج السالك: 34.
- 6 - ينظر المصدر السابق نفسه .
- 7 - ينظر شرح التصريح: 152/1.
- 8 - قائلة مجنون ليلى، ديوانه: 251.
- 9 - ينظر شرح التصريح: 152/1، وفتح الرب المالك: 186/1، وحاشية الخضري: 120/1.
- 10 - متن الألفية: 16.

يحذف عامل الفاعل جوازاً لقيام قرينة تدل عليه، كأن يقع جواباً لاستفهام ظاهر نحو قولك: من فعل؟ فتجيب: زيد، بإضمار فعل⁽¹⁾.

اختار ابن مالك التمثيل على ذلك بـ(من قرأ؟).

فلم يرتضِ المرادي ما مثل به ابن مالك، إذ يحتمل عنده أن يكون (زيد) مبتدأ، وهو أظهر لديه؛ لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال وأبدل مثال ابن مالك بآخر، يكون جوابه مطابقاً للسؤال، وهو (هل قرأ أحد؟)⁽²⁾.

وهو في ما ذهب إليه متابع للرضي عند رده على ابن الحاجب في تمثيله بـ(من قام؟)، معللاً ذلك بأنهم ((قالوا في جواب (ماذا؟): إذا كان (ذا) بمعنى (الذي) انه وقع السؤال بحملة اسمية. بخلاف ما اذا كان (ذا) زائداً، فإن الأولى نصب الاسم في الجواب، وأيضاً فالسؤال عن القائم، لا عن الفعل، والأهم تقديم المسؤول عنه⁽³⁾.

اما ابن يعيش فقد ذهب الى ان المحذوف عامل الفاعل ، وان ذكر كان ذكره أجود ، وكان كالتأكيد ، ومن ذلك قوله تعالى : ((في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال* رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله))⁽⁴⁾

كأنه قيل من يسبح ؟ فقال : رجال

ومثله بيت الكتاب :

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبب مما تطيح الطوائح⁽⁵⁾

والشاهد فيه رفع (ضارع) بفعل محذوف ، كأنه قيل : (من يبكيه ؟)

فقال : (ضارع لخصومة) أي : يبكيه ضارع لخصومة⁽⁶⁾.

وقد ساق النحاة شواهد قرآنية كثيرة مشابهة لما مثل به ابن مالك وهي تدل على ترجيح القول بان المذكور فاعل فعل محذوف وذلك نحو قوله تعالى : ((ولئن سألتهم من خلقهم ، ليقولن الله))⁽⁷⁾ ، فلا يقدر (الله خلقهم) ، بل (خلقهم الله) ، والدليل على ذلك ثبوت ما يشبه هذا الموضع في موضع آخر هو قوله تعالى : ((ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم))⁽⁸⁾ ، وفي مواضع اخرى على طريقتها ،

1 - ينظر المفصل: 16/1، والنحو الوافي: 75/2.

2 - ينظر توضيح المقاصد: 7/2 - 8.

3 - شرح الرضي على الكافية: 76/1.

4 - النور: 36-37.

5 - ينظر الكتاب: 288/1.

6 - ينظر شرح المفصل: 80/1.

7 - الزخرف: 87.

8 - الزخرف: 9.

منها قوله تعالى : ((قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير))⁽¹⁾ ، وقوله تعالى : (قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة)⁽²⁾ .
ومثله ما جاء برواية البناء للفاعل في قراءة ابن كثير⁽³⁾

((كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم))⁽⁴⁾ وقراءة ابي عبد الرحمن السلمي⁽⁵⁾ : ((وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم))⁽⁶⁾ ، بالبناء المجهول ، اذ لا تقدر هذه المرفوعات . (الله) في الاية الاولى ، و (شركاؤهم) في الاية الثانية . مبتدآت حذفتم اخبارها ، لانها قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل⁽⁷⁾ .

فان رد بالمثل بأن قيل :- الدليل على أن ما حذف مبتدأ أنه قد جاء كذلك في قوله تعالى : ((قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها))⁽⁸⁾ ، وما يقال من انه فاعل قدم لافادة الاختصاص فممنوع عند البصريين لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله⁽⁹⁾ .
فمن الممكن ترجيح القول بأن المحذوف فعل فاعل لان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر ، فالحمل عليها اولى ، وان كانت لا تطابق السؤال في الاسمية⁽¹⁰⁾ .

3- من مرجحات النصب على الاشتغال تقدم (حيث)

قال ابن مالك: ⁽¹¹⁾

واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعدما ايلأوه الفعل غلب
وبعد عاطف بلا فضل على معمول فعل مستقر أولاً

اشار ابن مالك في هذين البيتين الى الوجه الذي يرجح فيه النصب وذلك في ست

مسائل :

الاولى / "أن يكون الفعل طلباً نحو : (زيداً اضر به) و (اللهم عبدك ارحمه) .

- 1 - التحريم : 3 .
- 2 - يس : 78 - 79 .
- 3 - وقرا بهذه القراءة ايضاً ، أبو عمر ، وابن محيص ، ومجاهد ، وابن عباس ، ينظر معجم القراءات القرآنية 83/6 .
- 4 - الشورى : 3
- 5 - قرا بها ايضاً الحسن ، وأبو عبد الملك ، ينظر البحر المحيط : 229/4 .
- 6 - الانعام : 137 .
- 7 - ينظر مغني اللبيب : 384/2 - 385 ، وشرح الاشموني : 158/2 .
- 8 - الانعام من الايتين : 63 ، 64 .
- 9 - ينظر شرح التصريح : 273/1 .
- 10 - ينظر شرح التصريح : 3/1
- 11 - متن الالفية : 18 .

الثانية : أن يكون الفعل مقروناً باللام ، أرب (لا) الطالبيتين نحو :
عمرأ ليضربه خالد)

الثالثة : أن يكون الفعل بعد شيء الغالب أن يليه فعل ، ولذلك امثلة ، منها همزة الاستفهام ، نحو ((أبشراً منا واحداً نتبعه))⁽¹⁾ ، فان فصلت الهمزة ، فالمختار الرفع ... ومنها النفي ب (ما) ، أو (لا) ، أو (ان) نحو (ما زيدا رأيت) ، ومنها (حيث نحو : (حيث زيدا تلقاه أكرمه) .

الرابعة: أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول ب (اما) ، مسبوق بفعل غير مبني على اسم ك (قام زيد ، وعمرأ أكرمته) .

الخامسة : أن يتوهم في الرفع أن الفعل صفة نحو: ((انا كل شيء خلقناه بقدر))⁽²⁾.
السادسة : أن يكون جواباً لاستفهام منصوب ك (زيدا ضربت) جواباً لمن قال : (أيهم ضربت ؟) ، أو (من ضربت ؟)⁽³⁾ .

اما ابن هشام فقد شرح قول ابن مالك في البيتين المذكورين ، مع الامثلة لكل مسألة كما ذكرنا .

الأنه توقف عند مثل ابن مالك - في المسألة الثالثة - وهو (حيث زيدا تلقاه فأكرمه)⁽⁴⁾ ، قال : ((كذا قال الناظم ، وفيه نظر))⁽⁵⁾
وما ذكره ابن مالك أن (حيث) من مرجحات النصب في باب الاشتغال هو ما عليه مشهور النحاة واكثرهم .

قال سيبويه : ((ومما يقبح بعده ابتداء الاسماء ، ويكون الاسم بعده ، اذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس (إذا) ، و (حيث) تقول : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه) ، و (حيث زيدا تجده فأكرمه) ؛ لانهما يكونان في معنى حروف المجازة))⁽⁶⁾
والغريب أن ابن هشام قد وافق الناظم في المغني⁽⁷⁾ ، فذكر أن (حيث) تضاف الى الجملة الفعلية اكثر ، فمن ثم ترجح النصب في نحو (جلست حيث زيدا أراه)⁽⁸⁾

- 1 - القمر : 24 .
- 2 - القمر : من الاية : 149 .
- 3 - أوضح المسالك : 10-6/2 .
- 4 - لم يذكر ابن مالك هذا المثال في الالفية لكنه ذكره في شرح الكافية الشافية : 277/1 . وقد تناولنا هذا المثال في بحثنا هذا لان طبيعة ردود ابن هشام تقتضي ذلك وقد ذكرنا ذلك في المقدمة .
- 5 - المصدر السابق نفسه : 10/2 .
- 6 - الكتاب : 106/1-107 ، وينظر همع الهوامع : 113/2 .
- 7 - ينظر مغني اللبيب : 260/1 .
- 8 - ينظر شرح التصريح : 301/1 ، وهداية السالك : 10/1 الهامش (1)

لذا يحتمل ان وجه النظر عند ابن هشام هو في قول ابن مالك (فاكرمه) (1) ، فانه يوهم أنه جواب (حيث) ، لان (حيث) في هذا المثال ، اما شرطية ، فتختص بالافعال ، فيجب النصب ، ولا يمنع شرطيتها رفع (تلقاه) ، إذ هي بدون (ما) غير جازمة ، مع أنها شرطية ، كما في (إذا زيدا تلقاه فاكرمه) ، واما لانها في نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية ، فتدخل على الجملتين ، فيستوي الرفع ، والنصب في الاسم بعدها (2).

5- مجيء صاحب الحال نكرة مخصصة بوصف

قال ابن مالك : (3)

ولم ينكر غالباً نو الحال إن لم يتأخر ، أو يخصص أو يبين
من بعد نفي ، أو مضاهيه ك(لأ) يبع امرؤ على امرئ مستسهلا
الاصل ان يكون صاحب الحال معرفة ، وقد يأتي نكرة عند وجود مسوغ ، وهو أحد
أمور .

- 1- أن يتقدم الحال على النكرة نحو : هذا قائماً رجلاً .
- 2- أن تخصص النكرة بوصف ، أو باضافة ، فمثال ما تخصصت فيه بوصف قوله تعالى : ((فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا)) (4) ومثال ما تخصصت فيه النكرة باضافة قوله تعالى : ((في اربعة ايام سواء للسائلين)) (5)
- 3- أن تقع النكرة بعد نفي ، أو شبهه ، فمثال ما وقع بعد نفي قول الشاعر :-
ما حم من موت حمى واقيا ولا ترى من أحد باقيا (6)
ومثال ما وقع بعد شبه النفي ، وهو النهي قول الشاعر :
لا يركنن أحد الى الاحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام (7)
وقد يأتي قليلاً صاحب الحال نكرة ، وليس لها مسوغ نحو قولهم :
(مررت بماء قعدة رجل) ، وقولهم : (عليه مائة بيضاً) (8)

-
- 1 - ينظر شرح الكافية الشافية : 277/1 .
 - 2 - ينظر شرح التصريح : 301/1 ، وحاشية ياسين : 301/1 .
 - 3 - متن الالفية : 23 .
 - 4 - الدخان : من الايتين : 4 ، 5 .
 - 5 - فصلت : من الآية : 10 .
 - 6 - ينظر شرح العمدة : 208 .
 - 7 - نسب في شرح التسهيل : 48/2 ، وشرح العمدة : 309/1 ، وشرح الشواهد للعيني : 175/2 الى قطري بن الفجاءة الخارجي .
 - 8 - ينظر شرح العمدة 208/1 - 109 ، وشرح ابن الناظم : 134 ، وشرح ابن عقيل : 92 .

اما ما استشهد به ابن مالك على مجيء صاحب الحال نكرة مخصصة بوصف وهو قوله تعالى : ((فيها يفرق كل امر حكيم أمراً من عندنا)) ، فلم يرض به ابن هشام قائلاً: ((وليس منه)) فيها يفرق كل امر حكيم أمراً من عندنا)) خلافاً للناظم (1) ، وابنه (2) ((3) ، حيث أعربا (أمراً) الثانية حالاً من ((أمر) الاولى وهي مخصصة بوصف (4) . فأبدل ابن هشام بشاهد ابن مالك شاهداً آخر ، وهو قوله تعالى : ((ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً))(5)(6) ، في قراءة النصب .

أما حجة ابن هشام في رفضه شاهد ابن مالك ، فهو أن شرط مجيء الحال من المضاف اليه عند ابن مالك ، أن يكون بعض المضاف اليه ، أو كبعضه ، أو عاملاً فيه او ذلك مفقود هنا(7) أي إن (أمراً) لا تتوافر فيه الشروط المذكورة . وقد أعرب (أمراً) عند المفسرين والنحاة بعدة وجوه :

فالزمخشري أعربه حالاً من أحد الضميرين ، اما من ضمير الفاعل ، والمعنى أنزلناه أمرين أمراً ، أو من ضمير المفعول ، والمعنى ، أنزلناه في حال كونه أمراً من عندنا بما يجب أن يفعل(8) .

أما العكبري فقد ذكر وجوهاً أخرى لأعرابه منها :

أنه مفعول (منذرين) في قوله تعالى : ((إنا أنزلناه في ليلة مباركة إنا كنا منذرين ، فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا))(9) أو مفعول له ، والعامل فيه (أنزلناه) ، أو (منذرين) ، أو (يفرق) . او انه حال من الضمير في (حكيم) ، او من (أمر) ، أو يكون في موضع المصدر ، أي فرقاً من عندنا ، أو مصدر ، أي : أمرنا أمراً ، ودل على ذلك ما يشتمل عليه الكتاب من الأوامر ، وأخيراً يحتمل أن يكون (امراً) بدلاً من الهاء في (أنزلناه) (10) .

والاولى عند المرادي ان يعرب (أمراً) حالاً من الضمير في الوصف (حكيم) (11) . والاولى قبول ما مثل به ابن مالك ، اما ما احتج به ابن هشام من عدم توافر

1 - ينظر شرح التسهيل : 247/2

2 - ينظر شرح ابن الناظم : 134 .

3 - ينظر اوضح المسالك : 85 /2

4 - ينظر شرح التصريح : 376/1 .

5 - البقرة : من الآية : 101

6 - ينظر شرح شذوذ الذهب : 198 ، وشرح قطر الندى : 267

7 - ينظر شرح التصريح : 376/1 .

8 - ينظر الكشف : 501/3 .

9 - الدخان : الايتان : 3 ، 4 .

10 - ينظر التبيان في اعراب القرآن : 229/1 .

11 - ينظر توضيح المقاصد : 134/2 .

شروط مجئ الحال في هذا المثال ، فقد رد بان المضاف هنا وهو (كل) كالجاء في صحة الاستغناء عنه حيث إن لفظ (كل) بمعنى الامر ، لان (كل) بحسب ما تضاف اليه ، فيسوغ مجئ الحال منه (1) .

ثم إن الشاهد الذي جاء به ابن هشام بنصب (مصدق) لا على القراءة المشهورة ، بل على قراءة بعضهم الشاذة لان القراءة المشهورة (مصدق) بالرفع (2) .

6- حذف المخصوص بـ(نعم و بئس) إن تقدم ما يشعر به

قال ابن مالك (3):

وإن يقدم مشعر به كفى ك (العلم نعم المقتنى والمقتنى)

نعم و بئس من الافعال التي لها استعمالات في العربية :

الاول / أن يكونا فعلين متصرفين، وهو اصل وضعهما، وذلك اذا كانت (نعم) بمعنى (تتعم)، و(بئس) بمعنى أصاب بؤساً وحرناً .

والثاني/ أن يراد بهما المدح، والذم فـ (نعم) للمدح، و(بئس) للذم، وهما في هذه الحالة غير متصرفين .

ويذكر بعد (نعم)، و(بئس) اسم مرفوع هو فاعلهما، اما الاسم المرفوع بعد الفاعل فهو المخصوص بالمدح، أو الذم، وعلامته أن يصلح جعله مبتدأ وجعل (نعم)، و(بئس) وفاعلها، خبراً مقدماً عنه. نحو (نعم الرجل زيدُ). ف(الرجل) هو الفاعل لـ(نعم)، و(زيد) هو المخصوص بالمدح (4) .

وقد يحذف هذا المخصوص، اذا تقدم عليه ما يشعر به، وقد مثل ابن مالك لهذا الحذف بـ(العلم نعم المقتنى والمقتنى)

فرد المرادي (5)، وابن هشام (6) ما مثل به ابن مالك، واستبدلاه بمثال آخر وهو قوله تعالى: ((إنا وجدناه صابراً نعم العبد انه أواب)) (7) وهو ما فعله اكثر شراح الالفية معترضين

1 - ينظر حاشية الخضري: 319/2 .

2 - قرأ بالنصب ابن ابي عجلة ، والقراءة المشهورة هي (مصدق) صفة ثانية لا حال ينظر البحر المحيط: 303/1

3 - متن الالفية : 33 .

4 - ينظر شرح ابن عقيل: 123 ، ومنهج المسالك : 386 .

5 - ينظر توضيح المقاصد: 104/3 .

6 - ينظر اوضح المسالك: 288/2 .

7 - ص: من الاية: 44

على ما مثل به الناظم، وحجتهم في ذلك أن مثال ابن مالك ليس مما حذف منه
المخصوص، بل هو من ذكر المخصوص بعينه، وتقديمه على الجملة وهو (العلم).⁽¹⁾
أما الشيخ خالد الأزهرى فقد وجه أعراب العلم على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره
هذا العلم⁽²⁾

وعند الخضرى أن العلم مفعول به لفعل محذوف، والتقدير: الزم العلم.⁽³⁾
وهذان التوجيهان لتأييد ما مثل به ابن مالك حيث تكون جملة (نعم المقتضى)
مستأنفة، فيكون العلم مشعراً بالمخصوص، لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر؛ لكونه
من جملة أخرى.⁽⁴⁾

وأرى أن مارد به الشارحان على ابن مالك صواب مطلق لأن المثال واضح بين في
أن المخصوص فيه وهو (العلم) مقدم على الجملة، ولا يوجد ما يدل على حذفه، أو ما
يشعر به، بل هو بعينه (المخصوص) مقدم على جملة المدح .

-
- 1 - ينظر شرح ابن عقيل: 123 ، ومنهج السالك: 398 – 399 .
 - 2 - ينظر شرح التصريح: 97/2 .
 - 3 - ينظر حاشية الخضرى: 70/2 .
 - 4 - ينظر حاشية الخضرى: 70/2 .

المبحث الأول

الابتداء

الابتداء بالوصف غير المعتمد على نفي أو استفهام

قال ابن مالك :⁽¹⁾

وقس، وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو: (فائز أولو الرشد) مشهور مذهب جمهور البصريين ، منع الابتداء بالوصف ، الا اذا اعتمد على نفي ، او استفهام⁽²⁾ .

اما الكوفيون ، والاخفش ، فلم يشترطوا الاعتماد ، وجوزوا في مثل (قائم الزيدان) ، أن يكون (قائم) مبتدأ ، و(الزيدان) فاعلاً سد مسد الخبر⁽³⁾

اختار ابن مالك مذهبهم فجوزه بقلة زاعماً أن سيبويه يجيزه على ضعف ، مستدلاً على ذلك بما ورد منه في الشعر نحو قول الشاعر:⁽⁴⁾

خبير بنو لهب فلاتك ملغياً
مقالة لهبي إذا الطير مرت⁽⁵⁾
وقول الاخر :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال : يالا⁽⁶⁾

رد ابن هشام مذهب ابن مالك مؤيداً مذهب جمهور البصريين في شرط الاعتماد قائلاً : (خلافاً للاخفش والكوفيين ولا حجة لهم في نحو (خبير بنولهب)) ، خلافاً للناظم وابنه ، لجواز كون الوصف خبراً مقدماً ، وانما صح الاخبار به عن الجمع؛ لأنه على (فعيل) فهو على حد ((والملائكة بعد ذلك ظهير))⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾

اما الفريق الثاني من البصريين فقد جوزه على قبح قال سيبويه : ((وزعم الخليل (رحمه الله) أنه يستقبح ان يقول :- (قائم زيد) وذاك اذا لم تجعل (قائماً) مقدماً مبنياً على المبتدأ .. ، الحد فيه ان يكون الابتداء فيه مقدماً ، وهذا عربي جيد ، وذلك قولك : تميمي انا ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وارادوا ان يجعلوه فعلاً ، كقوله (يقوم زيد) و (قائم زيد) قبح لأنه اسم))⁽⁹⁾

1 - متن الالفية : 9

2 - ينظر المقتضب : 82/1 ، وحاشية الخصري : 125/1 .

3 - ينظر شرح ابن عقيل : 30 ، وتوضيح المقاصد : 371/1 .

4 - ينظر شرح ابن الناظم : 43 ، وشرح ابن عقيل : 30.

5 - ورد شرح شواهد ابن عقيل قائلة رجل من الطائيين : 30

6 - قائله زهير بن مسعود الضبي وهو في شرح شواهد المغني : 595 . الشاهد رقم 355 .

7 - التحريم : 4

8 - أوضح المسالك : 135/1- 137 .

9 - الكتاب : 127/2 .

وتبع سيبويه ابن السراج وابن الناظم فجوزاه على قبج . (1)
ويعلل ابن الناظم عدم جعل الوصف في مثل (فائز أول الرشد) مبتدأ ، لعدم
المطابقة : ((فإن الوصف في هذا لو كان خبراً مقملاً لتحمل ضمير ما بعده ، وطابقه في
التثنية والجمع ، فلما لم يطابقه علم أنه لم يتحمل ضميره ، بل أسند إليه إسناد الفعل إلى
الفاعل)) (2) .

ورد بان عدم المطابقة لا يمنع من جعل (خبير) خبراً مقملاً لان (خبير) _ كما ذكرنا
سابقاً _ على وزن ك(الذميل) و(الصهيل) ، والمصدر يخبر به عن المفرد ، والمثنى ، والجمع
، والدليل على ذلك ورود خبراً ظاهراً عن الجمع في قوله تعالى : ((والملائكة بعد ذلك
ظهري)) . وقول الشاعر:

* هن صديق للذي لم يشب* (3)

وأما ما احتجوا به من نحو (فخير نحن ... الخ البيت). فقد عد عند ابن هشام من
المشكل لا مرين (4) :

الأول / إن قدر (نحن) فاعلاً لزم إعمال الوصف غير المعتمد ولم يثبت، وعمل
(أفعل) في الظاهر في غير مسألة الكحل - وهو ضعيف -

الثاني / ان قدر (نحن) مبتدأ لزم الفصل به ، وهو اجنبي بين (افعل) و (من) .
كما أن ابا علي الفارسي ، وابن خروف قد خرجاه على أن الوصف خبر لـ (نحن)
محذوفة ، وقدر (نحن) المذكورة توكيداً للضمير في (افعل) فلا شاهد فيه (5)
والصواب ما ذهب اليه ابن هشام لامور :-

الأول / ان هذا المذهب ما نصره العلماء كافة (6)

الثاني / لم يرد في ذلك شاهد قرآني . بل قد ورد ذلك في الشعر فقط (7)

الثالث / ما احتج به الكوفيون والاعفخس والناظم عد من المشكل (8)

الرابع / في جعل (خبير) مبتدأ تجاهل لطرفي الاسناد ان ((لا يمكن ان يكون)
خبير) مبتدأ وهو في الحقيقة مسند ، وعلى هذا يتعين ان يكون (خبير) خبراً مقملاً لانه
مسند و (بنو لهب) مبتدأ مؤخراً لانه مسند اليه (9) .

1 - ينظر الاصول : 64/1 ، وشرح ابن ناظم : 43

2 - شرح ابن الناظم : 43 .

3 - ينظر هداية السالك : 137/1

4 - مغني اللبيب : 115/2 .

5 - ينظر مغني اللبيب : 115/2 ، وحاشية الخضري : 125/1 .

6 - ينظر هداية السالك : 137/1 ، هامش رقم (1)

7 - ينظر منهج السالك : 37 .

8 - ينظر مغني اللبيب : 115/2 ، وحاشية السجاعي على شرح القطر 102

9 - النحو العربي نقد وبناء : 73 .

المبحث الثاني

الفاعل

1. حذف التاء وإثباتها مع الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم

قال ابن مالك: (1)

والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر ك (التاء) مع احدى اللين.

إذا أسند الفعل الى جمع غير جمع المذكر السالم ، وهو جمع التكسير للمذكر ك(الرجال) وجمع التكسير للمؤنث ك(الهنود) ، وجمع المؤنث السالم ك(المؤمنات) فحكم الفعل مع هذه الثلاثة كحكمه عند إسناده إلى المؤنث تأنيثاً مجازياً وهو جواز إثبات التاء ، وحذفها ، فيقال (قام الرجال، وقامت الرجال) ، و(قام الهنود، وقامت الهنود) ، و(قام المؤمنات ، وقامت المؤمنات) (2) ، وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله: ك(التاء مع إحدى اللين) ، فيقال: (كسر اللبنة ، وكسرت اللبنة).

أما في التسهيل فقد قيد ابن مالك الأحكام التي ذكرناها ، بما كان مجموعاً بالألف والتاء للمذكر ك(طلحة) ، أو مغيراً في الجمع عن مفرده ك(بنات) فان مفرده (بنت).

أما جمع المؤنث السالم ، فذكر أن حكمه حكم واحده في إسناده الفعل إليه ، وهو إثبات التاء فلا يقال (قام الهندات) (3).

واختار المرادي ما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل ، وهو انه لا يجوز أن يقال : (قام الهندات) ، وخالفه فيما ذكره في الألفية ، من جواز اثبات التاء وحذفها مع جمع المؤنث السالم (4).

ومذهب جمهور البصريين وجوب اثبات التاء مع جمع المؤنث السالم فيقال (جاءت الهندات) ، كما يقال (جاءت هند) في المفرد ، وعدم اثباتها مع جمع المذكر السالم فيقال (جاء الزيدون) بترك التاء لا غير كما يقال (قام زيد) (5).

1 - متن الألفية: 17

2 - ينظر شرح ابن عقيل: 67 .

3 - ينظر التسهيل: 75

4 - ينظر توضيح المقاصد : 14/2 .

5 - ينظر شرح قطر الندى : 231 - 233 .

اما مذهب الكوفيون وبعض البصريين كابي علي الفارسي⁽¹⁾، فهو ما اختاره ابن مالك من جواز الامرين ، في اثبات التاء وحذفها ، مستدلين على ذلك بقوله تعالى : ((إذا جاءك المؤمنات))⁽²⁾.

ورده جمهور البصريين ، بان التذكير في (جاءك) للفصل بالمفعول ، وهو (الكاف) ، على حد قولهم : (حضر القاضي امرأة) ، أو لان الأصل (النساء المؤمنات) ، ف (النساء) اسم جمع ، فحذف الموصوف ، واقيمت الصفة (المؤمنات) مقامه ، فعولت الصفة معاملة الموصوف ، أو لأن (أل) في (المؤمنات) اسم موصول ، والتقدير : (اللاتي) ، وهي اسم جمع فيجوز التذكير مع الفصل ، او اسم الجمع⁽³⁾.

وفي هذه الاجوبة نظر:

اما جواز أن يكون (الكاف) للفصل ، فمردود ، لأن الفصل بغير (إلا) الأرجح فيه التأنيث ، وتركه مرجوح .

اما الثاني ، وهو تقدير حذف الموصوف (النساء) ، فيلزم حذف الفاعل والبصري لا يقول به ، وهذا (الجواب الثاني) بدوره مردود لأن الصفة قامت مقام الموصوف . أما الثالث : فلأن (أل) في نحو : (المؤمن) ، و (الكافر) معرفة لا موصولة لكون الوصف للثبوت ، والدوام ، لا للحدث والتجدد⁽⁴⁾ .

وهذا مردود بدوره أيضاً لأن (أل) في نحو : (المؤمن) ، و (الكافر) إنما كانت معرفة لا موصولة لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث ، أما (المؤمنات) فلأن (أل) فيها موصولة ، لأنها للحدوث ، والمعنى : إذا جاءك اللاتي تجدد منهن الإيمان⁽⁵⁾ .

وهذا الخلاف الجاري في جواز اثبات التاء وحذفها في نحو : (المؤمنات) ، هو نفس الخلاف الذي جري بين سيبويه والمبرد في جواز إثبات التاء وحذفها مع المفرد المؤنث الحقيقي لا المجازي .

أجاز سيبويه ترك التأنيث على قلة مع الفاعل المؤنث تأنيثاً حقيقياً قال : ((وقال بعض العرب : (قال فلانة) ، وكلما طال الكلام فهو أحسن ، نحو قولك : (حضر القاضي امرأة) ، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف اجمل))⁽⁶⁾ .

أما المبرد فقد انتقد كلام سيبويه ذاهباً الى ان مثل هذا الكلام لم يوجد لافي قران ، ولا كلام فصيح ، ولكنه اجازه في غير المرأة ، فيجوز ان يقال : (عمر دارك) ، لان الدار

1 - ينظر توضيح المقاصد : 14/2 ، و اوضح المسالك : 359/1 ، والبهجة المرضية : 94 .

2 - الممتحنة : 12 .

3 - ينظر اوضح المسالك : 361/1 ، و شرح الاشموني : 179/2 ، و شرح التصريح : 281/1 .

4 - ينظر شرح التصريح : 281/1 .

5 - حاشية ياسين : 281/1 .

6 - الكتاب : 38/2 .

ليس تحتها معنى التأنيث ، ولا تذكير ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ((واخذ الذين ظلموا الصيحة))⁽¹⁾ ، وقوله تعالى : ((فمن جاءه موعظة من ربه))⁽²⁾ ، وذهب الى ان ما جاء في قول جرير :

□ لقد ولد الأخيطل أم سوء⁽³⁾

فهو ضرورة ، وجاز جوازاً حسناً⁽⁴⁾.

والارجح ما ذهب اليه سيبويه ، وابن مالك ، لانه سمع من العرب مارواه سيبويه في قولهم (قال فلانة) ، كما أن القرآن الكريم قد وردت فيه نصوص كريمة تؤكد إثبات التاء وحذفها مع المؤنث الحقيقي ، ومع المجازي . فمثال ما حذفته منه التاء مع المؤنث الحقيقي ونحو قوله تعالى : ((إذا جاءكم المؤمنات))⁽⁵⁾ ، ومن حذفها مع المؤنث المجازي قوله تعالى : ((فمن جاءه موعظة من ربه))⁽⁶⁾ ، وإثباتها مع المؤنث ، المجازي قوله تعالى: ((قد جاءكم موعظة))⁽⁷⁾⁽⁸⁾.

2- تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول

قال ابن مالك⁽⁹⁾:

وشاع نحو : (خاف ربه عمر) وشذ نحو : (زان نوره الشجر)

كثر تقديم المفعول على الفاعل بلا خلاف بين النحاة ، إذا كان الفاعل مشتقاً على ضمير المفعول ، نحو (أهان زيداً غلامه) ، وكقوله تعالى : ((وإذ ابتلى إبراهيم ربه))⁽¹⁰⁾ ، وقد مثل ابن مالك لذلك بـ (خاف ربه عمر) .

1 - هود : 67 .

2 - البقرة : 275 .

3 - قائله جرير ينظر ديوانه : 100 ، وعجزه : (على باب استنها صلب وشام) .

4 - ينظر المقتضب : 146/2-147 ، وحاشية المحقق محمد عبد الخالق عزيمة : 146/2 .

5 - الممتحنة : 10 .

6 - البقرة : 275 .

7 - يونس : 56 .

8 - ينظر معاني النحو : 482/2 .

9 - متن الألفية : 17 .

10 - البقرة : من الآية : 124 .

أما تقديم الفاعل المشتتمل على ضمير المفعول ، فلا يجوز ، الا شذوذاً ، وهو ممتنع عند جمهور البصريين لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة (1) .

وقد أجاز ابن جني ذلك - أي تقديم الفاعل المشتتمل على ضمير المفعول - وقد سوغ ذلك بقوله : ((إن المفعول قد شاع عنهم ، واطرد من مذاهبهم كثرة تقديمه على الفاعل ، فجعل لكثرتة - تقديم المفعول - كالأصل)) (2) .

وأختره الأخفش من البصريين ، والطوال من الكوفيين ، وتبعهما ابن مالك فجوزه في النثر بقلّة ، لأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديمه (3) ، مستندلاً على ذلك بما ورد منه في الشعر نحو قول سليط بن سعد :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار (4)

وقول حسان بن ثابت :

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقي مجده الدهر مطعماً (5)

وقول الآخر :

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداء ذا الندى في ذرى المجد (6)

ومثله قول النابغة :

جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل (7)

وتأول المانعون كل ذلك ، ف (الهاء) على سبيل المثال في قوله (ربه) في البيت

الشعري (جزى ربه ... الخ البيت) عائدة على المصدر ، والتقدير : جزى رب الجزاء (8) .

1 - ينظر المقتضب : 69/2 ، والأصول : 247 / 2 - 248 ، والإيضاح : 65/1 والمفصل : 51

2 - الخصائص : 295/1 ، وحاشية الخصري : 59/1 .

3 - التسهيل : 79 ، وينظر شرح ابن الناظم : 92 ، وشرح ابن عقيل : 68 .

4 - ينظر الامالي الشجرية : 101/ 1 ، وشرح ابن الناظم : 92 ، و (سنمار) : اسم رجل رومي صانع بني الخورنق وهو قصر للنعمان بن المنذر ، فلما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر لئلا يعمل مثله لغيره فخر ميتاً ، ينظر شرح الشواهد للعيني 59/2 .

5 - ديوانه : 398 ، وينظر شرح ابن الناظم : 92 .

6 - ينظر شرح الكافية الشافية : 262/1 ، وشرح ابن عقيل : 68 .

7 - نسب في الخصائص : 294/1 الى النابغة ، ولم اجده في الديوان ، وهو بلا نسبة في الامالي الشجرية : 102/1 ، وشرح المفصل : 76/1 .

8 - ينظر الامالي الشجرية : 102/1 ، وشرح المفصل : 76/1 .

أما الرضي فقد جوزه على قلة راداً جمهور البصريين في ذلك (1) .
واختار المرادي ، وابن هشام مذهب من جوزه في الشعر فقط فخالفا ابن مالك في أنه
لا يجوز ذلك في النثر (2) .
وهو عندي أولى؛ لأن في ذلك مخالفة للقياس ، وأن ما ورد منه فعلاً إنما ورد في
الشعر فقط من غير مجيء نص نثري شاهداً على ذلك (3) .

1 - ينظر شرح الرضي على الكافية : 72/1 .
2 - ينظر توضيح المقاصد : 367/2 ، وأوضح المسالك : 367/1 .
3 - ينظر الامالي الشجرية : 101/1 - 102 ، وشرح المفصل : 76/1 ، وشرح ابن الناظم : 92 ،
ومنهج السالك : 110 ، وحاشية الصبان 59/1 .

المبحث الثالث

المفعول المطلق

امتناع حذف عامل المصدر المؤكد

قال ابن مالك : (1)

وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع

المفعول المطلق : هو اسم الحدث المنتصب بمثله اي بالمصدر نحو : (سيرك السير الحثيث متعب) ، او بالفعل كثيراً نحو : (ضربت زيدا ضرباً شديداً) ، او بالوصف كاسم الفاعل نحو : (زيد قائم قياماً) ، او اسم المفعول : نحو : (مضروب ضرباً) ، وهو على ثلاثة اقسام :

الاول : المبين لنوع الفعل ، نحو : (اركع ركوعاً حسناً) .

الثاني : المبين لعدد مرات الفعل نحو : (ضرب زيد ضربتين) .

الثالث : المؤكد لعامله ، نحو : (اركع ركوعاً) .

وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف ، ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات .(2)

ومن المصادر ما يحذف عامله جوازاً ، أو وجوباً ، وقد ذكر ابن مالك أن المصدر المؤكد ، لا يجوز حذف عامله ، لانه قد جاء لتقوية عامله ، وتقدير معناه ، والحذف مناف لذلك .(3)

وأما غير المؤكد ، فيجوز حذف عامله جوازاً و وجوباً ، فالجواز نحو : (سير زيد) لمن قال : (أي سير سرت ؟) ، أما حذف عامل المصدر وجوباً ، فهو إذا وقع المصدر بدلاً من فعله مثل قوله تعالى : ((وبالوالدين احساناً))(4)

وكان الاخفش قد سبق ابن مالك في منع حذف عامل المؤكد وحجته ((أن المؤكد مرید للطول، والحذف مرید للاختصار))(5) .

اما ابن الناظم فقد رد مذهب والده مستدلاً على ذلك بأن المصدر المؤكد قد لا يكون للتقرير ، والتقوية معاً ، بل قد يكون للتقرير فقط ، وتقدير العامل لا ينافي حذفه ((لأنه إذاجاز أن يقرر العامل المذكور بتوكيده بالمصدر ، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل

1 - متن الألفية : 12 .

2 - ينظر شرح الكافية الشافية : 293/1 - 294 ، وشرح ابن عقيل : 79 .

3 - ينظر شرح الكافية الشافية : 295/1 ، وشرح ابن الناظم : 109 .

4 - الاسراء : من الآية 23 .

5 - ينظر مغني اللبيب : 366/2 .

المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق ، و أولى))⁽¹⁾ مستدلاً على ذلك ((بانهم قد يحذفون عامل المؤكد حذفاً جائزاً إذا كان خبراً عن اسم عين في غير تكرير ، ولا حصر ، نحو : (انت سيراً وميراً) ، وحذفاً واجباً .. نحو : (سقياً ، ورعياً)))⁽²⁾ .

فهو يرى ان منع الحذف في مثل هذا ((اما للسهو عن وروده ، وأما للبناء على ان المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص ، وهو دعوى على خلاف الاصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام))⁽³⁾

وقف ابن هشام موقف المؤيد لابن الناظم ، وهو بذلك يكون مخالفاً أيضاً لابن مالك حين قال : ((وأما المؤكد فزعم ابن مالك انه لا يحذف عامله لانه انما جيئ به لتقويته وتقرير معناه ، والحذف مناف لذلك ورده ابنه بأنه قد يحذف جوازاً في نحو : (أنت سيراً) ، ووجوباً في (أنت سيراً سيراً) ، وفي نحو : (سقياً ورعياً)))⁽⁴⁾ .

وقد نسب الى الخليل ، وسيبويه انهما يجيزان الجمع بين الحذف والتوكيد قال سيبويه : ((وسألت الخليل - رحمه الله - عن (مررت بزيد ، وأتاني أخوه انفسهما) ، فقال : الرفع على (هما صاحباي أنفسهما) ، والنصب على (أعينهما) ، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدح به))⁽⁵⁾ .

أما ابن عقيل فقد رد مذهب ابن الناظم بأن ما استدل به من نحو : (ضرباً زيداً) ((ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمر خال من التأكيد ... وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليس من باب التأكيد في شيء ، لان المصدر فيها نائب مناب العامل ، ... ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينهما وبين المؤكدات ومما يدل ايضاً على ان (ضرباً) ، ونحوه ليس من المصدر المؤكد لا خلاف في انه لا يعمل ، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أو ، لا والصحيح انه لا يعمل))⁽⁶⁾ .

والمرجح عندي هو ما ذهب اليه الصبان ، والخضري في اعتبار المصدر النائب عن فعله قسماً رابعاً غير المصدر المؤكد لفعله.⁽⁷⁾

1 - شرح ابن الناظم : 109 .

2 - شرح ابن الناظم : 110 .

3 - المصدر السابق نفسه .

4 - أوضح المسالك : 36/2 .

5 - الكتاب : 60/2 ، وينظر مغني اللبيب : 366/2 ، وحاشية الصبان : 116/2 .

6 - شرح ابن عقيل : 80 .

7 - ينظر حاشية الصبان : 16/2 ، وحاشية الخضري : 280/1 .

وتابعهم على ذلك من الباحثين المحدثين الاستاذ عباس حسن⁽¹⁾ ، والدكتور فاضل السامرائي⁽²⁾.

اما السبب الذي جعل هؤلاء النحاة يعدون المصدر النائب عن فعله قسماً رابعاً مستقلاً فهو ((أن المصدر المؤكد لعامله لا يجوز في الغالب حذف عامله ... ولا أن يعمل ، مع أن هناك أنواعاً من المصادر قد تؤكد عاملها وتعمل عمله مع وجوب حذفه ، كالمصدر النائب عن عامله المحذوف فهذا تناقض يمنع أن يكون هذا قسماً))⁽³⁾ .

¹ - ينظر النحو الوافي : 290/2 هامش رقم (4) ، و 220 هامش رقم (2) .

² - ينظر معاني النحو : 577/2 – 584 .

³ - ينظر النحو الوافي : 209/2 هامش رقم (4) .

المبحث الرابع الاستثناء تصرف (سوى)

قال ابن مالك :⁽¹⁾

ولسوى ،سوى ، سواء ، اجعلا على الأصح مال (غير) جعلاً
ذهب ابن مالك الى أن (سوى) في الاستثناء ك (غير) إعراباً ، ومعنى ، لانها
تقبل تأثير العوامل المفرغة ، انها أطلق عليها (ظرف) على طريق المجاز .⁽²⁾
وما ذهب اليه مختلف فيه ، ذهب سيوييه الى انها تلازم الظرفية ولا تخرج عن
الظرف ، الا في ضرورة الشعر ، وذلك نحو قول المرار بن سلامة العجيلي :
ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا⁽³⁾
وهو مذهب جمهور البصريين معللين لزوم ظرفيتها ، بانها تقع صلة الموصول ،
فيجوز ان تقول : (جاءني من سواك) ، ولا يحسن (جاءني من غيرك) ، كما أن العامل
قد يتخطاها ويعمل فيما بعدها ، وهذا لا يكون الا في الظرف⁴ ، وعلل الرضي ذلك بأن
(سوى) في الاصل صفة ظرف ، ثم كان الأولى في الصفات الظرف ، إذا حذف
موصوفاتها النصب على الظرفية⁽⁵⁾ .
وذهب الكوفيون الى انها تكون ظرفاً ، وتكون اسماً بمعنى (غير) لدخول حرف الجر
عليها .⁽⁶⁾ واحتجوا لذلك بما ورد في النظم ، كقول أبي دؤاد

وكل من ظن ان الموت مخطئه معلل بسواء الحق مكذوب⁽⁷⁾

وقول الاعشى :

تجانف عن جل اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا⁽⁸⁾

1 - متن الألفية :23

2 - ينظر شرح التسهيل :233/2 ، وشرح ابن عقيل : 88 .

3 - ينظر الكتاب : 31/1 ، وشرح التسهيل :234/2 .

4 - ينظر شرح المفصل :44/2 .

5 - ينظر شرح الرضي على الكافية :247/1 .

6 - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف :294/1 .

7 - ينظر الانصاف : 295/1 ، وشرح المفصل :84/2 ، ومنهج السالك :172

8 - ديوانه :66 ، وينظر الكتاب : 32/1 ، والامالي الشجرية :124/2 والانصاف :295/1 ،
وشرح المفصل :84/2 .

وقول الآخر :

وإذا تباع كريمة او تشترى فسواك بائعها وانت المشتري⁽¹⁾

والبيت الذي ذكرناه في قول سيبويه : (ولا ينطق الخ البيت)
وهي نفس الابيات التي أحتج بها ابن مالك على مذهبه ، واحتج ايضاً بما ورد منه
في النثر ، ومنه قول النبي محمد (صلى الله عليه واله وسلم) : ((دعوت ربي الا يسلط
على أمتي عدواً من سوى أنفسهم))⁽²⁾ ، وقوله (صلى الله عليه واله وسلم) : ((ما انتم
في سواكم من الامم الا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الاسود ، و كالشعرة السوداء في
جلد الثور الابيض))⁽³⁾ .

ورد ما استشهد به ابن مالك ، والكوفيون ، لأن ما أنشدوه انما هو جائز عند
البصريين في ضرورة الشعر حيث جوزوا خروج (سوى) عن الظرف في الشعر ، ولم يقع
الخلاف في حال الضرورة قال سيبويه : ((وجعلوا ما لا يجري في الكلام الا ظرفاً بمنزلة
غيره من الاسماء وذلك قول المرار))⁽⁴⁾ .

وأن ما استشهد به ابن مالك من القليل الشاذ في سعة الكلام وحال الاختيار.⁽⁵⁾
اما ما احتجوا به عن بعض العرب من رواية الفراء ، أنهم قالوا : (أتاني سواؤك) ،
فرده الانباري الى انها مما تفرد الفراء به ، وهي رواية شاذة.⁽⁶⁾
وذهب الرماني والعكبري مذهباً آخر ، وهو أن (سوى) تستعمل ظرفاً غالباً وك (غير)
قليلاً ، واختاره ابن هشام مخالفاً ابن مالك.⁽⁷⁾
وحجتهم أنها ظرف غير ملازم للظرفية ، لكثرة تصرفهم فيه في الشعر لما حكاه
الفراء.⁽⁸⁾

ومن المحدثين من ذهب الى ان (سوى) ، قد تكون ظرفاً ، وقد تكون غير ظرف ،
((وليس أصلها أن تكون ظرفاً ، بل معنى الظرفية منقول اليها ، وذلك قولك : (جاءني

1 - ينظر شرح التسهيل : 234/2 ، وشرح ابن الناظم : 128 ، ومنهج السالك : 172 ، وشرح
الاشموني : 483/2 .

2 - صحيح مسلم : 4/ 2215 ، باب الفتن . وهو في الصحاح : ((سألت ربي الا يسلط ...)) .

3 - صحيح مسلم : 201/1 باب (الايمان) ، وينظر شرح التسهيل : 233/2 .

4 - الكتاب : 31/1 .

5 - ينظر الانصاف : 297/1 ، وشرح المفصل : 84/2 .

6 - ينظر معاني القرآن : 73/1 و 217/2 ، والانصاف : 298/2 .

7 - ينظر أوضح المسالك : 72/2 .

8 - ينظر توضيح المقاصد : 111/2 .

رجل سوى زيد) معناه يقوم مقامه ، .. ، وكما انه ليس الكثير فيها ان تقع ظرفاً بل الكثير فيها أن تقع غير ظرف ، وقد تقع ظرفاً ، وتقع استثناء ، و غير استثناء من دون نظر الى معنى المساواة الذي هو أصل معناها ((1).

والمرجح عندي ما اختاره ابن هشام من انها تستعمل ظرفاً غالباً ، و كـ (غير) قليلاً ، وهو ماذهب اليه اكثر النحاة لانه لا يحتاج الى تكلف ، وأن بعضا مما ذكرنا لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر ، كما أن ما استدل به ابن مالك من القليل الذي لم يرد مثله في السعة ، وهو قابل للتأويل (2).

¹ - معاني النحو : 700/2 .
² - ينظر شرح الاشموني : 490/2 ، وحاشية الصبان : 159/2 .

المبحث الخامس

الحال

1- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

قال ابن مالك: (1)

وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ، ولا أمنعه فقد ورد
اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ، فالمذاهب
ثلاثة :-

1- المنع وعليه جمهور البصريين ، معللين ذلك بان ((تعلق العامل بالحال ثان
لتعلقه بصاحبه ، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك
الواسطة ، لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف الجر الى شيئين
فجعلوا عوضاً عن ذلك الاشتراك في الواسطة التزام التأخير ، ومنهم من
عله بالحمل على حال المجرور بالاضافة ، أو بالحمل على حال عمل فيه
حرف جر متضمن استقراراً نحو : (زيد في الدار متكئاً) ((2).

اما ابن الحاجب فقد منع ذلك لأنه لم يسمع من الفصحاء العرب تقديم الحال على
صاحبها المجرور بحرف الجر.(3)

2- التفصيل في ذلك ، هو مذهب الكوفيين ، فقد منعهم تقديم الحال على
صاحبها إذا كان صاحبها ظاهراً مرفوعاً ، او منصوباً ، أو مجروراً ، الا في
صورة واحدة أجازوا فيها تقديم الحال على صاحبها وهي إذا كان صاحب
الحال مرفوعاً ، والحال مؤخراً عن العامل ، فيجوز (جاء راكباً زيد) ، ولا
يجوز (راكباً جاء زيد) ، وأجاز بعضهم التقديم إذا كانت فعلاً نحو : (رأيت
تضحك هنداً).(4)

ومن النحويين من جوزه إذا كان إذا كان حرف الجر زائداً نحو (ما جاء من احد عاقلاً
(ما جاء عاقلاً من احد) ، لان صاحب الحال في هذه الحالة ليس في الحقيقة
مجروراً ، وانما له موقع اعرابي بعلامة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف
الجر الزائد .(5)

1 - متن الألفية : 23 .

2 - ينظر الكتاب : 124/2 ، وشرح التسهيل : 252/2 ، وشرح المفصل : 56/2 ، وشرح ابن
الناظم : 135 ، وشرح الأشموني : 3 / 40 .

3 - ينظر الايضاح في شرح المفصل : 331/1 .

4 - ينظر شرح الرضي على الكافية : 260/1 ، وارتشاف الضرب : 348 / 2 - 349 .

5 - ينظر منهج السالك : 192 .

3- الجواز : وعليه ابو علي الفارسي ، وابن كيسان ، وابن برهان (1) ،
وتبعهم ابن مالك ، مشيراً الى مذهبه بقوله : ((ولا امنعه فقد ورد)) محتجاً
على ذلك بالقياس ، والسماع ، فاما القياس فهو ان (((جالسة) من قولنا :
(مررت بهند جالسة) ، منصوب بـ (مررت) ، وهو فعل متصرف ، ولا
يفتقر في نصبه الحال الى واسطة ، كما لا يفترق اليها في نصب ظرف ، او
مفعول له ، أو مفعول مطلق)) (2) أي : أن المجرور بحرف هو مفعول به
في المعنى فلا يمتنع تقديم الحال عليه ، كما لم يمتنع ذلك في حال المفعول
به ، فالعادل في الحال عو العامل في صاحبها .

واما السماع (3) فنحو قوله تعالى : ((وما أرسلناك الا كافة الناس)) (4)
ومن النظم قول الشاعر :

تسليت طراً عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي (5)
ف (طراً) حال من الضمير المجرور بـ (عل) .

وقول طليحة بن خويلد الاسدي

فان تك انواد اصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغاً بقتل حيال (6)
والشاهد فيه (فرغاً) ، حيث وقع حالاً من (قتل) المجرور .
وقول الآخر :

لئن كان برد الماء هيمان صادياً إلي حبيباً إنها لحبيب (7)
إذ إن (هيمان صادياً) حالان من (الياء) في _ إلي) ، وهي مجرورة .
وقول الآخر :

إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً فمطلبها كهلاً عليه شديداً (8)
والشاهد (كهلاً) حال من (الهاء) في (عليه) وهي مجرورة ايضاً .

1 - ينظر الامالي الشجرية : 280/2 ، وشرح التسهيل : 253/2 ، و شرح ابن الناظم : 135 ،
وشرح الرضي على الكافية : 207/1 .
2 - شرح العمدة : 312/1 ، وينر شرح التسهيل : 255/2 .
3 - شرح العمدة : 312/1 ، وينظر شرح التسهيل : 255/2 .
4 - سبأ : 28 .
5 - ينظر شرح التسهيل : 254/2 ، وأوضح المسالك : 89/2 ، ومنهج السالك : 192 ، وشرح
الاشموني : 42/3 .
6 - ينظر شرح العمدة : 313/1 ، وشرح ابن الناظم : 135 ، وشرح الاشموني : 421/1 .
7 - البيت في ديوان مجنون ليلي : 59 ، والديوان جمع وتحقيق : عبد الستار احمد فراج وهو في
الديوان (حران) بدل هيمان . وفي شرح العمدة : 314/1 ، وشرح ابن الناظم : 135 بلا نسبة .
8 - ينظر شرح الرضي على الكافية : 207/1 ، و اوضح المسالك : 192 ، والبهجة المرضية : 129 .

اما ابن هشام فقد اعترض على مذهب ابن مالك وأن قوله (طراً) في البيت الاول ضرورة ،و أن قوله (كافة) في الاية الكريمة حال من الكاف ، والتاء للمبالغة .(1)

وهو مذهب الزجاج حيث نسر الاية بان المعنى ، وما أرسلناك الا جامعاً للناس بالانذار ، والا بلاغ ، والكافة بمعنى الجامع ،وأيده ابن الشجري.(2)

اما الزمخشري فذهب الى ان (كافة) صفة الارسالة فحذف الموصوف واقبمت الصفة مقامه ،(3)ورد بان العرب لم تستعمل (كافة) الا حالاً وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف الا إذا معتاداً على ذكرها.(4)

وقد احتج ابن هشام على مذهبه ايضاً بأن ما استدل به ابن مالك في الاية الكريمة ، يلزم منه تقديم الحال على صاحبها المجرور بـ (الا) وهو ممتع ، وأنه يؤدي الى تعدي (أرسل) باللام .(5)ولكن هذا الاحتجاج رده الشيخ خالد الازهري .

أما الأول ، فانه ليس ممتنعاً عند الجميع ، وكيف يمتنع ، وقد قال ابن هشام في باب الفاعل في المفعول المحصور بـ(الا) : ((وأجاز البصريون والكسائي ، والفراء ، وابن الانباري تقديمه على العامل ، وأي فرق بين الحال والمفعول لأن الاقتران بـ (الا) يدل على المقصود .

اما الثاني فمردود ايضاً لأن تعدي (أرسل) باللام فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى : ((وارسلناك للناس رسولاً))(6) (7).

وما ذهب اليه ابن هشام أولى ، لأن ما استدل به ابن مالك لم يرد مثله في الكلام ،والاية الكريمة محتملة لأن تكون (كافة) حالاً من (الكاف) ، أي (أرسلناك جامعاً للناس فلا تقديم فيها .

واما الشواهد الشعرية فهي عند الجمهور ضرورة والشعر يجوز فيه ما لا يجوز في سعة الكلام .

1 - ينظر أوضح المسالك : 90/2 .

2 - ينظر الامالي الشجرية : 49/2 .

3 - ينظر شرح التسهيل : 253/2 ، وشرح التصريح : 379/1 .

4 - ينظر شرح التسهيل : 253/2 .

5 - ينظر شرح التصريح : 379/1 .

6 - النساء : من الاية : 79 .

7 - ينظر شرح التصريح : 380/1 .

2- مجيء الحال من المضاف اليه

قال ابن مالك: (1)

ولا تجز حالاً من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله اضيفاً أو مثل جزئه فلا تحيفاً
يأتي الحال من المضاف اليه بشروط ثلاثة .

1- أن يكون المضاف عاملاً في الحال ، نحو قوله تعالى : ((اليه مرجعكم
جميعاً)) (2)، فـ (جميعاً) خال من (الكاف) ، و (الميم) المخفوضة بإضافة
المرجع و (المرجع) هو العامل في الحال .

2- ان يكون المضاف بعضاً من المضاف اليه نحو قوله تعالى : ((أوجب أحدكم
أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه)) (3) ، فـ (ميتاً) حال من الآخر ، وهو
محفوظ بإضافة (اللحم) اليه والمضاف بعضه .

3- أن يكون المضاف كـ بعض المضاف اليه في صحة الاستغناء عنه بالمضاف
اليه ، وذلك قوله تعالى : ((بل ملة إبراهيم حنيفاً)) (4) (5).

وانما اشترطوا هذه الشروط في مجيء الحال من المضاف اليه ((لئلا تتخرم قاعدتهم
وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وصاحبها ، إذا كان مضافاً اليه يكون
معمولاً للمضاف ، والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل ، فاذا كان المضاف
مصدرًا ، أو صفة فالقاعدة مستوفاة ، لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد)) (6).

اما مجيء الحال من المضاف اليه إذا كان المضاف بعضه ، أو كـ بعضه ، والذي
هو موضع الخلاف في مسألتنا هذه ، فقد استدل ابن مالك على الأول بقوله تعالى :
((ونزعنا ما في صدورهم من غل إخواناً)) (7) ، وعلى مجيئه من المضاف اليه إذا كان
كـ بعضه بقوله تعالى : ((أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً)) (8)

وانما حسن ذلك لأنه قد يستغنى بالمضاف اليه عن المضاف ، فلو قيل :

(نزعنا ما فيهم من غل إخواناً) ، و (اتبع إبراهيم حنيفاً) لكان حسناً (9)

1 - متن الألفية : 24 .

2 - يونس : من الآية : 4 .

3 - الحجرات : من الآية : 12 .

4 - البقرة : من الآية : 135 .

5 - ينظر شرح شذور الذهب : 193- 194 .

6 - شرح التصريح : 380/1 .

7 - الحجر : من الآية : 47 .

8 - النحل : 123 .

9 - ينظر شرح التسهيل : 258/2 .

فرده المرادي بان ما استدل به لا حجة فيه لاحتمال كون (اخواناً) منصوباً

على المدح ، و (حنيفاً) حال من ملة ، وذكر على معنى الدين⁽¹⁾

ويبدو أن المرادي في اعتراضه هذا متابع لشيخه ابي حيان إذ قد سبقه الى ذلك مدعيًا ان ابن مالك قد تفرد في إجازة مجيء الحال من المضاف اليه في هاتين الصورتين ، وان ما استدل به ابن مالك يحتمل عدة أوجه من الاعراب ، واذا احتمل ذلك لم يكن في الاستدلال به حجة على إثبات قاعدة كلية إذ مثل هذه القاعدة - وهي مجيء الحال من المضاف اليه ، إذا كان المضاف جزءاً منه ، أو كالجزم - لا تثبت بمثال او مثالين⁽²⁾ . واحتج من ضعف مجيء الحال في مثل هذه الصورة ، لأن الحال لا بد من عامل فيها ، والعامل فيها هو العامل في صاحبها ، ولا يصح ان يعمل المضاف في مثل هذه الحالة لأن عامل المضاف اليه اللام ، او الاضافة ، وكلاهما لا يصح أن يعمل⁽³⁾ . والمختار ما ذهب اليه ابن مالك لامور .

1- ان ما قاله ابو حيان من أن ابن مالك قد تفرد بذلك مردود إذ أن الاخفش قد

سبق ابن مالك في إجازة مجيء الحال من المضاف اليه في هاتين الصورتين

⁽⁴⁾ ، وتبعه ابن مالك وجماعة منهم ابنه⁽⁵⁾ .

وقد نقل ابن الشجري ان الفارسي قد أجاز ذلك⁽⁶⁾ .

2- ما استدل به ابن مالك لا ينكر على قلته ، فلا تنقض قاعدة بقلة الشواهد ،

ولا سيما أن فيها شاهداً من التنزيل والعزير .

3- حسن اعراب (حنيفاً) حال من (ابراهيم) ، لأن المعنى ، نتبع ابراهيم حنيفاً⁽⁷⁾ .

4- ان البعض يجري عليه حكم الكل في اقتضاء العامل له ، فجاز أن يعمل في

الحال ما يعمل في بعض صاحبها ، لتنزله منزلته ، وسريان حكم البعض لا

ينكر لا لغة ، ولا شرعاً ، ولا عقلاً ، فاللغة نحو هذا ، ونحو قوله : (

ذهبت بعض أصابعه) ، وهو كثير⁽⁸⁾ .

1 - توضيح المقاصد : 141/2 .

2 - ينظر منهج السالك : 193 - 194 .

3 - ينظر التبيان في اعراب القران : 66/1 .

4 - ينظر البهجة المرضية : 129 .

5 - ينظر شرح ابن الناظم : 136 .

6 - ينظر الامالي الشجرية : 327/2 .

7 - ينظر التبيان في اعراب القران : 120/1 .

8 - ينظر بدائع الفوائد : 277/1 .

3- تقديم الحال على عاملها الظرف ، أو الجار والمجرور

قال ابن مالك : (1)

وعامل ضمن معنى الفعل لا حروف مؤخرًا لن يعملًا

ك(تلك ، لیت ، وكأن ، وندر نحو (سعيد مستقرًا في هجره)

قد يأتي عامل الحال معنويًا، وهو ما ضمن معنى الفعل لا حروفه كأسماء الإشارة، وحروف التمني، وحروف التشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: (تلك هند مجردة)، و(ليت زيداً اميراً أخوك)، و(كأن زيداً ركباً أسدً)، و(زيد في الدار أو عندك قائماً). (2)

وفي توسط الحال بين المخبر به، والمخبر عنه كأن يكون متوسطاً بين المبتدأ والخبر الجار والمجرور، مذهبان :

الأول / المنع مطلقاً، سواء توسطت الحال بين الجملة ام تقدمت عليها، وسواء كان العامل ظرفاً، او جاراً ومجروراً، وغير ذلك، وهو مذهب جمهور البصريين، (3) وحثهم في المنع أن كلا من الظرف، والجار والمجرور، عامل يضعف عن العمل في معموله المتقدم، لذلك لم يجز تقديم الحال عليه، كما جاز ذلك في الفعل المتصرف، وشبهه، قال سيبويه: ((واعلم أنه لا يقال (قائماً فيها رجل) فان قال قائل: اجعله بمنزلة (راكباً مر زيد)، و(راكباً مر الرجل)، قيل له فإنه مثله في القياس، لأن (فيها) بمنزلة (مر)، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل لأن (فيها) وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل فأجره كما أجرته العرب واستحسنن)) (4).

الثاني / الجواز مطلقاً وهو مذهب الاخفش، وشرطه أن يتقدم المبتدأ على الحال. (5) وعلل النحويون جواز ذلك عند الاخفش بناءً على أن العمل لمتعلق الظرف، أو الجار والمجرور، وهو الاستقرار، لأن التقدير: استقر، ومستقر، وعليه تكون الحال هنا معموله لفعل محقق، أو شبه فعل، ولهذا جاز تقديمها كما جاز ذلك مع الفعل المتصرف وشبهه. (6) وعلل الرضي ذلك بأن الاخفش أجاز ذلك ((بناءً على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز أن يعمل عنده، بلا اعتماد في الظاهر نحو: (في الدار زيد)) (7)

اختار ابن مالك مذهب الاخفش فأجاز ذلك بقلة مستدلاً عليه (1) بقوله تعالى: ((والسماوات مطويات بيمينه)) (2) في قراءة عيسى، والجحدري بنصب مطويات. (3)

1 - متن الألفية: 24 .

2 - ينظر شرح ابن عقيل : 93 .

3 - ينظر توضيح المقاصد : 145/2 ، وشرح التصريح : 285/2 .

4 - الكتاب : 124/2 ، وينظر المقتضب : 169/4 ، والاصول : 265/1 .

5 - ينظر شرح الرضي على الكافية : 204/1 ، وشرح ابن عقيل : 93 .

6 - الايضاح في شرح المفصل : 330/1 .

7 - شرح الرضي على الكافية : 204/1 .

وقوله تعالى: ((وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا))(4) (5)

ويقول النابغة الذبياني :

رهط ابن كوز محقبي أذراعهم فيهم ، ورهط ربيعة بن حذار (6)

وقول الآخر :

بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصر (7)

اما ابن هشام فقد رد مذهب ابن مالك بأن ماورد في بيت النابغة ضرورة وأن (خالصة)، و(مطويات)، معمولان لصلة (ما) ولـ(قبضته)، وأن (السموات) عطف على ضمير مستتر في (قبضته)، لأنها بمعنى (مقبوضة)، لا مبتدأ، و(بيمينه) معمول الحال لاعاملها ((8)

وفي اعراب (مطويات) عدة اوجه، اذ اعربها العكبري خيراً لـ(سماوات)، وبيمينه متلق بالخبر (9).

كما انها اعربت على اختصاص على اضمار فعل تقديره (أعني) (10).

والذي أميل اليه هو مذهب المنع لأمرين:

1- ضعف العامل في العمل، وهذا ما أقره اكثر النحويين.

2- ما استشهد به ابن مالك عد عندهم من النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه، كما

انه قابل للتأويل على غير الجهة التي ذهب اليها ابن مالك (11).

1 - ينظر شرح التسهيل: 262/2.

2 - الزمر: 67.

3 - ينظر البحر المحيط: 440/7.

4 - الانعام: 139 .

5 - ينظر أوضح المسالك: 95/2 .

6 - ديوانه: 121 ، وينظر الامالي الشجرية: 112/1 ، وشرح جمل الزجاجي: 136/1 .

7 - ينظر أوضح المسالك: 94/2 .

8 - أوضح المسالك: 95/2- 96 .

9 - ينظر التبيان في اعراب القرآن: 1114/2 .

10 - ينظر شرح جمل الزجاجي: 336/1..

11 - ينظر شرح جمل الزجاجي: 336/1، وشرح التصريح: 385/1، وحاشية الخصري: 227/1.

المبحث الأول

الضمير

1- معنى الضمير المستتر جوازاً

قال ابن مالك : (1)

ومن ضمير الرفع ما يستتر ك(افعل، أوفق، نغبتبط اذ تشكر)
ينقسم الضمير الى بارز ومستتر، والمستتر الى واجب الاستتار، وجائزه
والمراد بواجب الاستتار: ما لا يحل محله الظاهر، والمراد بجائز الاستتار ما يحل محله
الظاهر (2).

ذكر ابن مالك في هذا البيت أن المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعة:-

1. فعل الامر للواحد المخاطب ك(افعل)، والتقدير (أنت)، وهذا الضمير يجوز ابرازه
لانه لا يحل محله الظاهر، فلا تقول: (إفعل زيد)، فأما (إفعل أنت) ف(أنت) تأكيد
للضمير المستتر في (إفعل) وليس بفاعل ل(افعل) لصحة الاستغناء عنه، فنقول: ()
افعل) فان كان الامر لواحدة، او اثنين، أو لجماعة، برز الضمير نحو (اضربي)، و
(اضربا)، و (اضربوا)، و(اضرين).

2. الفعل المضارع الذي في اوله همزة نحو: أوفق، والتقدير. (أنا) فان قلت أوفق (أنا)
كان تأكيداً للضمير المستتر في (أوفق).

3. الفعل المضارع الذي في أوله نون، نحو (نغبتبط)، أي (نحن).

4. الفعل المضارع الذي في أوله التاء لخطاب الواحد نحو: (تشكر)، أي (أنت)، فان
كان الخطاب لواحدة، ولأثنين، أو لجماعة برز الضمير، نحو (أنت تفعلين)، و(انتما
تفعلان)، و (انتم تفعلون)، و(أنتن تفعلن)⁽³⁾

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير. ومثال جائز
الاستتار: (زيد يقوم) أي: (هو) وهذا الضمير جائز الاستتار، لانه يحل محله الظاهر،
فنقول (زيد يقوم أبوه)، وكذلك كل فعل أسند الى غائب، أو غائبة، نحو: (هند تقوم)، وما
كان بمعناه، نحو (زيد قائم) أي: (هو) (4).

اعترض ابن هشام على تقسيم ابن مالك المذكور للضمير بقوله: ((وهذا التقسيم تقسيم ابن
مالك، وابن يعيش، وغيرهما، وفيه نظر، اذ الاستتار في نحو: (زيد قام) واجب، فانه لا يقال

1 - متن الالفية: 6

2 - ينظر شرح ابن عقيل : 16 ، وأوضح المسالك : 63/1 .

3 - ينظر شرح ابن عقيل : 16

4 - ينظر شرح ابن عقيل : 16 ، وأوضح المسالك : 64/1 .

(قام هو) على الفاعلية، وأما (زيد قام أبوه)، أو (ما قام الأ هو)، فتركيب آخر، والتحقيق ان يقال: ينقسم العامل الى ما لا يرفع الى ضمير المستتر ك(أقوم)، والى ما يرفعه و غيره ك(قام))⁽¹⁾

قال الزمخشري: ((والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم فاللازم في أربعة أفعال (افعل)، (تفعل) للمخاطب، و(أفعل) للمتكلم، و(تفعل) للمتكلمين وغير لازم في فعل الواحد الغائب، وفي الصفات))⁽²⁾

وقد عد الشيخ خالد الازهري مذهب ابن مالك، وابن يعيش، وغيرهما شكلاً وصححه قائلاً: ((والنظر الجيد أن يقال: ما ذهب اليه ابن مالك، وابن يعيش وغيرهما مشكل لانه لا يخلو، إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز ابراز الضمير متصلًا، أو منفصلاً، والاول متعذر، والثاني: مخالف لما أصلوه من القواعد، وهو أنه إذا أمكن الاتصال فلا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى، وليس هذا منه))⁽³⁾

واما قول ابن هشام بأن قول ابن مالك، وابن يعيش في نحو: (زيد قام أبوه) أو (ما قام الا هو) تركيب آخر، فرده الشيخ خالد الازهري ايضاً بأن ذلك يحتمل امرين: احدهما: أن قوله تركيب آخر يوهم ان ابن مالك، وابن يعيش، وغيرهما قائلون بأن نحو: (زيد قام هو) و(زيد قام أبوه) تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه، ولا يظن بهم ذلك، الا أن يقع النظر عن خصوصيته المسند اليه.

والثاني: إنه نفى أن يقال: (قام هو) على الفاعلية، والمنقول عن سيبويه أنه أجاز في (هو) من نحو (مررت برجل مكرمك هو)، أن يكون فاعلاً، وأن يكون توكيداً، وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له، وأبرز الضمير يكون فاعلاً بالاتفاق عند البصريين والكوفيين))⁽⁴⁾

ويبدو أن ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش هو الصواب إذ إن قول الناظم بالجواز لا يعني صحة بروزه، إذ لا يقال: (قام هو) على الفاعلية، لأن المستتر مطلقاً لا ينطق به أصلاً لأنه أمر عقلي، وحينئذ تسمية هذا جائزاً، ومقابله واجباً مجرد اصطلاح لا مشاحة فيه⁽⁵⁾

وقد اكد الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، أن وجه اعتراض ابن هشام على ابن مالك، أنه فهم من قوليهما أن ((المستتر جوازاً ما يخلفه الظاهر، أو الضمير المنفصل، أن

1 - ينظر أوضح المسالك : 64/1 .

2 - المفصل : 19/2 .

3 - شرح التصريح : 102/1

4 - شرح التصريح : 102/1 .

5 - حاشية الخصري : 73/1 .

أحدهما يخلفه في تأدية معناه وليس هذا بمرادهما، بل مرادهما أن أحدهما يخلف المستتر جوازاً في رفع العامل إياه، وإن لم يكن المعنى واحداً، وبهذا ينحل اعتراضه ويصير موافقاً لما ذكر أنه التحقيق⁽¹⁾

ومما يؤكد صحة مذهب ابن مالك وابن يعيش أن ابن هاشم قد وافقهما في هذا التقسيم في كتابة شرح قطر الندى .⁽²⁾

2- فصل الضمير ووصله في باب (خلت)

قال ابن مالك :⁽³⁾

كذلك خلتيه واتصالاً أختار غيري اختار الانفصالاً

إذا وقع الضمير مفعولاً ثانياً لـ(ظن)، أو إحدى أخواتها، فالمختار عند سيبويه الانفصال قال: ((وتقول: حسبتك إياه، وحسبتي إياه لأن حسبتيه، وحسبتك، قليل في كلامهم، وذلك لأن (حسبت) بمنزلة (كان)، إنما يدخلان على المبتدأ، والمبني عليه فيكونان في الاحتياج على حال))⁽⁴⁾.

وهو اختيار أكثر النحويين، لأن الضمير في الاصل خبر فحقه الانفصال⁽⁵⁾.

أما ابن مالك فقد جوز في الالفية الأمرين، وهما الانفصال والاتصال، واختار الاتصال، وهو اختيار الرماتي وابن الطراوة⁽⁶⁾

تتبع المرادي إلى مذهب ابن مالك في الالفية وعد ما ذهب إليه اضطراراً لأنه قد وافق سيبويه في (التسهيل)⁽⁷⁾ في اختيار الانفصال في باب (خلت)⁽⁸⁾.

أما في شرح التسهيل فقد فرق بين (كان) و(ظن)، إذ اختار الفصل في باب (ظن)، والوصل في باب (كان)⁽⁹⁾، وفرق بين ذلك، لأن الضمير في باب (خلت) ((حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء (كنته) فانه خبر في الاصل، ولكنه شبيه بـ(هاء) (ضربته) في انه لم يحجزه عن الفعل منصوب آخر الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل، فكأن

1 - هداية السالك : 64/1 ، هامش رقم (1) .

2 - ينظر شرح قطر الندى : 136 .

3 - متن الالفية : 6 .

4 - الكتاب : 365/2 .

5 - ينظر المفصل : 24/2 ، والايضاح في شرح المفصل : 466/1 ، وشرح ابن عقيل : 17 ، وفتح الرب المالك : 120/1

6 - ينظر اوضح المسالك : 72/1 .

7 - ينظر التسهيل : 27 .

8 - ينظر توضيح المقاصد : 145/1 .

9 - ينظر شرح التسهيل : 151/ 1 .

الفعل مباشر له فكان مقتضى هذا الا انفصل كما لا انفصل (هاء) ضربته، الا انه أجزى الانفصال به مرجحاً لا راجحاً خلافاً لسيبويه⁽¹⁾ .

والراجح ما اختاره سيبويه وهو الانفصال في باب (خلت)، وهو ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل، لأن الكثير من الوارد عن العرب هو الانفصال ولم يسمع في كلامهم (خلتكه)، او (كنته) الا القليل على ما رواه سيبويه وهو المشافه لهم⁽²⁾ .
واما الاضطراب الذي اشار اليه المرادي فلا يعد اضطراباً لأنه قد يكون ابن مالك قد صحح ما وقع في الالفية فاختر الانفصال في شرح التسهيل لأنه هو الكثير كما ذكرنا ذلك، أو أن سبب هذا الاضطراب يرجع الى أن الانفصال والاتصال كليهما واردان عن العرب فمثال الاتصال قول الشاعر :

بلغت صنع امرئ ير إخالكه إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا⁽³⁾

ومن الانفصال قول الآخر :

أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والاحن⁽⁴⁾

1 - شرح التسهيل : 150 / 1 ، وينظر توضيح المقاصد : 145/ 1 ، وهمع الهوامع : 164/1 ، وحاشية ياسين : 108/1 .

2 - ينظر شرح ابن عقيل : 17 .

3 - ينظر شرح التسهيل : 152/1 ، وشرح التصريح : 108/1 .

4 - ينظر شرح التسهيل : 151/1 ، وأوضح المسالك : 71/1 .

المبحث الثاني الحروف العاملة عمل (ليس) اعمال (لا) أكثر من اعمال (إن)

قال ابن مالك⁽¹⁾:

في النكرات أعملت ك (ليس)، (لا) وقد تلي (لات)، و(إن) ذا العملا

نص ابن مالك على أن اعمال (لا) أكثر من اعمال (إن)، فخالفه المرادي ذاهباً الى أن العكس أقرب الى الصواب⁽²⁾.

وفي اعمال هذين الحرفين خلاف.

فأما (لا)، فمذهب سيبويه⁽³⁾، وطائفة من البصريين⁽⁴⁾، والفراء⁽⁵⁾، إنها تعمل عمل (ليس) محتجين بقول سعد بن مالك:

من صد عن نيرانها
فأنا ابن قيس لا براح⁽⁶⁾

وقد ذكر الشيخ خالد الأزهرى⁽⁷⁾ أن المبرد لا يعملها عمل (ليس) والصواب أن المبرد قد نص على انها تعمل عمل (ليس) قال: ((وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة))⁽⁸⁾.

وأما الزمخشري فقد ذهب الى أن عملها عمل (ليس) قليل⁽⁹⁾، وعده ابن هشام مخصوصاً بالشعر⁽¹⁰⁾.

ومن اعمالها فقد شرط لأعمالها أربعة شروط⁽¹¹⁾:

1- ان يتقدم اسمها على خبرها.

2- ألا ينتقض نفيها ب (ألا).

3- ألا يفصل بينها وبين اسمها.

1 - متن الألفية: 12.

2 - ينظر توضيح المقاصد: 1 / 323.

3 - ينظر الكتاب: 296/2.

4 - ينظر المقتب: 382/4، وشرح التصريح: 199/1.

5 - ينظر معاني القرآن: 43/2.

6 - ينظر الكتاب: 296/2، ومغني اللبيب: 464/1.

7 - ينظر شرح التصريح: 199/1.

8 - ينظر المقتضب: 382/4.

9 - ينظر المفصل: 92/1.

10 - ينظر مغني اللبيب: 464/1.

11 - ينظر شرح ابن عقيل: 45، وشرح المفصل: 109/1، وارتشاف الضرب: 110/2.

4- أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

وذهب الأخفش الى انها غير عاملة⁽¹⁾، وجعله ابن الحاجب⁽²⁾ سماعياً، وتبعه الجامي، وعلل اهمالها بنقصان شبهها بـ(ليس)، لأنها للنفي مطلقاً و(ليس) لنفي الحال⁽³⁾.
وأيد الرضي ابن الحاجب قائلاً: ((ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوباً كخبر (ما)، و(ليس)، وهي في نحو: (لا براح)، ...، الأولى ان يقال هي التي في نحو: (لا اله)، أي (لا) التبرئة، الا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة نحو: (لا حول ولا قوة))⁽⁴⁾.

في حين ذهب الزجاجي⁽⁵⁾ مذهباً آخر وهو أنها تعمل في الاسم خاصة وأن خبرها مرفوع، ورد بقول الشاعر:

تغز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا⁽⁶⁾

ونقل أبو حيان أن اعمال (لا) عمل (ليس) غير مخصوص بلغة معينة إلا ما نقله صاحب المغرب (المطرزي)⁽⁷⁾، إذ ذكر أن بني تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها⁽⁸⁾.

واما (إن)، فقد اجاز الكسائي، وأكثر الكوفيين، وطائفة من البصريين، ومنهم ابن السراج، وأبو على الفارسي، وابن جني⁽⁹⁾، مستدلين على ذلك بقراءة سعيد بن جبير⁽¹⁰⁾: ((إن الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم))⁽¹¹⁾، والقراء المشهورة: ((إن الذين تدعون من دون الله عباداً امثالكم))⁽¹²⁾

ومن النثر⁽¹³⁾: (إن ذلك نافعك ولا ضارك)، و(إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية)، ومن النظم قول الشاعر:

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين⁽¹⁾

- 1 - ينظر شرح التصريح: 199/1، وهمع الهوامع: 125/1/1.
- 2 - ينظر شرح الرضي على الكافية: 112/1، وحاشية الصبان: 254/1.
- 3 - ينظر حاشية الصبان: 254/1.
- 4 - شرح الرضي على الكافية: 112/1.
- 5 - ينظر الجمل: 237-238، ومغني اللبيب: 464/1.
- 6 - ينظر شرح التسهيل: 359/1، ومغني اللبيب: 464/1.
- 7 - هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرز، ابو الفتح، له عدة مؤلفات منها، شرح المقامات وكتاب المغرب في شرح المعرب، قرأ على الزمخشري، والموفق خطيب خوارزم، توفي سنة 610هـ، وتنظر ترجمته في بغية الرعاة: 311/2.
- 8 - ينظر منهج السالك: 65.
- 9 - ينظر الأصول: 285/1، وشرح ابن عقيل: 45، وارتشاف الضرب: 109/2، ومغني اللبيب: 57/1، وشرح التصريح: 201/1.
- 10 - ينظر المحتسب: 270/1، والجنى الداني: 230.
- 11 - الأعراف: 194.
- 12 - ينظر معجم القراءات القرآنية: 430/2.
- 13 - ينظر الجنى الداني: 230، وهمع الهوامع: 124/1.

أما المبرد وسيبويه فقد اختلف النقل عنهما ، فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد (2) ، وعكس ذلك النحاس .

ونقل ابن هشام انها غير عاملة عند سيبويه والفراء ، وعاملة عند الكسائي ، والمبرد ، وهي عنده - ابن هشام - لغة أهل العالية (3) .

اما سيبويه فالظاهر أنه منع اعمالها ، وقد أثبت ذلك الدكتور حسام النعيمي قال : ((ولم يصرح انها عاملة وكل ما في الامر أنه ذكر أنها مثل (ما) في معنى (ليس) ، فكذلك (إن) في معناها ، والكلام منصب على المعنى لا على العمل ، ولو كان يذهب الى إعمالها لاورد لها أمثلة و شواهد ... والذي أرجحه أنه أراد معنى النفي ، ولم يرد العمل ، فهي عنده غير عاملة عمل (ليس)))(4)

وعبارة سيبويه في هذا الموضوع : ((وتكون في معنى (ما) قال الله عز وجل :)) ان الكافرون الا في غرور (5)((6)

اما المبرد ، فقد صرح بأنها تعمل عمل (ليس) ، اذ قال : ((وتكون في معنى (ما) تقول : ان زيد منطلق - أي ما زيد منطلق - وكان سيبويه لا يرى فيها الرفع الخبر ، لانها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ،... وذلك مذهب بني تميم في (ما) وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ(ليس)، كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول ، لانه لا فصل بينها وبين (ما) في المعنى ، وذلك قوله : ((إن الكافرون الا في غرور))(7) وممن تابع سيبويه في عدم إعمالها الرمانى (8) ، وابن يعيش (9) .

على أن من النحاة من خص إعمالها بالشعر ، ومنهم ابن عصفور (10) ، فهو لا يجيز اعمالها في الكلام لانها غير مختصة ، وهو مردود بما ورد في قول العرب : ((إن أحد خيراً من إحد الا بالعافية)) .

ونص بعض النحاة كابي حيان ، وابن هشام، على أن إعمال (إن) خاص بلغة أهل العالية ، فهي تعمل عندهم مثراً ونظماً (1)

1 - ينظر شرح ابن الناظم : 61 ، وشرح ابن عقيل : 45.

2 - ينظر شرح التصريح : 201/1 .

3 - ينظر مغني اللبيب : 57/1 .

4 - النواسخ في كتاب سيبويه : 66 .

5 - الملك : 20 .

6 - الكتاب : 152/3 .

7 - المقتضب : 362/2 .

8 - ينظر معاني الحروف : 75 .

9 - ينظر شرح المفصل : 113/8 .

10 - ينظر المقرب : 105/1 .

نخلص من كل ذلك الى انه يمكن ان يقال : إن اعمال (لا) و (ان) إعمال (ليس) ثابت
فقد وجد ذلك في الشعر والنثر .
اما السبب الذي جعل ابن مالك يرى أن اعمال (لا) اكثر من اعمال (ان) ، فقد يكون
راجعاً - كما يرى السيوطي - الى امرين⁽²⁾ :-
الاول / النظر الى من جوز الاعمال ، فان الجمهور من البصريين جوزوا اعمال (لا)
(، ومنعوا اعمال (ان) وعزي المنع الى سيبويه .
الثاني / النظر الى اللغات ، فان اعمال (ان) لغة اهل العالية ...، وقد تقدم في كلام ابي
حيان ان اعمال (لا) لا يختص باللغة .

1 - ينظر ارتشاف الضرب : 109/2 ، وأوضح المسالك : 208/1 ، وشرح التصريح :

201/1

2 - النكت على الالفية : 1 / 440 .

المبحث الثالث

الاشتغال

1- تسوية (إن) بـ (حيثما) في جوب نصب المشغول عنه بعدهما

قال ابن مالك :⁽¹⁾

والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل ك(إن) و (حيثما) الاشتغال ان يتقدم اسم، ويتاخر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل، بحيث لو فرغ من ذلك المعمول، وسلط على الاسم الاول لنصبه نحو: (زيداً ضربته)، فلو حذف الهاء، وسلطت (ضربت) على (زيد)، لقيل: (زيداً ضربت)، ويكون (زيداً) مفعولاً مقديماً. (2) .

والاوجه الواردة في الاسم المشغول عنه عند النحاة خمسة:-

- 1- وجوب النصب .
 - 2- جوب الرفع .
 - 3- جواز الامرين ويترجح فيه النصب .
 - 4- جواز الامرين والرفع ارجح .
 - 5- جواز الامرين على السواء .⁽³⁾
- وفي بيت الالفية المذكور سابقاً، اشار ابن مالك الى وجه وجوب النصب، وذلك اذا ولي الاسم السابق شيئاً يختص بالفعل، كأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، نحو: (ان زيدا ضربته فاكرمه)، (حيثما زيدا لقيته فاكرمه).⁽⁴⁾
- ولا يقع الاشتغال عند النحاة بعد ادوات الشرط، والاستفهام، الا في الشعر، اما في الكلام، فلا يليها الا صريح الفعل، الا اذا كانت اداة الشرط (اذا) مطلقاً، او (ان) والفعل ماضٍ او مضارعاً منفيً بـ (لم) فيقع في الكلام .⁽⁵⁾
- قال صاحب الكتاب : ((واعلم ان حروف الجزاء يقبح ان تتقدم الاسماء فيها قبل الافعال ، وذلك لانهم شبهوها بما يجزم مما ذكرنا ، الا ان حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ، لان حروف الجزاء يدخلها فعل ، ويفعل ، ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الاسماء ، ... ويجوز الفرق في الكلام في (إن) اذا لم تجزم في اللفظ ، نحو قوله :

1 - متن الالفية : 18 .

2 - ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى : - 245 .

3 - ينظر شرح ابن عقيل : 72 .

4 - ينظر توضيح المقاصد : 38/2 .

5 - ينظر شرح الاشموني : 244/2 .

• عاود هراة وان معمورها خرباً*

فان جزمتم ففي الشعر، لانه يشبه بـ (لم) ... وانما جاز هذا في (إن) لانها اصل الجزاة ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز اضمار الفعل فيها حين قالوا: (ان خيراً فخير، وان شراً فشر) (1)

وفي ضوء ما ذهب اليه النحاة فقد انتقد ابن هاشم تسوية ابن مالك بين (إن)، و (حيثما) قائلاً: ((وتسوية الناظم بين (إن)، و (حيثما) مردودة))²

وما رآه ابن هاشم صحيح، الا أن تسوية الناظم بين (إن)، و(حيثما) لا من جميع الوجوه، بل في وجوب النصب، حيث وقع الاشتغال بعدها، أعم من كونه في شعر، أو نثر، أو في مطلق الاختصاص بالفعل، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر، وعبارة الناظم لا تقتضي غير ذلك، فلا يرد أن جميع الأدوات لا يليها في النثر الا صريح الفعل، فالاشتغال خاص بالشعر، وبـ (إذا) مطلقاً⁽³⁾.

2- قسم وجوب الرفع بعد (إذا) الفجائية

قال ابن مالك : (4)

(وإن تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه أبدا)

سبق أن بينا الاشتغال وحده، والوجه الواردة في الاسم المشغول عنه، وبعد أن ذكر ابن مالك، الوجه الذي يختار فيه النصب، اشارة هنا الى القسم الثاني وهو قسم وجوب الرفع.

فيجب رفع الاسم المشتغل عنه بعد أداة مختصة بالابتداء كـ (إذا) التي للمفاجأو نحو: (خرجت فاذا زيد يضربه عمرو)، برفع (زيد)، ولا يجوز نصبه لان (إذا) هذه لا يقع بعدها الفعل لا ظاهراً، ولا مقدرأ⁽⁵⁾.

اما ابن الحاجب فلم يذكر هذا القسم (وجوب الرفع) في باب الاشتغال⁽⁶⁾ ووافقه ابن هشام مخالفاً ابن مالك قائلاً: ((ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسألة (إذا) الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب عليها وكلام الناظم يوهم ذلك))⁽⁷⁾.

1 - الكتاب : 112/3- 113

2 - أوضح المسالك : 5/2

3 - ينظر حاشية الصبان : 75/2 ، وحاشية الخصري : 257 /1 .

4 - متن الالفية : 18 .

5 - ينظر شرح ابن عقيل : 73.

6 - ينظر شرح الوافية نظم الكافية : 280 .

7 - أوضح المسالك : 11/2 .

وذكر ذلك ابن هشام ايضاً في حواشيه على الالفية قائلاً: بأن ابن الحاجب قد اصاب كل الاصابة حيث لم يذكر هذا القسم لانه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال⁽¹⁾ لان من شرط الاشتغال ان يصح تأثر السابق بالعامل وما اختص بالابتداء وهو (إذا) لا يصح تقدير الفعل بعده، وماله صدر الكلام يمنع عمل ما بعده فيما قبله⁽²⁾ .

بيان الخلاف في ذلك هو ما عرفناه من حد الاشتغال وأن من شرطه أن يكون الاسم المتقدم بحيث اننا لو فرغنا العامل المتأخر عنه المشتغل بضميره لانتصب ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر نحو: زيداً ضربته فلو حذفنا الضمير من (ضربت) لقلنا (زيداً ضربت) وكان (زيداً) مفعولاً مقديماً لـ (ضربت) ، وهذا ممتنع في مسألة (إذا) ، لاننا لو حذفنا الضمير في نحو : (خرجت فاذا زيد يضربه عمرو) ، لم ينتصب (زيد) بالفعل المتأخر ، ولا بفعل آخر يفسره المذكور ، فلا يصدق عليه حد الاشتغال لأن (إذا) المفاجأة لا يليها فعل بل يليها اسم⁽³⁾ ، فتكون المسألة من باب المبتدأ والخبر لامن باب الاشتغال ، قال سيبويه : ((ول (إذا) موضع اخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه ، تقول نظرت فاذا زيد يضربه عمرو) ، لانك لو قلت : (نظرت فاذا زيد يذهب) لحسن))⁽⁴⁾ .

وأيد ابن هشام الشيخ خالد الأزهرى⁽⁵⁾ ومن المحدثين الدكتور فاضل السامرائي⁽⁶⁾ ، والدكتور مهدي الخزرجي ، وهذا الاخير ذهب الى ان ما مثلو به في قسم وجوب الرفع صحيح لاغبار عليه ، ولكن مثل هذا يقتضي ان لا يبحث في باب الاشتغال و ذهب الى أن بابه هو الجملة الاسمية وكل ما فيه أنه مثال لما يجب فيه الرفع،

وأن النحاة ذكروا لتتميم باقي الاوجه المحتملة في الاسم المشغول عنه، فحشروا هذا القسم في هذا الباب حشراً⁽⁷⁾ .

ومثلما أيد هؤلاء النحاة ابن هشام فقد وقف الفريق الاخر من النحاة مدافعين عن ابن مالك في ذكره لهذا القسم كـ (السيوطي) الذي اعتذر لابن مالك بأنه قد ذكر هذا القسم مضطراً لانه لم يذكر في الالفية ضابط الاشغال ،ولا شروطه فلم يكن من ذكر هذا القسم بد ليعلم امتناع النصب على الاشتغال فيه. فكان الاولى بابن مالك ان يصدر الباب بضابط وعلى ذلك يخرج هذا القسم كما فعل في التسهيل⁽⁸⁾ (1)

- 1 - ينظر النكت على الالفية : 578 – 579 .
- 2 - تنظر حاشية السجاعي : 75 .
- 3 - ينظر توضيح المقاصد : 38/2 ، وحاشية الصبان : 75/2 ، وهداية السالك : 5/1 ، هامش
- 4 - الكتاب : 107/1 ، وينظر المقتضب : 178/4
- 5 - ينظر شرح التصريح : 303/1 .
- 6 - ينظر معاني النحو : 552/1
- 7 - ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : 173 .
- 8 - ينظر النكت على الالفية : 579/1 .

ومنهم الشيخ ياسين، والشيخ الصبان اللذان ذهبا الى ان ذلك من باب الاشتغال ((الان العامل في حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق ، وان عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد (اذا) ، أو (ما) ، أو (هل) ، أو غير ذلك ، فانتفاء المانع شرط للنصب لا لمطلق الاشتغال))⁽²⁾ .

1 - ينظر التسهيل : 80 .
2 - حاشية ياسين : 303/1 ، وينظر حاشية الصبان : 75/2 .

المبحث الرابع

حروف الجر

حذف حرف الجر مع (أن) و (أن) عند أمن اللبس

قال ابن مالك : (1)

وعد لازماً بحرف جر وان حذف فالنصب للمنجر

نقلاً وفي (أن) ، و (أن) يطرد مع أمن لبس كـ (عجبت أن يدوا)

يصل الفعل المتعدي الى مفعوله بنفسه اما الفعل اللازم فانه يتعدى الى المفعول

بحرف جر ، نحو : (عجبت من ذهابك) ، ونحو : (مررت بزيد) .

وقد يحذف حرف الجر فيصل الفعل الى مفعوله بنفسه كما في قول الشاعر

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي أنن حرام⁽²⁾

بنصب (الديار) ، بعد حذف حرف الجر منه ، والحذف في هذا الموضع نوعان :

مقصود على السماع ، ومطرود في القياس

فالسماعي منه ما هو مخصوص بالضرورة ، ومنه ما هو وارد في السعة فالمخصوص

بالضرورة ما جاء في قول الشاعر :

أليت حب العراق الدهر اطعمه والحب يأكله في قرية السوس⁽³⁾

أراد : اليت على حب العراق .

واما الوارد في السعة فنحو : (شكرت له) ، و (شكرته) ، ونصحت له) و

نصحته) .

اما حذف حرف الجر قياساً ، فان مذهب الجمهور أنه لا يقاس الا مع (أن) و

(أن) .

ومذهب الاخفش أنه يجوز الحذف مع غير (أن) ، (أن) بشرط تعيين الحرف ،

ومكان الحذف نحو : (بريت القلم بالسكين) ، فيجوز عنده حذف الباء فنقول : (

بريت القلم السكين)⁽⁴⁾

1 - متن الألفية: 19 .

2 - قائله جرير ، ينظر ديوان : 98 وورد في الديوان برواية اخرى وهي : اتمضون الرسوم

ولم تحبوا كلامكم علي إذن حرام ، ينظر شرح ابن الناظم : 101 ، وشرح ابن عقيل : 76 .

3 - قائله المتلمس في شرح شواهد المغني ، ص 294- 295 ، الشاهد رقم 135 و ينظر شرح

ابن الناظم : 101 ، وأوضح المسالك : 17/2 .

4 - ينظر شرح الرضي على الكافية : 273/2 ، والمقرب : 115/1 ، وشرح الاشموني

270/2 ، وهمع الهوامع : 169/1 .

وعلى كل حال فان مذهب ابن مالك كمذهب الجمهور أنه يحذف حرف الجر قياساً مع (أن) و (أن) بشرط أمن اللبس ، فان حصل لبس فانه لا يجوز الحذف كما في : (رغبت ان يكون كذا) ، لانه لا يدري هل المراد : رغبت في أن يكون ، او عن أن يكون ، والمرادان متضادان فيمتنع الحذف في مثل هذا (1) .

اعترض ابن هشام على مذهب ابن مالك في اشتراط أمن اللبس في الحذف مع (أن) ، و (أن) ، لانه قد يحذف حرف الجر مع (أن) ، و (أن) دون اشتراط أمن اللبس ، مستدلاً على ذلك بقوله تعالى : ((وترغبون أن تنكحوهن)) (2) (3) فحذف حرف الجر مع ان المفسرين اختلفوا في المراد (4) .

وأجاب المرادي عن ذلك الحذف بجوابين :

أحدهما : ان يكون حذفهما اعتماداً على القرينة الرافعة للبس .

الثاني : أن يكون الحذف لقصد الايهام ، وهو أن يرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ، ومالهن ، ومن يرغب عنهن لدماמתهن وفقرهن (5) .

واجاب الدماميني بأن المفسرين انما اختلفوا في المقدر بسبب اختلافهم في سبب نزول الاية (6) .

1 - ينظر شرح التسهيل : 80/2 - 81 ، وشرح ابن عقيل : 76 .

2 - النساء / من الاية : 127 .

3 - ينظر اوضح المسالك : 19/2 .

4 - ينظر الكشف : 567/1 .

5 - ينظر توضيح المقاصد : 51/2 ، وشرح الاشموني : 270/2 - 271 .

6 - ينظر المنهل الصافي : 392/1 .

2- مجيء الكاف اسماً في الاختيار

قال ابن مالك⁽¹⁾:

شبه بكافٍ، وبها التعليل قد يعنى، وزائداً لتوكيد ورد
واستعمل اسماً، وكذا (عن)، و(على) من اجل ذا عليهما (من) دخلا
الكاف من حروف الجر، وتأتي لمعان عدة منها:
1- التشبيه: نحو (زيد كالأسد).

2- التعليل: وفيه خلاف، أثبتته قوم، ونفاه الأكثرون، وقيده بعضهم بأن تكون الكاف
مكفوفة ب(ما) نحو قولهم: (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه)، وجوزه بعضهم مع
المجردة من ما نحو قوله تعالى: ((وي كأنه لا يفلح الكافرون))⁽²⁾، وفي المقرونه
ب (ما) الزائدة كما في المثال، وب(ما) المصدرية نحو قوله تعالى: (وأذكروه كما
هداكم))⁽³⁾.

3- أن تأتي زائداً للتوكيد، نحو قوله تعالى: ((ليس كمثله شيء وهو السميع
العليم))⁽⁴⁾ أي لتوكيد اللفظ والتقدير: ليس كمثله شيء⁽⁵⁾.
ومنه، قول رؤبة:

* لواحق الاقرباب فيها كالمق *⁽⁶⁾

أي: فيها المقق.

ومن الحروف التي تأتي اسماً، والتي أشار إليها ابن مالك في البيتين السابقين
(الكاف) و(عن)، و(على)، واحتج لهذين الأخيرين بدخول حرف الجر عليهما⁽⁷⁾. نحو قول
الشاعر:

1 - متن الألفية: 26.

2 - القصص: 82.

3 - البقرة: 198.

4 - الشورى: 11.

5 - ينظر مغني اللبيب: 35/1، وشرح الأشموني: 294/3-295.

6 - ينظر اسرار العربية: 263، وشرح التسهيل: 39/3، وشرح ابن عقيل، : 100، واللواحق :
الضوامر من الخيل، والاقرباب: جمع قرب بضم القاف والراء وهي من الشاكلة الى مراق البطن،
والمقق: الطول الفاحش وفيه رقة، ينظر شرح الشواهد اللغوية: 255/2، الشاهد رقم 420.

7 - ينظر الكتاب: 420/1، ومعاني الحروف: 94، 95، واسرار العربية: 254.

ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة وأمامي⁽¹⁾
وقول الآخر:⁽²⁾

غدت عليه بعدما تم ظموها
تصل وعن قيض بزبزاء مجهل⁽³⁾
وتكون الكاف اسماً كذلك بمعنى (مثل) في نحو قول العجاج⁽⁴⁾:
* يضحكن عن كالبرد المنهم *⁽⁵⁾
وقول الأعشى:

اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والفنل⁽⁶⁾
وقول الآخر وهو خطام المجاشعي:
* وصالبات ككما يؤثفين *⁽⁷⁾

فـ(الكاف) في هذه المواضع اسم بدليل دخول حرف الجر عليها، وكل هذا عند
سيبويه، والجمهور، إنما هو مخصوص بالشعر دون النثر⁽⁸⁾.
أما الأخفش، فقد اجاز مجيؤها اسماً في سعة الكلام، وتبعه الفارسي، والجزولي،
واختاره ابن مالك⁽⁹⁾، محتجين على ذلك بكثرة وروده في النظم، إذ جاءت الكاف مبتدأ بها،
وفاعلة، ومجرورة بحرف الجر، وبالأضافة⁽¹⁰⁾.
فمثال مجيئها مبتدأ قول الشاعر:
بنا كالجوى مما يخاف وقد نرى
شفاء القلوب الصاديات الحوائم⁽¹⁾

- 1 - ينظر شرح ابن عقيل: 100، وهو في مغني اللبيب: 299/1، وشرح التصريح: 19/2،
منسوب الى قطري الخارجي.
- 2 - ينظر الجمل 61، ومعاني الحروف 107، ونسب في شرح الشواهد للعيني: 129/2، وشرح
التصريح: 19/2 الى مزاحم بن الحارث العقيلي.
- 3 - (تصل) تصوت من جوفها من شدة العطش، و(قيض): القشر الأعلى من البيض، و(زبزاء)،
البيداء صفة لـ (قيض) وهي الفلاة تبيد من سكنها، و(المجهل) القفر الذي ليس فيه علامة يهتدى
بها، ينظر شرح الشواهد للعيني: 129/2، الشاهد رقم (421).
- 4 -نسب الى العجاج ولم أجده في ديوانه، ينظر اسرار العربية: 256، والجنى الداني: 132،
ومغني اللبيب: 361/1، وشرح التصريح: 18/2.
- 5 - (المنهم) الذائب، وهنا يصف نسوة بانهن يضحكن عن اسناد كالبرد (حب المطر) الذائب لطافة
ونظافة، ينظر شرح الشواهد للعيني: 225/2، الشاهد (421).
- 6 - ديوانه: 48، وينظر معاني الحروف: 47، وشرح جمل الزجاجي: 478/1 و (الشطط): الجور
والظلم، ومجاوزة القدر في كل شي، لسان العرب مادة (شطط).
- 7 - ينظر الكتاب: 408/1، وشرح المفصل: 42/8.
- 8 - ينظر الكتاب: 408/1، وشرح المفصل: 42/8، وشرح حمل الزجاجي: 477/1، وشرح
الرضي على الكافية: 345/2.
- 9 - ينظر الجنى الداني: 132، وشرح الرضي على الكافية: 343/2، ومغني اللبيب: 361/1، وهمع
الهوامع: 31/2.
- 10 - ينظر شرح التسهيل: 39/3.

ومثال مجيئها فاعلة قول الاعشى:

كالطعن يهلك فيه الزيت والقتل

اتنتهون ولن ينهي ذوي شطط

ومثالها مجرورة بحرف الجر قول الشاعر⁽²⁾:

بكا للقوة الشغواء جلت فلم أكن

لأولع إلا بالكمي المقنع⁽³⁾

وعلى ذلك يجوز عندهم أن تأتي اسماً في الكلام، فيقال: (زيد كالأسد)، فتكون الكاف في موضع رفع، و(الأسد) مخفوضاً بالإضافة⁽⁴⁾. وكذلك يجوز ان يقال (مررت بزيد كالأسد)، فتكون الكاف في موضع نصب على الحال من زيد⁽⁵⁾.

وجعل الزمخشري الضمير المجرور في قوله تعالى: ((إني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير فانفخ فيه فيكون طيراً بأذن الله))⁽⁶⁾، راجعاً الى الكاف في (كهيئة الطير)، أي: فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور حياً⁽⁷⁾.

أما ابو حيان فقد اجاز ذلك في الكلام، ولكن على قلة لأنه تصرف فيها بكثرة ورودها فاعلة، واسماً ل(كان)، ومفعولة، ومبتدأة، وهكذا شان الأسماء المتصرفة ينقلب عليها وجود الأسناد والإعراب⁽⁸⁾.

اما ابن مضاء فقد نسب اليه انه ذهب الى ان الكاف اسماً أبداً بمعنى (مثل)، وما هو بمعنى اسم فهو اسم⁽⁹⁾

اختار ابن هشام مذهب من جوز مجيئها اسماً في الشعر فقط دون النثر مخالفاً في ذلك ابن مالك⁽¹⁰⁾.

وأحتج المانعون لمجيئها اسماً في سعة الكلام بالسماع بأمر منها:

1- ورود ذلك في الشعر دون النثر، فاختص به، وما جاء منه في النثر تقرر فيه الحرفية، والدليل على حرفيتها انهم يصلون بها الاسم الموصول فتقول: (جاءني الذي كزيد، فيصلون الموصول بالكاف، والاسم المجرور بها في فصيح الكلام كما يصلونه بسائر المجرورات.

1 - ينظر شرح التسهيل: 40/3، وهمع الهوامع: 31/2.

2 - ينظر شرح التسهيل: 39/3.

3 - (الشغواء): الغارة الشغواء التي تأتي من كل جانب، و(الكمي): هو المستتر بالدرع والبيضة، و(المقنع) الذي على رأسه بيضة، ينظر شرح الشواهد للعيني: 225/2، الشاهد رقم (422).

4 - ينظر مغني اللبيب: 361/1، وهمع الهوامع: 31/2.

5 - ينظر معاني الحروف: 47.

6 النساء: 49.

7 - ينظر الكشاف: 431 / 1، ومغني اللبيب: 361/1.

8 - ينظر ارتشاف الضرب: 437/2، وهمع الهوامع: 31/2.

9 - ينظر توضيح المقاصد: 207/2، وهمع الهوامع: 31/2، ولم اجد رأيه (ابن مضاء) في كتاب الرد على النحاة.

10 - ينظر اوضح المسالك: 147/2 .

2- لا يجوز (جاءني الذي مثل زيد)، لأن صلة الموصول لو جعلت الكاف فيها اسماً لأدى ذلك الى حذف المبتدأ الذي خبره هو الكاف مع ما بعدها فيكون التقدير: (جاءني الذي هو كزيد)، وحذف المبتدأ وابقاء الخبر لا يجوز إذا لم يكن في الصلة طول الأشدوداً أو ضرورة ، كما ان حذف المبتدأ لا يجوز الا في صلة (أي) اذا اضيفت نحو قوله تعالى: ((ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتياً))⁽¹⁾.

3- لو كان كما زعموا: (زيد كالأسد) لسمع في الكلام مثل: (مررت بكالأسد)، اما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لا تأتي على حرف واحد إلا شذوذاً ولا يلتفت اليه، وما جاء نحو: (زيد كعمرو)، ف(الكاف)، وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفاً أحلا محله عاملاً فيهما، كسائر حروف الجر مع ما بعدها من المبتدآت فالتقدير في نحو: (زيد كعمرو): (زيد كان كعمرو)⁽²⁾. يتضح لنا مما تقدم، أن الكاف تأتي اسماً عند كلا الفريقين المتمثلين بـ(ابن مالك)، و(ابن هشام)، لكن الأول يرى أنها لا يقتصر مجيؤها اسماً على النظم فقط بل يجوز في سعة الكلام، والثاني قصر ذلك على ضرورة الشعر. والذي أميل اليه مذهب ابن مالك، وهو ما اختاره الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، مستدلاً على ذلك بأمر منها:⁽³⁾

- 1- اجماع العلماء على انها تجي اسماً بمعنى (مثل).
- 2- دخول حرف الجر عليها.
- 3- كثرة ما ورد من ذلك في الشعر شاهد على مجيئها اسماً، كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن تحمل على سبيل الضرورة، وتأويل هذه الأبيات مثلاً، على ان الكاف وما بعدها في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ، او فاعلاً أو مضافاً اليه، أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه فانه ما من كلام إلا ويصح التأويل فيه، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ما لم يقد دليل على ان هذا غير صحيح، فحينئذ يذهب الى التأويل.
- 4- اما ما رد به ابن هشام من انه لو صح انها اسم في مثل (محمد كالأسد) لصح أن يقال: (مررت بكالأسد) ففيه نظر من وجهين.

1 - مريم: 69.
2- ينظر شرح المفصل: 42/8، وشرح جمل الزجاجي: 477/1، ومغني اللبيب 361/1، ووصف المباني: 198، وجمع الهوامع: 31/2.
3 - ينظر هداية السالك: 148/2- 149، شرح الشاهد رقم (303).

الأول: لا يلزم من تخلف علامة من علامات الاسمية عدم اسمية الكلمة لجواز ان تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة، كعود الضمير اليها.
الثاني: انه سمع فعلاً دخول حرف الجر على الكاف.

3- اسمية مذ ومنذ إذا رفع ما بعدهما

قال ابن مالك⁽¹⁾:

و(مذ) و(منذ) اسمان حيث رفعاً أو أوليا الفعل ك(جئت مذ دعا)
(مذ)، و(منذ) من حروف الجر التي لا تجر إلا الظاهر، ولهما ثلاثة أحوال:
الأول/ أن يليهما اسم مرفوع.
الثاني/ أن يليهما فعل.
الثالث/ أن يليهما حرف جر.

فإذا جاء الأسم بعدهما مرفوعاً نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومان ففي علة رفعة اربعة

أقوال:

الأول: إنهما مبتدآن، وما بعدهما، خبر، نحو: (ما رأيته منذ يومان) و(ما رأيته مذ يوم الجمعة)، فالتقدير: (ما رأيته أمد انقطاع الرؤية يومان، واول انقطاع الرؤية يوم الجمعة)، وهو مذهب المبرد، وبن السراج، والفارسي، وجمهور البصريين⁽²⁾.
الثاني: انهما ظرفان في موضع خبر مقدم، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، واليه ذهب الأخفش، و الزجاج والزجاجي⁽³⁾، وجماعة من البصريين، فمعنى (ما لقيته مذ يومان): (بيني وبين لقائه يومان)⁽⁴⁾.

الثالث: إن المرفوع بعدهما فاعل بفعل محذوف تقديره (مذ مضى يومان)، أو (كان يومان)، واختار اكثره الكوفيين، والسهيلي⁽⁵⁾.

الرابع: إنه خبر مبتدا محذوف، والتقدير: (ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، وهو مذهب الفراء)⁽⁶⁾.

1 - متن الألفية: 26.

2 - ينظر المقتضب: 30/3، والأصول: 141/2، مغني اللبيب: 637/1، ومنهج السالك: 255.

3 - ينظر الجمل: 140.

4 - ينظر منهج السالك: 255، والجنى الداني: 465، وهمع الهوامع: 216/1.

5 - ينظر المصادر السابقة نفسها.

6 - ينظر شرح المفصل : 46/8 .

اما ابن مالك فظاهر كلامه في الألفية، انها مبتدآن، وما بعدهما خبر، وذهب في التسهيل الى انها ظرفان وما بعدهما فاعل قال: ((وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفان خلافاً للبصريين))⁽¹⁾.

اختر المرادي ما ذهب اليه ابن مالك في التسهيل مخالفاً ما جاء في الألفية⁽²⁾. واحسن الأقوال في ذلك مذهب جمهور البصريين بأنهما مبتدآن وما بعدهما خبر، لانه لا يحتاج الى تكلف، ثم إن ابن مالك نفسه قد ايد هذا المذهب في شرح الكافية الشافية⁽³⁾، وشرح العمدة⁽⁴⁾، على انها اذا وليهما مرفوع فهما اسمان، قال في شرح الكافية الشافية: ((فإن الزمان منهما بمعنى (اول المدة)، وإن لم يكن ماضياً فهما بمعنى (جميع المدة)⁽⁵⁾).

1 - التسهيل: 94.

2 - ينظر توضيح المقاصد: 214/2.

3 - ينظر شرح الكافية الشافية: 367/1.

4 ينظر شرح العمدة: 162/1.

5 - شرح الكافية الشافية: 162/1.

المبحث الخامس

الإضافة

1- تنكير (حسب) وقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى

قال ابن مالك : (1)

(قبل) ك (غير) ، (بعد) ، (حسب) ، (أول) // و (دون) والجهات أيضاً ، و (عل)
وأعربوا نصباً إذا ما نكرا (قبلاً) ، وما من بعده ، قد ذكرا
لهذه الاسماء وهي : (غير) ، و (قبل) ، و (بعد) ، و (حسب) ، و (أول) ، و (دون)
والجهات الستة ، وهي : (أمام) ، و (خلف) ، و (فوق) ، و (تحت) ، و (يمين) ، و (شمال)
أربع أحوال ، تبنى في حالة منها وتعرب في بقيتها فتعرب في الاحوال الاتية :-

1- أن تضاف لفظاً نحو : (أصبت درهماً لا غيره) ، و (جئت من قبل زيد) .

2- أن يحذف ما تضاف اليه وينوى لفظه نحو قول الشاعر :

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطف مولى عليه العواطف (2)

والتقدير : من قبل ذلك

وفي هذه الحالة تبقى كالمضاف لفظاً فلا تتون .

3- أن يحذف ما تضاف اليه ، ولا ينوى لفظه ، ولا معناه ، فتتوون وتكون نكرة نحو قوله

تعالى : ((لله الامر من قبل ومن بعد)) (3) ، بجر (قبل) و (بعد) وتووينهما اما

الحالة الرابعة التي تبنى فيها فهي اذا حذف ما تضاف اليه ، ونوى معناه دون لفظه

، وهي حينئذ مبنية على الضم ، كما في قوله تعالى . ((لله الامر من قبل ومن

بعد)) ، وذلك لشبهها بحرف الجواب في الاستغناء عما بعدها مع ما فيها من شبه

الحرف في الجمود والافتقار .

وقول ابن مالك : (وأعربوا نصباً) ، اشارة الى الحالة الثالثة ، وهي أن يحذف ما

تضاف اليه ولا ينوى لفظه ، ولا معناه ، فانها حينئذ تكون معربة ، وقوله (نصباً)

معناه انها تنصب ، وتتوون اذ لم يدخل عليها جار . (4)

ويندرج تحت قول ابن مالك (وأعربوا نصباً) ، (حسب) ، و (عل) لانه ذكرهما مع

الظروف التي عدها في بيت الالفية ، وعلى ذلك اعترض ابن هشام على ابن مالك لانه

1 - متن الالفية : 28 .

2 - ينظر شرح ابن عقيل : 107 ، وأوضح المسالك : 211/2 .

3 - الروم : 4

4 - ينظر شرح ابن عقيل : 108 ، وتوضيح المقاصد : 267/2 .

عد (حسب) ، و (عل) مع هذه الاسماء ، اما سبب الاعتراض فهو ، أن لـ (حسب) في العربية استعمالين :

الاول : تستعمل بمعنى (كاف) ، وتعرب حينئذ بحسب موقعها من الجملة فتقع مبتدأ ، أو خبراً ، فمثال مجيئها خبراً قوله تعالى : ((ومن يتوكل على الله فهو حسبه))⁽¹⁾ ، وتقع صفة نحو : (مررت بطالب حسبك من طالب) ، أو حالاً لمعرفة نحو : (هذا زيد حسبك من رجل) ، والمعنى في المثالين : (كاف لك من غيره) ، وتجر بحرف جر نحو : (بحسبك درهم) .

الثاني : أن تستعمل استعمال (لاغير) في الدلالة على النفي ، فتقطع عن الاضافة لفظاً ك (قبل) ، و (بعد) فتبنى على الضم ، وتعرب بحسب موقعها من الجملة فتأتي أيضاً حالاً نحو : (رأيت محمداً حسب) ، وقد صرح الجوهري بذلك فقال : كأنك قلت : (حسبي ، أو حسبك) فاضمرت على هذا ، فلذلك لم تتون⁽²⁾ .

وقد تدخل عليها الفاء فتعرب مبتدأ نحو : (قبضت عشرة فحسب) وهذه كلها على معنى (لا غير)⁽³⁾

اما اعتراض ابن هشام على ابن مالك في هذا الاسم (حسب) فهو أن ظاهر قول ابن مالك : (واعربوا نصباً) يقتضي ان يقال : (حسباً) بالتثنية لقطعها عن الاضافة لفظاً ومعنى ، مع انه لم يسمع من العرب ، ولا وجه له في القياس⁽⁴⁾ .

وكان أبو حيان قد سبق ابن هشام في هذا الاعتراض لكنه اعتذر لابن مالك قائلاً : ((الا ان كان ينقل عن العرب انتصابه على الحال اذا كان نكرة))⁽⁵⁾

ورد ابن هشام اعتذار ابي حيان لابن مالك بقوله : ((فإن أراد - أي ابا حيان ، بكونها نكرة قطعها عن الاضافة اقتضى أن استعمالها حينئذ منصوبة شائع ، وأنها كانت مع الاضافة معرفة ، وكلاهما ممنوع ، لأنها لم ترد الا كذلك وإن أراد تكثيرها مع الاضافة فلاوجه لاشتراطه التكثير حينئذ ، لأنها لم ترد الا كذلك ، وايضاً فلا وجه لتوقفه في تجويز انتصابها على الحال حينئذ ، فانه مشهور حتى إنه مذكور في كتاب الصحاح ، قال نقول : (هذا حسبك من رجل) ، وتقول في المعرفة : (هذا عبد الله حسبك من رجل) ، فتنصب

- 1 - الطلاق : 3 .
- 2 - ينظر الصحاح : (حسب) : 111/1 .
- 3 - ينظر منهج السالك : 298 ، و أوضح المسالك : 218/2 - 219 ، والنحو الوافي : 149/3 - 150 .
- 4 - ينظر أوضح المسالك : 219/1 .
- 5 - ينظر منهج المسالك : 298 .

(حسبك) على الحال⁽¹⁾ ، وأيضاً فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك لأن مراده التذكير الذي ذكره في (قبل) ، و (بعد) ، وهو أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً⁽²⁾ ويمكن دفع كل هذا التوهم عن ابن مالك بما رد به من أن قول ابن مالك (وما من بعده قد ذكرنا) لا بد أن يحمل على مجموع ما ذكر من الظروف لا على كل فرد حتى لا يرد عليه (حسب) و (عل)⁽³⁾ .

2- تجويز إضافة (عل) ونصبها على الظرفية

وهي ثاني الاسمين اللذين اعترض فيهما ابن هشام على ابن مالك في عده هذين الاسمين مع الظروف وقد ذكرنا ذلك في المسألة السابقة إذ يقتضي كلام ابن مالك (واعربوا نصباً) ، ان (عل) تنصب على الظرفية كما أن عدها مع هذه الاسماء يقتضي جواز اضافتها ، والامر ان غير موجودين في كلام العرب .⁽⁴⁾

و (عل) هذه من ظروف المكان ، وتفيد الدلالة على العلو ، وهي بمعنى (فوق) فهي تشبه (فوق) في المعنى ، وفي البناء على الضم حيناً ، وفي الاعراب حيناً آخر ، وتختلف عنها في أمرين :

الاول / انها لا تستعمل الا مجرورة بـ (من) سواء أمعربة كانت ام مبنية.

الثاني : ان تستعمل غير مضافة ، فلا يقال : (أخذته من عل السطح) ، كما يقال :

(من علوه) .

اما (فوق) فانها كثيراً ما تستعمل مضافة ، وغير مضافة ، مجرورة بـ (من)

(، وغير مجرورة ، أما (عل) فلا تستعمل مضافة لفظاً في افصح الاساليب شيوعاً⁽⁵⁾ .

وذكر ابو حيان ان انتصابها اذا نكرت يحتاج الى سماع من العرب ، لان (

عل) لم يعده النحويون من الظروف ، بل اذا عدوا الظروف المبنية على الضم قالوا :

وعل (⁽⁶⁾) .

وقد استدل ابن مالك على مذهبه في جواز اضافتها بما استدل به الجوهري وهو قول

الشاعر :

1 - الصحاح للجوهري : 110/1 - 111 .

2 - أوضح المسالك : 219/2 .

3 - ينظر شرح التصريح : 53/2 - 54 ، وحاشية الصبان : 269/2 ، وحاشية الخصري : 2/15 .

4 - ينظر أوضح المسالك : 222/2 .

5 - ينظر مغني اللبيب : 310/1 ، وشرح الاشموني : 480/3 ، والنحو الوافي : 147/3 .

6 - منهج السالك : 298 .

يا رب يوم لي لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عله (1)

ف (الهاء) في (عله) عند ابن مالك للضمير (2).

ورد بأن (الهاء) في مثل هذا ليست للضمير ، وإنما هي (هاء السكت) التي تلحق
أواخر الكلمات لبيان حركات الحروف الأخيرة عند الوقف عليها ، واستدلوا على ذلك بأميرين
:

الاول / أن (عل) جاءت هنا مبنية على الضم ، ولا وجه لبنائها لو كانت مضافة.

الثاني : أن (الهاء) لو كانت ضمير الغائب لكان لهذا الضمير مرجع ، لأن أصل

الكلام (عليّ) ظرف ، و مضاف إليه ، فحذف ياء المتكلم ، وبني على الضم (3).

أما انتصابها على الظرفية ، فالصحيح أنه لم يسمع من العرب ، وهو ما قال به أبو

حيان ، إذ إن النحويين يذكرون (عل) مع الظروف المبنية على الضم.

وقد ذكرنا في مسألة (حسب) ان ذلكما الاعتراضين في (حسب) و(عل)

يندفعان عن ابن مالك على أن يحمل كلامه (وما من بعده قد نكرا) ، على المجموع لا

على كل جزء ، حتى لا يرد عليه (حسب) ، و (عل) .

1 - ينظر الصحاح للجوهري : 2435/6 ، وشرح التسهيل : 170/2 ، والمقتصد في شرح

الايضاح : 145/1 - 146 .

2 - ينظر شرح التسهيل : 170/2 .

3 - ينظر مغني اللبيب : 310/1 ، وشرح الاشموني : 482/3 .

المبحث السادس

إعمال اسم الفاعل

من مسوغات اعمال اسم الفاعل المجرى اعتماده على حرف نداء

قال ابن مالك : (1)

كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضييه بمعزل

وولي استفهاماً ، أو حرف ندا أو نفيًا ، أو جاصة ، أو مسندا

اسم الفاعل / هو الصفة الدالة على الفاعل ، والجارية على المضارع من افعالها

لمعناه ، او معنى الماضي . (2)

ويعمل عمل فعله ، وهو اما ان يكون صلة لـ (أل) ، أو مجرداً منها ، فان كان

صلة لـ (أل) عمل عمل فعله ماضياً ، او مستقبلاً ، أو حالاً ، نحو (هذا الضارب زيداً

الان ، أو غداً أو أمس) .

وإن كان مجرداً منها فانه لا يعمل الا بشرطين .

الاول : ان يكون للحال ، أو الاستقبال ، وأجاز الكسائي إعماله في الماضي مستندلاً

بقوله تعالى : ((وكنبهم باسط ذراعيه بالوصيد)) (3)

ورد بأنه على حكاية الحال ، والمعنى : (يبسط ذراعيه ، بدليل ((ونقلبهم)) ولم

يقل (وقلبناهم)) (4)

الثاني / أن يعتمد على شيء قبله كالاستفهام نحو : (أضرار زيد عمراً ؟) أو نفي

نحو : (ما ضارب زيد عمراً) ، أو حرف نداء نحو : (يا طالعاً جبلاً) أو أن يقع نعتاً

نحو : (مررت برجل ضارب زيداً) ، أو حالاً نحو : (جاء زيدٌ راكباً فرسه) .

والصفة والحال قصدهما ابن مالك بقوله (صفة) ، أو أن يقع مسنداً أي خبراً ،

وهو اما خبر للمبتدأ ، أو خبر ناسخه ، او مفعوله ، فالاول نحو : (زيد ضارب عمراً) ،

والثاني نحو : (كان زيد ضارباً عمراً) ، و (إن زيداً ضارب عمراً والثالث نحو : (

ضننت زيداً ضارباً عمراً) (5) .

هذا ما اشار اليه ابن مالك في البيتين المذكورين ، وقد شرح ابن هشام ذلك كله ،

الا انه نظر في قول ابن مالك : (أو حرف ندا) ، فعده سهواً (6) ، لان المعتمد عليه ما

1 - متن الالفية : 29.

2 - ينظر التسهيل : 136 .

3 - الكهف : 18

4 - التسهيل : 137 ، وشرح ابن عقيل : 112.

5 - ينظر شرح ابن عقيل : 112 ، و أوضح المسالك : 248/2 .

6 - ينظر أوضح المسالك : 250/2 .

يقرب الوصف من الفعل ، وحرف النداء مما يختص بالاسم ، فكيف يكون مقرباً من الفعل (1). وما اعترض عليه ابن هشام في قول ابن مالك، قال به الكثير من شراح الالفية منهم السابق ومنهم اللاحق ، فالسابق ابنه (2) ، و أبو حيان ، و قد جزم هذا الاخير بان ابن مالك يرى ان من مسوغات العمل حرف النداء بدليل قوله - أي ابن مالك - (وقد يكون نعت محذوف عرف) ، أي يعمل اسم الفاعل اذا اعتمد على موصوف مقدر ، ثم أضاف - أبو حيان - مؤكداً قوله ((فلو كان عمله اذا وليه حرف النداء لكونه حذف موصوفه لم يذكر قوله : أو حرف نداء لاندرجاه في قوله :)) (وقد يكون نعت محذوف عرف)) (3) واما اللاحق فمنهم الاشموني (4) والسيوطي (5) . والمسوغ عندهم جميعاً هو الاعتماد على موصوف محذوف (6) .

وما ذهب اليه ابن هشام هو الصواب ، اذ لم يذكر احد من النحاة أن اسم الفاعل يعمل اذا اعتمد على حرف نداء ، قال الزمخشري : ((ويشترط اعتماده على المبتدأ ، أو موصوف ، أو ذي حال ، أو حرف استفهام ، أو حرف نفي)) (7) وأجاب الدنوشري عن ابن مالك بأن قوله (أو حرف ندا) لا يعد سهواً منه لأنه لم يصرح في الالفية باشتراط عمل اسم الفاعل ان يعتمد على حرف النداء وانما يعمل اذا وليها او يلي حرف النداء ، فالساهي ابن هشام ومن تكلم على الالفية ((8) أي ان ابن مالك لم يصرح صراحة واضحة بأن من شروط اعمال اسم الفاعل الاعتماد على حرف النداء ، وانما قصد بذلك ، أنه جاء نعت معلوم حذف. وهذا الجواب فيه نظر لان ابن مالك لم يكن مراده بـ (يلي حرف ندا) ، أنه يعمل اذا ولي موصوف محذوف ، لأنه لو كان مراده ذلك ما قال بعد ذلك بأنه يعمل اذا اعتمد على موصوف محذوف وهو قوله :

وقد يكون نعت محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف (9)

وذلك يعني أنه قد تفرد في الالفية بهذا الشرط ، وهو أن اسم الفاعل يعمل اذا كان معتمداً على حرف نداء ، لأنه لم يذكر هذا الشرط في مؤلفاته الاخرى (1).

1 - ينظر شرح التصريح : 66/2 .

2 - ينظر شرح ابن الناظم : 171

3 - منهج السالك : 327 .

4 - ينظر شرح الاشموني : 55/4 .

5 - ينظر البهجة المرضية : 159

6 - المصدر السابق نفسه.

7 - المفصل : 122/2 ، وينظر الايضاح العضدي : 148/1 ، وشرح جمل الزجاجي :

553/1

8 - نقل رأي الدنوشري عن حاشية ياسين : 666 /2 ، وينظر حاشية الصبان : 293 /2 .

9 - متن الالفية : 29 .

لمبحث السابع

النداء

1- حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

قال ابن مالك⁽²⁾ :

وغير مندوبٍ ، ومضمّرٍ ، وما جا مستغاثاً قد يُعزّي ، فاعلمنا

وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ، ومن يمنعه فأنصر عاذله

المنادى : هو الاسم المطلوب اقباله بحرف نداء ظاهر او مقدر ويتحصل بحروف تسمى حروف النداء ، وهي : (يا) ، و (أي) ، و (آ) ، و (أيا) ، و (هيا) ، و (وا) وهي للندبة .

ويجوز حذف حرف النداء في مواضع منها : إذا كان المنادى علماً نحو قوله تعالى : (يوسفُ أعرِضْ عن هذا)⁽³⁾ ، أو مضافاً نحو : ((ربِّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا))⁽⁴⁾ ، أو مبهماً نحو قوله تعالى : ((فما خطبكم ايّها المرسلون))⁽⁵⁾ ويستثنى من ذلك خمسة مواضع لايجوز فيها حذف حرف النداء ، وهي :

الاسم المندوب نحو : (وا زيده) ، والضمير نحو : (يا إياك قد كفيتك) والمستغاث نحو : (يا لزيد)⁽⁶⁾

أما اسم الجنس ، وأسم الإشارة فقد منعه جمهور البصريين ، وأجازه ابن مالك بقلة مشيراً الى ذلك بقوله : (قل) ، ويرى أن الامر الاقوى منعه لقوله : (ومن يمنعه فأنصر عاذله) ، وهو مذهب الكوفيين ، وطائفة من البصريين⁽⁷⁾ ، مستدلاً على الحذف مع اسم الجنس بقولهم (8) : (اصبح ليلاً)⁽⁹⁾ ، (افتد مخنوق)⁽¹⁾

1 - ينظر شرح الكافية الشافية : 459/1 .

2 . متن الالفية : 38

3 . يوسف : من الآية : 29

4 . البقرة : من الآية : 286

5 . الذاريات : من الآية : 31

6 . ينضر شرح ابن عقيل : 139 ، وهمع الهوامع : 173 / 1

7 . ينظر شرح العمدة : 191 / 1 - 192 ، وتوضيح المقاصد : 271 / 3

8 . ينظر شرح العمدة : 191/1 ، واوضح المسالك : 76 / 3

9 . في تاج العروس : 527 / 6 من الامثال العربية (اصبح ليلاً) ، مخاطبة الليل وهو مجاز .

اما المرادي⁽²⁾ فوافقه في اسم الجنس لكثرة وروده في النظم والنثر ، وخالفه في اسم الاشارة مؤيداً مذهب جمهور البصريين في المنع ، وحملوا ما جاء منه في الشعر على الشذوذ أو الضرورة⁽³⁾ . وعللوا منع ذلك بعدة علل منها : ((ان اسم الاشارة لما نودي نزع منه تعريف الإشارة ، وخلفه تعريف الخطاب ، وذلك لم يحصل إلا بالحرف ، ففي حذفه إخلال ، ومنها : ((ان نداء الاعلام ، والمضاف كثير ، فتصرفوا فيه بالحذف ونداء النكرات ، وأسماء الاشارة قليل ، فلم يتصرفوا فيها لأن من اصولهم أن كثرة التصرف فرع على كثرة الاستعمال))⁽⁴⁾ .

و عللوا ذلك ايضاً بأن اسم الاشارة : ((موضوع في الأصل لما يشار اليه للمخاطب ، وبين كون الاسم مشاراً اليه ، وكونه منادى ، أي مخاطباً تنافراً ظاهر ، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل ، وجعل مخاطباً أحتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره ، وجعله مخاطباً ، وهي حروف النداء))⁽⁵⁾ .

اما ابن مالك فقد استدل على مذهبه ونصرة مذهب الكوفيين بوروده نثراً و نظماً ، أما النثر ، فهو قوله تعالى : ((ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم))⁽⁶⁾ ، أما في النظم فمعه قول ذي الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي
بمئلك هذا لوعةً وغرام⁽⁷⁾
وقول الاخر :

إن الألى وصفوا قومي لهم فيهم
هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولاً⁽⁸⁾
وقول الشاعر :

ذا ارعواء فليس بعد اشعال الرأس
شيباً الى الصبا من سبيل⁽⁹⁾

والذي أميل اليه هو مذهب البصريين في منع الحذف مع اسم الاشارة لأن ما ورد من ذلك أنما ورد في الشعر وهو محمول على الضرورة عند البصريين كما ذكرنا ذلك سابقاً أما ما أحتج به ابن مالك فما ورد منه في التنزيل العزيز وهو قوله تعالى: ((ثم انتم هؤلاء)).

1 . في تاج العروس : 25 : 269 : ((ومن امثالهم (افتد مخنوق) يضرب في تخليص نفسك من الشدة .

2 . ينظر توضيح المقاصد : 3 / 271

3 . ينظر الكتاب : 2 / 230 ، وشرح جمل لزجاجي : 2 / 88 ، 89 ، وتوضيح المقاصد : 3 / 273 ، وكاشف الخصاصة : 255 .

4 . المقتضب : 4 / 58 ، والغرة المخفية : 2 / 517 ، والمنهل الصافي : 1 / 336 .

5 . شرح الرضي على الكافية : 1 / 160 .

6 . البقرة : من الاية : 85 .

7 . ديوانه : 646 وهو في الديوان : (بمئلك هذا فتنةً وغرام) ، وينظر شرح الكافية الشافية : 4/2 .

8 . ينظر شرح الكافية الشافية : 2 / 4 ، والبحر المحيط : 1 / 290 .

9 . ينظر شرح الكافية الشافية : 2/4 ، وشرح ابن عقيل : 139 .

فالاية محتملة للتأويل على إرادة الابتداء والخبر ، لا على إرادة النداء ، وهو ان يكون (انتم) مبتدأ ، و(هؤلاء) الخبر ، او بالعكس (1) .

2- معنى (فلان) و (فلانه) واصلهما

قال ابن مالك : (2)

و (فل) ، بعض ما يخص بالندا (لؤمان) ، (نومان) كذا ، واطردا) من الاسماء التي لازمت النداء في العربية ، فلم يتصرفوا فيها ، أي لم تستعمل مبتدأً ، ولا فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مجرورة ، بل اختصت بالنداء فقط ، وهي نوعان : مسموع ، ومقيس ، فالمسموع نحو : (فل) للرجل ، و (فلة) للمرأة .

والمقيس : وهو ما كان على وزن (فعال) للمؤنث نحو : (لكاع) ، و (فساق) ، أو (فعلان) للمذكر نحو : (نومان) (3)

وضع الخلاف في هذه المسألة هو ما يخص النوع الاول (المسموع) فان أصل (فل) ، و (فلة) ، عند سيبويه انهما كنيانان عن نكرة من يعقل ، أي بمعنى (يا رجل) ، و (يا امرأة) ، قال سيبويه : ((فان عنوا امرأة قالوا (يا فلة)) (4) وهو مذهب جمهور البصريين (5)

اما ابن عصفور (6) ، وابن العليج (7) ، فذهبا الى أنهما كناية عن علم من يعقل ، أي بمعنى : (زيد) ، و (هند) ، ونحوهما (8) .

وزعم ابن هشام أن هذا مذهب ابن مالك أيضاً ورده قائلاً : ((وهو وهم ، وانما ذلك بمعنى : (فلان) ، و (فلانة))) (9) ، لان (فلان) ، و (فلانة) ، كناية عن الاعلام ، أما (فل) ، و (فلة) فكناية عن النكرة (10)

1 . ينظر شرح المفصل : 2 / 16 ، وشرح التصريح : 2 / 165 ، وهمع الهوامع : 1 / 173 وينظر رأي ابن كيسان في البحر المحيط : 1 / 290 حيث اعرب (انتم) مبتدأ ، و (تقتلون) الخبر و (هؤلاء) تخصيص للمخاطبين لما نبهوا على الحال التي هم عليها مقيمون فيكون إذ ذاك منصوباً بـ (اعني) .

2 - متن الالفية : 40

3 - ينظر شرح جمل الزجاجي : 2 / 105 ، وهمع الهوامع : 1 / 177 .

4 - الكتاب : 2 / 248

5 - ينظر المقتضب : 4 / 235 ، وارتشاف الضرب : 3 / 149 ، وشرح التصريح : 2 / 179 وهمع الهوامع : 1 / 177 .

6 - ينظر شرح جمل الزجاجي : 2 / 106 .

7 - ينظر شرح التصريح : 2 / 179 .

8 - ينظر المصدر السابق نفسه .

9 - أوضح المسالك : 3 / 92 .

10 - ينظر شرح التصريح : 2 / 79 .

والذي يبدو أن ابن هشام قد وهم في نسبة هذا المذهب الى ابن مالك ، لأن ابن مالك لم يذكر ذلك صراحة ((وانما لزم من قوله : ويقال (يا فل) للرجل ، و (يا فلة) للمرأة ، بمعنى : (فلان) ، و (فلانة) .⁽¹⁾ وهو ما ذكره الشيخ خالد الازهري رداً به على ابن هشام .

اما عبارة ابن مالك في هذه المسألة في الكافية الشافية فهي: ((فمن ذلك قولهم للرجل: (يافل)، بمعنى (يا فلان) ، وللمرأة: (يا فلة بمعنى: (يا فلانة))⁽²⁾ .

ثم أضاف الشيخ خالد الازهري: ((والحق أن ما قاله ابن مالك مبني على أن أصل (فل) و(فلة): (فلان) و(فلانة)، وهو مذهب الكوفيين، وقد صرح بذلك، ولا وهم الاعلى قول ابن عصفور⁽³⁾، فانه لا يقول إن أصلهما: (فلان)، و(فلانة))⁽⁴⁾

إذن فالخلاف الذي يدور بين النحاة انما هو في أصل (فل)، و(فلة) ذهب البصريون الى ان (فل)، و(فلة) مبنيان على حرفين في النداء، مثل (هن)، و (هنة)، لان النداء، موضع تخفيف، فحذف لام كل منها، والاصل فيها (فاء)، و(لام)، و(حرف علة)⁽⁵⁾ وتركيبية (ف ل ي)، بدليل أنه اذا سمي به، ثم صغر قيل: (فلى)، وليس أصله (فلاناً)، وذاك تركيبه من (ف ل ن) فهما مختلفا المعنى والمادة⁽⁶⁾ .

وذهب الكوفيون الى أن معنى (فل)، و(فلة) كناية عن العلم، وان اصلهما (فلان)، و(فلانة)، حذفته منه الألف والنون للترخيم، وإن كان الأسم يبقى يبقى على حرفين، ووافقهم الأخفش في ذلك⁽⁷⁾ .

ووافق أبو علي الشلوبين، وابن العلج، وابن مالك⁽⁸⁾، الكوفيين في أن أصلهما: (فلان)، و(فلانة)، وخالفوهم في ذهابهم الى أن الحذف الذي دخلهما ليس للترخيم، وانما للتخفيف الذي يتطلبه النداء.

وهو ما رد به جمهور البصريين على الكوفيين في ان الحذف ليس للترخيم، واستدلوا على ذلك بأمر منها:

- 1 - ينظر شرح التصريح : 79/2 .
- 2 - شرح الكافية الشافية : 20/2 - 21 ، وينظر شرح التسهيل : 277/3 .
- 3 - ينظر شرح جمل الزجاجي : 106/2 .
- 4 - شرح التصريح : 179/2 .
- 5 - ينظر الكتاب : 248/ 2 ، والمقتضب : 237 / 4 ، و الجمل : 163
- 6 - ينظر شرح التصريح: 180/10، وهمع الهوامع"177/2، والمنهل الصافي 361/1، وحاشية الصبان:162/3.
- 7 - ينظر الأنصاف: 356/1، وشرح الرضي على الكافية:335/1، وشرح جمل الزجاجي:106/2، وحاشية الصبان:159/3، وحاشية الخضري:125/2.
- 8 - ينظر شرح الكافية الشافية: 21/2، والمساعد: 542/2، وشرح التصريح: 179/2، وحاشية الصبان: 159/3.

أنه لو كان مرخماً، لقل في ترخيم (فلان): (يا فلان)، بحذف النون فقط من دون الألف، كما يقال في (عماد): (يا عما)، لأن الترخيم، لا يحذف فيه مدة الثالثة، وأيضاً فإنه لو كان ترخيماً لحذفت تاء التأنيث من (فلة)، كما في ترخيم الأسماء المؤنثة، أي: لقل في ترخيم (فلانة): (يا فلان) لا (يا فلة)⁽¹⁾.

كما أن هذا الأسم قد اختص بالنداء، ولو كان مرخماً ما اختص به، وإن أقل ما يبقى عليه الأسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف⁽²⁾.

3- استعمال (فل) في غير النداء

قال ابن مالك⁽³⁾:

وشاع في سب الذكور (فعل) ولا تقس وجر في الشعر (فل)

يكثر استعمال (فعل) في النداء، ويقصد به سب الذكور، نحو: (يا فسق، ويا لكع)، وهذا غير مقيس، وقد أشار ابن مالك الى ذلك في البيت المتقدم ذكره، ثم ذكر أن (فل) المختص بالنداء عند الجمهور قد يستعمل في غير النداء، كما جاء في قول ابي النجم العجلي⁽⁴⁾:
تضل منه إبلي بالهوجل في لجة امسك فلاناً عن فل⁽⁵⁾⁽⁶⁾

والى ذلك أي استعمال (فل) في غير النداء_ ذهب المبرد⁽⁷⁾، وابن الخباز⁽⁸⁾، وابن عصفور⁽⁹⁾، وابن الناظم⁽¹⁰⁾، والرضي⁽¹¹⁾، وابن عقيل⁽¹²⁾.
اما ابن هشام فقد رد هذا المذهب، وذهب الى أن ما ورد في الشعر أصله (فلان)، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كما في قول الشاعر⁽¹⁾:

- 1 - ينظر الكتاب: 248/2، والمقتضب: 237/4، وشرح جمل الزجاجي: 106/2 وشرح الكافية الشافية، 21/2، وشرح الرضي على الكافية 16/1، وشرح ابن الناظم: 238.
- 2 - ينظر المقتضب: 237/4، وشرح جمل الزجاجي: 106/2، وشرح التصريح: 180/2.
- 3 - متن الألفية: 40.
- 4 - ينظر الكتاب: 248/2، وشرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل: 220.
- 5 - ينظر شرح الكافية الشافية: 21/2، وشرح التصريح: 180/2، وهمع الهوامع: 178/1.
- 6 - (الهوجل): الأرض، و(لجة) اختلاط الأصوات الكثيرة، والمعنى: ان إبلي لم تهتد في الأرض الى الطريق من الغبار فتتراحم في المشي فتمشي من جهة المشرق مرة و من جهة المغرب مرة اخرى.
- 7 - ينظر المقتضب: 238/4.
- 8 - ينظر الغرة المخفية: 547/2.
- 9 - ينظر شرح جمل الزجاجي: 106/2.
- 10 - ينظر شرح ابن الناظم: 239.
- 11 - ينظر شرح الرضي على الكافية: 430/1.
- 12 - ينظر شرح ابن عقيل: 142.

* درس المنا بمتالع فأبان*(2)

أي : درس المنازل(3)

ومذهب ابن هشام أولى، وهو ظاهر كلام سيوييه حيث قال: ((واما (فلان) فإنما هو كناية عن اسم سمي به المحدث عنه خاص غالب، وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين في هذا المعنى، قال أبو النجم: ...)) (4). وهو نص على أن ما في البيت ليس المختص بالنداء، وانما هو (فلان) حذف بعض منه للضرورة(5).

ثم ان من عادة العرب أنهم كثيراً ما يحذفون بعض الكلم استخفافاً يخل بالبقية(6) كما في قول علقمة(7).

كأنا بريقهم ظبي على شرف
مقدم بسبا الكتان ملثوم(8)
أراد: بسبائب الكتان.

وقول الآخر: (9)

حين الفت بقباء بركها
واستحر القتل في عبد الأشل(10)
أي: عبد الأشهل.

وهذا ما يؤكد مذهب ابن هشام.

-
- 1 - شرح ديوان ليبيد: 16، وعجزه : وتقادمت بالحبس فالسويان وينظر الخصائص: 81/1، والغرة المخفية: 793/2، وشرح التصريح: 180/2
 - 2 - (درس): عفا، و(متالع)، و(ابان) (الحبس) : موضع ، و(السويان) واد، اسماء مواضع، ينظر شرح الشواهد للعيني: 161/3، الشاهد رقم 699.
 - 3 - ينظر اوضح المسالك: 93/3.
 - 4 - الكتاب: 248/2.
 - 5 - ينظر المنهل الصافي: 360/1.
 - 6 - ينظر الخصائص: 81-80/1.
 - 7 - المصدر السابق.
 - 8 - (المقدم) الذي على فمه خرقة ينظر لسان العرب 204/1، مادة (قدم)، و(الملثوم) متلفف من تلثم بعمامته اذا شدها على فمه ينظر لسان العرب: 235/12 مادة (لثم).
 - 9 - ينظر الخصائص: 81-80/1.
 - 10 - (قباء) ممدود، موضع بالحجاز، اللسان مادة (قبا)، و(البرك). الأبل الكثيرة، الصحاح مادة (برك): 1574/4.

المبحث الثامن

الترخيم

ترخيم العلم المركب تركيباً اسنادياً

قال ابن مالك: (1)

والعجز أحذف من مركب وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل.

الترخيم عند النحاة هو حذف اواخر الأسماء في النداء، ولأسم المرخم شروط وهي اما ان يكون مؤنثاً بالهاء، أو، لا، فإن كان مؤنثاً مختوماً بالهاء جاز ترخيمه مطلقاً علماً كان ك (فاطمة)، أو غير علم ك (جارية)، زائداً على ثلاثة أحرف، أو على ثلاثة أحرف نحو: (شاة)، فيقال في ترخيم هذه الأسماء: (يا فاطم)، (يا جاري)، و(يا شا).

أو يكون الأسم غير مختوم بالهاء فلا يرخم حينئذ إلا بشروط منها:

أن يكون على أكثر من ثلاثة أحرف.

أن يكون علماً.

أن لا يكون مركباً تركيباً إضافة، ولا اسناد.

اما المركب تركيب مزج فيحذف العجز منه كما في (معدى كرب)، فيقال في ترخيمه (يامعدى) (2).

أما العلم المركب تركيباً اسنادياً، فقد امتنع عند اكثر النحويين ترخيمه وعله ذلك عندهم أن من شروط الاسم المرخم قبله التغيير، عند النداء، والمركب الأسنادي لا يتغير عند نداءه (3)، وفي ذلك قال سيبويه: ((واعلم أن الحكاية لا ترخم، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: (تأبط شراً)، (برق نحره)، وما أشبه ذلك، ولو رخمتم هذا لرخمتم رجلاً يسمى بقول عنتره (4):

* يا دار عبلة بالجواء تكلمي* (5)

وعلل ابن السراج منع ذلك المركب تركيباً اسنادياً جملة قد عمل بعضها في بعض،

وتم معناها، فلا يجوز إلا حكايتها، وعليه منع الترخيم هذه الأعلام، فضلاً عن منعه جمعها وتصغيرها (6).

1 - متن الألفية/ 41.

2 - ينظر ابن الناظم: 242-243، وشرح ابن عقيل: 144.

3 - ينظر الأصول: 107/2، والجمل: 173، والمفصل: 137/2، وشرح المفصل: 23/2، والإيضاح في شرح المفصل، 303/1.

4 - ديوانه: 15، وعجزه: وعمي صباحاً دار عبلة واسلمي.

5 - الكتاب: 269/2.

6 - ينظر الأصول: 107/2.

اما ابن مالك فقد اجاز ترخيم المركب الأسنادي، بقلة، محتجاً على ذلك بأن سيبويه، قد نقل ذلك عن العرب في باب النسب، وما رواه سيبويه عن العرب لا يلتفت الى منعه⁽¹⁾، وقد اشار ابن مالك الى ما ذكرناه بقوله: (ذا عمرو نقل).

وعبارة سيبويه في باب النسب: (فإذا أضفت الى الحكاية حذف وتركت الصدر، بمنزلة (عبد القيس)، و(خمسة عشر)، حيث لزمه الحذف كما لزمها، وذلك في (تأبط شراً)؛ (تأبطي)، ويدلك على ذلك إن من العرب من يفرد، فيقول: (يا تأبط أقبل)، فيجعل الأول مفرداً، فكذلك تفرد في الإضافة)⁽²⁾.

نظر ابن هشام في ما ذهب اليه ابن مالك فانقده، ووصف ما ذهب اليه بالزعم قائلاً: ((وزعم المصنف أنه قد يرخم ذو الإسناد، وإن عمراً نقل ذلك، وعمرو هذا هو امام النحويين (رحمه الله))⁽³⁾.

وما نص عليه سيبويه في باب النسب رأى ابن عقيل انه ليس نصاً في الترخيم لأن سيبويه عبر بكلمة (يفرد) ولم يعبر بكلمة (يرخم)، وهذا التعبير عند ابن عقيل لا يعني الترخيم، قال: ((لاحتمال إرادة الأفراد، لا على جهة الترخيم، أي ينادي مرة، (يا تأبط شراً)، ومرة (يا تأبط) ولذلك قال يفرد دون أن يرخم واتى مبنياً على الضم))⁽⁴⁾.

ولم يكن ابن هشام اول من انتقد مذهب ابن مالك، فقد سبقه الى ذلك نحاة آخرون، ومنهم ابو حيان الذي يرى أن ابن مالك قد غلط حينما زعم أن سيبويه قد أجاز ترخيم المركب الإسنادي لأن سيبويه قد منع ذلك في باب الترخيم، وقد كرر ابن مالك ذلك في تصانيفه⁽⁵⁾.

اما الشيخ خالد الأزهرى فقد ذهب الى أن الذي يختار من كلام سيبويه في البابين هو ما ذكر في بابه معللاً ذلك بانه إذا تعارض رأيان لنحوي في مسألة واحدة، فيؤخذ بالرأي المذكور في بابه؛ لأن يكون قاصداً فيه التوضيح، والتحقق، ولا يؤخذ بما ذكر في غير بابه لكونه ذكر استطراداً⁽⁶⁾.

وهذا يعني أنه قد ايد المخالفين في جواز ترخيم المركب الإسنادي. والمختار عندي هو ما ذهب اليه النحاة الذين ايدوا ابن مالك في جواز ترخيم المركب الإسنادي، ومنهم

1 - ينظر شرح التسهيل: 279/3-280، وشرح العمدة: 202/1.

2 - الكتاب: 377 /3 .

3 - ينظر اوضح المسالك، 102/3، لا يجيز ابن هشام ترخيم العلم المركب الاسنادي ، ينظر رايه في شرح اللحة البدرية : 114-113/2 .

4 - المساعد على تسهيل الفوائد: 553/2.

5 - ينظر ارتشاف الضرب: 154/3.

6 - ينظر شرح التصريح: 185/2.

الدمامي الذي رأى أنه لا تناقض في كلام سيويه، حيث يحمل المنع في باب الترقيم على المستعمل عند أكثر العرب.

أما عدم المنع فيحمل على المستعمل عند بعضهم الآخر⁽¹⁾.

وهو اختيار الصبان، وياسين العليمي⁽²⁾.

والى القليل المستعمل عند العرب أشار ابن مالك، وجوز ترقيم المركب الإسنادي

بناءً على ذلك، أي إنه بنى مذهبه على المستعمل عند بعض العرب.

1 - ينظر المنهل الصافي: 347/1.

2 - ينظر حاشية الصبان: 179/3، وحاشية ياسين: 185/2.

المبحث التاسع

إعراب الفعل

جزم الفعل بعد سقوط الفاء في جواب الطلب

قال ابن مالك⁽¹⁾:

وبعد غير النفي جزماً اعتمد
ان تسقط الفا والجزء قد قصد
انفردت الفاء المجاب بها بعد طلب محض، أي غير نفي، وهو الأمر، او الدعاء،
او الإستفهام، والتحضيض، أو العرض، او التمني بأن الفعل ينجزم بعد سقوطها بشرط ان
يقصد الجزاء ، ومعنى قصد الجزاء ان المجزوم مسبباً عن ذلك الفعل المتقدم الواقع
للطلب⁽²⁾.

فمثال ما وقع بعد الأمر: (تب يغفر لك)، ومثاله بعد الاستفهام: (اين بيتك
أزرك)⁽³⁾.

وفي جازك الفعل عدة اقوال:

الأول/ انه مجزوم بالطلب لأنه ضمن معنى حرف الشرط، وهو مذهب ابن خروف،
واختاره ابن مالك، ونسب الى الخليل وسيبويه⁽⁴⁾، واختاره ابن عقيل: ((فالجزم بما سبق من
الأمر وأخواته لأعطائه معنى الشرط لا ب (إن مضمرة))⁽⁵⁾.

الثاني: مذهب السيرافي، والفارسي، وابن عصفور⁽⁶⁾، وهو ان الأمر، والنهي، وباقي
هذه الأشياء نابت عن الشرط، أي حذف جملة الشرط، وانبتت هذه في العمل منابها،
فالأصل في (اطع الله يغفر لك)، (ان تطع الله يغفر لك)، فحذف (اطع الله)، واقيم (ان تطع
الله) مقامه، وذلك: ((لأن العامل لا يوجد جملة في موضع، واذا كان التقدير في (اطع الله
يغفر لك) على ما ذكره من حذف اداة الشرط وفعله كانت الجملة الأولى جازمة بنياتها مناب
لا بحق الأصل))⁽⁷⁾.

الثالث/ ان الجزم بـ (إن) ، مقدرة قبل جواب الطلب المجزوم دل عليها الطلب ،
واختاره المرادي وهو مذهب اكثر البصريين⁽⁸⁾ والتقدير : (إن تأتي أتيك)

1 - متن الألفية: 46.

2 - ينظر توضيح المقاصد: 214/4، وشرح التصريح: 241/2.

3 - ينظر شرح العمدة: 237/1.

4 -- ينظر الكتاب: 94-93/3، والتسهيل: 232، وشرح ابن الناظم، 282، وتوضيح المقاصد:

213/4، ومغني اللبيب: 443/1.

5 - المساعد: 96/3.

6 - ينظر شرح جمل الزجاجي: 192/2، وتوضيح المقاصد : 212/4، ومغني اللبيب : 443/1

7 - شرح جمل الزجاجي: 192/2.

8 - ينظر المقتضب: 82/ 2، 135، وشرح الرضي على الكافية : 265/2 - 266.

الرابع / إن الجزم بلام مقدرة ، فالقول في: (ألا تنزل تصب خيراً) معناه (لتصب خيراً)، وهو ضعيف وغير مطرد⁽¹⁾. اختار المرادي القول الثالث ورد مذهب ابن مالك في التضمين لأربعة أوجه:

الأول/ ان ما ذهب اليه ابن مالك يستلزم العامل جملة، وذلك لا يوجد في موضع.
الثاني/ ان الإضمار اسهل من التضمين، لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل.
الثالث/ ان التضمين لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة لتضمين الطلب معنى الشرط، لأنه يدل عليه بالالتزام.

الرابع/ ان الشرط لا بد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب نفسه، ولا مضمناً له معنى حرف الشرط لما في ذلك من التعسف، ولا مقدراً بعده؛ لقبح إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه⁽²⁾.

والمرجح ما ذهب اليه المرادي، وهو ما اختاره اكثر البصريين لأن في التضمين تغيير معنى الأصل، وتضمين معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير وهو ما قال به ابن هشام⁽³⁾، ورد ايضاً القول بالنيابة، ((لأن نائب الشيء يؤدي معناه، والطلب لا يؤدي معنى الشرط))⁽⁴⁾.

وفي ذلك قال ابن القيم ((وأحسن ما ذكروه أن يقال: في (قم أكرمك) فائدتان ومطلوبان:

أحدهما/ جعل القيام سبباً للأكرام ومقتضياً له اقتضاء الأسباب لمسيباتها.
الثاني/ كونه مطلوباً للأمر مراداً له، وهذه الفائدة لا يدل عليها الفعل المستقبل فعدل الى لفظ الأمر تحقيقاً له))⁽⁵⁾.

1 - ينظر توضيح القاصد: 213/4.

2 - توضيح المقاصد: 212/4، وينظر شرح ابن الناظم: 282.

3 - ينظر مغني اللبيب: 1/ 443.

4 - مغني اللبيب: 443/1.

5 - بدائع الفوائد: 112/1.

المبحث العاشر اجتماع للشرط والقسم

1- جعل الجواب للشرط تقدم أو تاخر عند تقدم ذي خبر عليهما .

قال ابن مالك⁽¹⁾

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم
وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر

إذا اجتمع الشرط والقسم، فالمتفق عليه عند النحاة أن الجواب للمتقدم فيهما، فإن تقدم القسم فالجواب للقسم نحو: (والله ان اتيتني آتيك)، وإن تقدم الشرط فالجواب له نحو: (إن اتيتني والله اتك)، ويحذف جواب المتأخر منهما في المثالين لدلالة جواب الأول عليه⁽²⁾، وفي مسألة اجتماع الشرط والقسم، وما يتعلق بهما خالف ابن هشام ابن مالك في امرين.

الأول/ ان يتقدم على الشرط والقسم طالب خبر: نحو(زيد والله إن تقم يكرمك)، حيث زعم ابن هشام ان ابن مالك قد ذهب الى ان الجواب في مثل هذا للشرط مطلقاً وجوباً لاجوازاً، سواء تقدم، أو تأخر، فيقال: (زيد والله ان تقم يكرمك)، و(زيد إن تقم والله يكرمك)، أي ان الجواب عند ابن مالك في رأي ابن هشام أن يكون للشرط وجوباً في كلا المثالين. فخالفه -ابن هشام- وذهب الى أنه إذا تقدم ذو خبر فإن الجواب للشرط المتأخر جوازاً لا وجوباً⁽³⁾.

وما قاله ابن هشام صحيح اذ إن نصوص النحويين تدل على ان مثل ذلك أي مجيء الجواب للشرط وإن تأخر جوازاً لا وجوباً وهو مذهب جمهور البصريين، وحملوا كلام سيبويه في هذه المسألة على انه على سبيل الجواز أيضاً لا الوجوب.

وعبارة سيبويه في هذا الموضع: ((وتقول: (انا والله إن تأتني لا آتك، لأن هذا الكلام مبني على (أنا)، ألا ترى أنه حسن أن تقول (أنا والله ان تأتني آتك) فالقسم ها هنا لغو))⁽⁴⁾.
فعبارة سيبويه: (ألا ترى انه حسن ...) هي ما استدل به النحاة على أنه ذهب الى أن مجيء الجواب للشرط في مثل هذه المسألة، وإن تأخر جوازاً لا وجوباً⁽¹⁾، وهو مذهب اكثر النحويين⁽²⁾.

1 - متن الألفية: 47.

2 - ينظر الكتاب: 84/3، والإيضاح في شرح المفصل: 45/2، وشرح ابن الناظم: 290.

3 - ينظر اوضح المسالك: 198/3.

4 - الكتاب: 84/3.

والظاهران مخالفة ابن هشام في هذه المسألة فيها نظر، إذ يبدو أنه قدوهم لأن حكم الوجوب لم يقل به ابن مالك إذ إن عبارة ابن مالك في الألفية (رجح) تدل دلالة واضحة على أن مجيء جواب الشرط وهو متأخر، مرجح على جواب القسم، وكذا عباراته في سائر مؤلفاته كالكافية الشافية وشرحها⁽³⁾، قال:

وإن تواليا وقبل مبتدا فالشرط رجع - مطلقاً - فتعضدا

2- جواز جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم، ولم يتقدمها ذو خبر.

قال ابن مالك⁽⁴⁾:

وربما رجع بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم عرفنا فيما سبق انه إذا اجتمع الشرط والقسم، ولم يتقدمها ذو خبرة، فالجواب للمتقدم منهما، ويحذف جواب المتأخر لدلالة جواب الأول عليه. اما الفراء فقد جوز أن يكون الجواب للشرط، ولو كان متأخراً، ولم يتقدم عليها ذو خبر⁽⁵⁾.

تابعه ابن مالك فأجاز ذلك مستدلاً عليه بقول الأعشى:

لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلعنا عن دماء القوم ننتقل⁽⁶⁾

وقول الآخر:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم وعن نهار القيظ للشمس بادياً⁽⁷⁾

ورد ابن هشام⁽⁸⁾ مذهب ابن مالك مؤيداً مذهب سيبويه، في امتناع جعل الجواب للشرط إذا كان متأخراً ولم يتقدمها خبر قال سيبويه: ((وذلك قولك: والله إن آتيتني لا أفعل)، لا يكون الا معتمدة عليه اليمين، الا ترى انك لو قلت: (والله إن تأتني آتك) لم يجز ولو قلت: (والله من يأتني آته) كان محالاً، واليمين لا تكون لغواً ... ، لأن اليمين لآخر الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين))⁽⁹⁾.

-
- 1 - ينظر ارتشاف الضرب: 490/2.
 - 2 - ينظر شرح الرضي على الكافية: 393/2، وارتشاف الضرب: 490/2، وتوضيح المقاصد: 261/4.
 - 3 - شرح الكافية الشافية: 166/2.
 - 4 - متن الألفية: 47.
 - 5 - ينظر معاني القرآن: 130/2-131.
 - 6 - ديوانه: 48، وينظر شرح الكافية الشافية: 167/2، وشرح الرضي على الكافية، 392/2، وشرح ابن عقيل: 160، وحاشية الخضري: 194/2.
 - 7 - ينظر معاني القرآن: 67/1، وشرح الكافية الشافية: 167/2.
 - 8 - ينظر اوضح المسالك: 198/3.
 - 9 - الكتاب: 84/3.

وهو مذهب جمهور البصريين، حيث منعوا ذلك وحملوا ما جاء منه على الضرورة، أو إن اللام مثلاً في قول الأعشى: (لئن منيت ... الخ البيت)، زائدة لا موطنة للقسم⁽¹⁾.
وذهب ابن عقيل إلى أن لام (لئن) موطنة لقسم محذوف، والتقدير: (والله لئن)، و(إن) شرط، وجوابه (لا تلفنا)، وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يجب القسم، بل حذف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه⁽²⁾.

والراجح ما ذهب إليه ابن هشام وهو المنع؛ لأن اليمين، كما ذكر سيبويه لا تكون لغواً، ولم يثبت.

واختار ابن مالك مذهب المنع في شرح العمدة، وحمل ما جاء منه على الضرورة كما حمله جمهور والبصريين، ومنه قول الفرزدق⁽³⁾:

لئن بل لي أرضي بلال بدفقة من الغيث في يمني يديه انسكابها

اكن كالذي صاب الحيا ارضه التي سقاها وقد كانت جديباً جنابها⁽⁴⁾

أما ما ذكره في الألفية من ترجيح الجواب للشرط وإن تأخر، فقد يكون حكاية لمذهب غيره؛ لأنه لم يثبت مثله في السعة، فيبقى قوله ملتزماً على إطلاقه⁽⁵⁾.

1 - ينظر شرح التصريح: 254/2، وحاشية الخصري: 194/2.

2 - ينظر شرح ابن عقيل: 160.

3 - ديوانه: 50/1 - 51.

4 - ينظر شرح العمدة: 257/1.

5 - ينظر حاشية الصبان: 29/3.

المبحث الحادي عشر

العدد

1- حكم العدد في التذكير والتأنيث مع الجمع

قال ابن مالك : (1)

ثلاثة بالتاء قل للعشرة
في الضد جرد والمميز اجرر
في عد ما احاده مذكوره
جمعاً بلفظ قلة في الاكثر
ان كان مفرد المعدود مذكراً الحقت التاء نحو: (ثلاثة رجال)، وإن كان مؤمناً جاء
بغير تاء نحو: (ثلاث أنفس) .

أي انه يلاحظ في المعدود الجمع حال مفرده فان كان مذكراً أنت العدد نحو: (شخص)،
فان مفرده شخص، وهو مذكر، فيؤنث معه العدد فيقال: ثلاثة شخص. (2)

وقد يراعى فيه المعنى، فيقال: ثلاث شخص كما في قول عمر بن ابي ربيعة: (3)

* ثلاث شخص كاعبان ومعصر *

والذي سوغ ذلك قوله: (كاعبان ومعصر)، أي اتصل باللفظ ما يقوي المعنى (4) .

وقد جعل ابن مالك ذلك قياساً قال: ((فان اتصل بالكلام ما يزداد به المعنى ظهوراً، او
يكثر معه قصد معنى التذكير، جاز الوجهان، وقد ترجح اعتبار المعنى كقوله تعالى:
وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً)) (5)، فبذكر (أمم) ترجح حكم التأنيث، ولولا ذلك لقل
((اثني عشر اسباطاً))، لأن السبط مذكر)) (6) .

أعترضه ابن هشام، وذهب الى ان مثل ذلك ليس بقياس، وانما هو ضرورة. (7)

والذي يبدو ان ما ذهب اليه ابن هشام أولى لأنه الاصل وهو ما عليه جمهور
البصريين وهو ملاحظة لفظ المفرد في الجمع، فان اتصل بالكلام ما يقوي المعنى جاز
مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى، ولا قياس في ذلك، ولكن كثر ترجيح المعنى في الامثلة
المذكورة سابقاً لانه -أي المعنى- قد كثر قصده في كلامهم، فغلب على اللفظ (8)، وكثر
مجيء ذلك في الشعر نحو قول الحطيئة :

1 - متن الالفية: 48 .

2 - ينظر أوضح المسالك : 216/3-217 .

3 - ديوانه : 4 ، ينظر الكتاب : 566/3 ، والمقتضب : 148/2 ، وشرح الكافية الشافية : 189/2 .

4 - ينظر شرح ابن الناظم : 299 ، وأوضح المسالك : 217/3 .

5 - الاعراف / من الاية : 160

6 - شرح الكافية الشافية : 188/2 .

7 - ينظر أوضح المسالك : 217/3 .

8 - ينظر المقتضب : 148/2 ، وشرح الرضي على الكافية : 156/2 .

2- حكم تمييز العدد المركب

قال ابن مالك : (2)

وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما

حكم تمييز العدد المركب كحكم تمييز الفاظ العقود، وهي من عشرين الى تسعين، وهو أن يكون مفرداً نكرة منصوباً ، نحو قوله تعالى: ((اني رأيت أحد عشر كوكباً))⁽³⁾، وقوله تعالى: ((إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً))⁽⁴⁾ (5).

أما قوله تعالى : ((وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً))⁽⁶⁾

فقد استشهد به ابن مالك على انه قد رجح فيه اعتبار المعنى، فأنت العدد، مع أن المعدود واحد مذكر، وهو (سبط)، وقوى ذلك ذكر (أمم)، كما رجح حكم التأنيث في قوله تعالى: (كاعبان ومعصر)، وعلى رأي ابن مالك يكون (اسباط) تمييزاً⁽⁷⁾.

وهذا الذي ذهب اليه ابن مالك قد سبقه اليه الزمخشري حيث أعرب (أسباطاً) تمييزاً، إذ فسر الاسباط بـ(القبيلة)، كل قبيلة (أسباط) فأوقع (أسباطاً) موقع (قبيلة)⁽⁸⁾.

وقد كثرت الخلافات والاراء في اعراب (أسباط)

فذهب الجرمي الى أن (أسباطاً) نعت لـ(فرقة) ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، و(أمماً) نعت (الأسباط)، وأنت، العدد، وهو واقع على الاسباط ؛ لأنه بمعنى (فرقة)، أو أمة، كما قال (ثلاثة أنفس) يعني رجالاً⁽⁹⁾.

في حين ذهب الزجاجي الى أنه بدل، والتمييز محذوف، واختاره ابن عصفور⁽¹⁰⁾، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة اسباطاً.

1 - الديوان : 395 { ابیات منسوبه الى الحطيئة وغير موجودة في الديوان : وينظر الكتاب :

565/3 ، وهمع الهوامع : 149/2 .

2 - متن الالفية : 49 .

3 - يوسف : من الاية : 4 .

4 - التوبة : من الاية : 36 .

5 - ينظر أوضح المسالك : 221/ 3 .

6 - الاعراف : من الاية : 160 .

7 - ينظر شرح الكافية الشافية : 188/2 ، وأوضح المسالك : 222/3 .

8 - ينظر الكشاف : 168/2 .

9 - ينظر توضيح المقاصد : 314/4 .

10 - ينظر شرح المفصل : 24/6 ، وشرح جمل الزجاجي : 34/2 - 35 .

خالف ابن هاشم ابن مالك مؤيداً المذهب القائل بأن (أسباطاً) بدل لا تمييز قال: ((فـ (أسباطاً)، بدل، ...، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لذكر العدان⁽¹⁾)).

والظاهر ان رأي ابن هشام ومن سبقه أولى، يعضد ذلك أكثر أن ابن مالك قد تراجع عن رأيه في (شرح الكافية)، واقتنع برأي الزجاج، ومن تبعه بأن (اسباطاً) بدل لا تمييز، ورد مذهب الزمخشري وهذا جاء في كتابه شرح التسهيل: (ولا بأس برأيه -أي الزمخشري- في هذا لو ساعده استعمال، لكان قوله: كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله أهل اللغة، إن السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب⁽²⁾).

فإذا كان السبط بمعنى القبيلة، فالأسباط تقابل (القبائل) فيكون معنى (قطعناهم اثنتي عشرة اسباطاً): قطعناهم اثنتي عشرة قبائل، وعلى ذلك لا يصح جعل (اسباطاً) تمييزاً، بل هو بدل، والتمييز محذوف⁽³⁾.

والسؤال هنا إن كان اعراب (اسباطاً)، بدلاً، فما المبدل منه، فإذا كانت (قبائل)، أو (فرقة) أو نحوهما هي المبدل منه وهي تمييز - (اسباطاً) فلا فرق في ذلك الا ان الفرق و الواقع أن العدد في حالة البدلية جاء مناسباً للمبدل منه في التأنيث لا للبدل.

1 - أوضح المسالك: 222/3.

2 - شرح التسهيل: 307/2.

3 - ينظر شرح التسهيل: 307/2.

الخاتمة

اهم النتائج التي وصلت اليها الدراسة في هذا البحث :

1. اتصفت ردود المرادي بالوضوح والصراحة ، إذ كان يذكر اسم المؤلف الذي يخالف فيه ابن مالك ، في حين اتسمت ردود ابن هشام بعدم الوضوح في مجموعة غير قليلة حيث لا يذكر اسم المؤلف التابع لابن مالك في مخالفته له ، كما أنه لا يستدل في بعض منها ، ليعضد رأياً ، نحو ما جاء في اعتراضه على ابن مالك في حكم اللقب مع الاسم ، والكنية .
2. لم تسفر ردود المرادي عن آراء انفرادية مهمة فقد كان في اكثرها متابعاً لشيخه أبا حيان ، فضلاً عن أنه كانت مخالفته لابن مالك في أكثر المسائل في أمور فرعية وليست أساسية وهو انتقاد ووصف عبارات ابن مالك بالقصور وعدم الشمول ، والاعتراض على ما أطلقه ابن مالك .
3. ظهر أن لابن مالك ناقضات في المسألة الواحدة بين الألفية وكتبه الاخرى ، ولعل السبب في ذلك يرجع الى أمرين .
الأول : التراجع عن ذلك الرأي وهو من مظاهر تطور الفكر عند النحوي .
الثاني : ذكره رأيين مختلفين ويكون قصده في كلا المؤلفين مرادا الحكم نفسه كما جاء في (أل) الداخلة على (النعمان) .
4. تردد ابن هشام في بعض المسائل التي اعترض فيها على ابن مالك ، كما في مسألة (معنى الضمير المستتر جوازاً) ووهم في نسبة بعض الآراء الى ابن مالك خطأ نحو ما جاء في مسألة (فلان - وفلانة) ومعناها .
5. تبين أن اكثر الردود على ابن مالك جاءت نتيجة الأخذ بقول ابن مالك على ظاهره دون التأكد من صحة مذهبه في مؤلفاته الأخرى ، ومنه ما جاء في مسألة تقديم خبر (مادام) عليها .
6. أعربت الدراسة عن أن ابن مالك قد أغفل بعض المسائل ولم يفصل فيها بل اطلق القول ولم يقيده ، إنما كان ذلك بسبب ضيق النظم والتزامه

بالوزن والقافية ، أو أنه ينتبه الى بعض منها عند نظمه للألفية أو إشارة الى غيره من النحاة المشهورين .

اما فيما يخص المسائل العلمية فكانت النتائج الاتية :

1. لا يصح العطف على موضع (أن) المفتوحة بخلاف المكسورة إلا بشرط أن يتقدمها علمٌ أو ما في معناه ، لأنها هي وصلتها في موضع المصدر ، والمصدر اسم فلا تكون في موضع الأسماء دون الافعال .
2. يجوز حذف التاء واثباتها مع الفعل المسند الى المؤنث الحقيقي ؛ لورود ذلك في نصوص من القرآن الكريم.
3. لا يصح تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول ؛ لان فيه مخالفة للقياس.
4. القول باعتبار المصدر النائب عن فعله قسماً رابعاً أولى من القول بجواز حذف عامل المصدر المؤكّد.
5. يمكن مجيء الحال من المضاف اليه ، إذا كان المضاف جزءاً من المضاف اليه أو عاملاً فيه.

ثبت

المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم . (أ)
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو عبد الله اثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الاندلسي (ت 745 هـ) تحقيق الدكتور احمد النماس ، ط الأولى ، مطبعة المدني / المؤسسة السعودية / مصر ، 1408 هـ -1987 م.
3. اسرار العربية - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد الانباري (ت577هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق ، 1377 هـ -1957 م.
4. الاصول في النحو - أبو بكر محمد بن السري (ت316هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، ج1 مطبعة سلمان الاعظمي بغداد 1393 هـ-1973م ، ج2 مطبعة النعمان / النجف الاشرف 1973م.
5. الأعلام - خير الدين الزركلي (ت1396 هـ) ، الرابعة عشرة ، دار العلم / بيروت ، 1999م.
6. الأمالي الشجرية - ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي (ت542هـ) ، دار المعرفة للطباعة ،بيروت ، لبنان (د.ت).
7. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - أبو البركات الانباري ، (ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف) لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، مصر المكتبة التجارية / شارع محمد علي ، 1380 هـ-1961م.
8. أوضح المسالك الى الفية ابن مالك - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري (ت761)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط السادسة ،بيروت /لبنان ،1966م.
9. الايضاح العضدي - أبو علي الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن شانذلي فرهود ، ط الأولى ، مطبعة دار التأليف / مصر ، 1389 هـ-1969 م.

10. الايضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب النحوي (ت646 هـ) ، تحقيق : الدكتور موسى بناي العليي: مطبعة العاني / بغداد (د-ت).

(ب)

11. البحر المحيط -أبو حيان الاندلسي ، مطابع النصر / الرياض (د - ت) .
12. بدائع الفوائد - ابن القيم الجوزية (ت 751 هـ) ، تحقيق : سيد عمران ، وعام صلاح ، دار الحديث القاهرة ، 1423 هـ -2002 م (د - ط) .
13. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911 هـ) ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، ط الأولى ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، 1384 هـ - 1965م.
14. البهجة المرضية في شرح الألفية - السيوطي ، الناشر : نويد اسلام قم /خيابان.

(ت)

15. تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الحسيني الزبيدي تحقيق / مصطفى حجازي (د - ط) ، (د - ت) .
16. التبيان في اعراب القرآن - أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ) ، تحقيق : محمد علي البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د - ت)
17. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - أبو عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت 672 هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي / القاهرة ، 1387 هـ - 1967 م .
18. توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك - الحسن بن ام قاسم المرادي (ت749 هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن علي سليمان ، ط الثانية مكتبة الكليات الازهرية.

(ج)

19. الجمل - أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت 340 هـ) ، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد ، ط الأولى ، مؤسسة الرسالة / بيروت ، دار الامل / اربد /الاردن ، 1404 هـ -1984 م .

20. الجنى الداني في حروف - حسن بن أم قاسم المرادي ، تحقيق : الدكتور طه محسن ، ساعدت جامعة بغداد على طبعة ، 1391-1976 م .

(ح)

21. حاشية الخضري- الشيخ محمد الخضري (ت 1287 هـ)، ضبط ، وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت / لبنان ، 1415هـ-1992م.
22. حاشية السجاعي على شرح القطر لابن هشام ، الشيخ السجاعي ، عيسى البابي وشركاه ، (د-ت) (د-ط) .
23. حاشية الصبان على شرح الاشموني - أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت 1026هـ) ، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د-ط) (د-ت) .
24. حاشية ياسين العلمي على شرح التصريح- ياسين بن زين الدين العلمي الحمصي (ت 1061 هـ) ، مطبوعة مع شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهري (ت 905هـ) ، دار الكتب / عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت) .
25. حروف المعاني : أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت 340 هـ) ، تحقيق : الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة / دار الامل ، ط الاولى ، 1404هـ ، 1984م .
26. الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل -أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد للنشر ، العراق 1980م.

(خ)

27. خزنة الادب ولب لب لب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1092هـ) على (شرح شواهد الكافية) للامام رضي الدين الاستربابادي (ت 686هـ) ط الأولى ، (د-ت) .
28. الخصائص -أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ،

دار الكتاب العربي / بيروت / لبنان . (دت) ، (دط) .

(د)

29. الدرر الكامنة في اعيان المائة الثامنة - شهاب الدين احمد حجر العسقلاني (ت 852 هـ) ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، ط الثانية دار الكتب الحديثة ، 1385هـ - 1966 م .

30. الدرر اللوامع على همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع - احمد بن الامين الشنقيطي ، تحقيق و شرح الدكتور عبد العال سالم مكرم الطبعة الأولى - دار البحوث العلمية ، الكويت ، 1401 هـ ، 1981 م .

31. ديوان جرير - ط الأولى ، المطبعة العلمية / مصر ، 1313 هـ .

32. ديوان حسان بن ثابت - ضبط وتصحيح : عبد الرحمن البرقوقي ، المكتبة التجارية الكبرى / مصر ، (د . ت) .

33. ديوان الحطيئة - شرح ابن السكيت ، والسجستاني ، تحقيق : نعمان امين طه ، ط الأولى ، 1378 هـ - 1958 م .

34. ديوان ذي الرحمة ، ط الأولى ، المكتب الاسلامي للطباعة والنشر ، 1384 هـ - 1984 م .

35. ديوان العجاج - رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي ، شرح : عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة اطلس / دمشق ، (د . ت) .

36. ديوان عمر بن ابي ربيعة - المطبعة الميمنية / مصر ، 1311 هـ .

37. ديوان عنتره - دار صادر / بيروت ، 1377 هـ 1958 م .

38. ديوان الفرزدق - دار صادر / بيروت ، 1380 هـ - 1060 م .

39. ديوان مجنون ليلى - تحقيق : عبد الستار احمد فاج ، دار مصر للطباعة .

40. ديوان النابغة الذبياني - تحقيق : فوزي عطوي ، بيروت / لبنان ، 1969 هـ .

(ر)

41. الرد على النحاة - ابن مضاء القرطبي (ت 592 هـ) ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار الفكر / القاهرة ، 1366 هـ - 1947 م .

42. رصف المباني في شرح حروف المعاني - احمد بن عبد النور المالقي (ت 702 هـ) ،
تحقيق : احمد محمد الخراط ، مطبعة زيد بن ثابت ، 1395 هـ - 1975 م .

(ش)

43. شذرات الذهب في اخبار من ذهب - أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي
(ت 1089 هـ) ، بيروت / لبنان ، (د - ت) .

44. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ) ، مطبعة
مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، سفر 1344 (د - ت) ، وبهامشه شرح
السيوطي المسمى بالهجة المرضية في شرح الألفية .

45. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك - أبو عبد الله بدر الدين محمد بن العلامة ابن مالك
(ت 686 هـ) ، المطبعة العلوية / النجف الاشرف ، 1342 هـ .

46. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك - علي بن محمد الاشموني (ت 929 هـ) ، تحقيق
: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط الثانية ، مصطفى البابي الحلبي واولاده / مصر ،
1358 هـ - 1339 م .

47. شرح التسهيل - ابن مالك ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد ، ط
الأولى ، بيروت / لبنان 1422 هـ - 2001 م .

48. شرح التصريح على التوضيح - خالد بن عبد الله الازهري (ت 905 هـ) ، دار احياء
الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د . ت) .

49. شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل - عبد المنعم عوض الجرجاوي (ت 1195 هـ) ،
وبهامشه (فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل) ، للعلامة محمد قطة العدوي ، ط الثانية ،
مصطفى البابي الحلبي واولاده / مصر ، 1355 هـ - 1937 م .

50. شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور الاشيلي (ت 669 هـ) ، تحقيق : الدكتور صاحب
أبو جناح ، ج 1 1400 هـ - 1980 م . ج 2 1402 هـ - 1982 م ، احياء التراث العربي
الاسلامي .

51. شرح الحدود النحوية : عبد الله بن احمد بن علي الفاكهي (ت 972هـ)، تحقيق : الدكتور زكي فهمي الالوسي، (د. ط) ، (د . ت).
52. شرح ديوان لبيد - تحقيق :الدكتور احسان عباس ، الكويت ، 1962م.
53. شرح الرضي على الكافية - رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي دار الكتب العلمية / لبنان ، (د . ت) .
54. شرح شذور الذهب - ابن هشام الانصاري ، تحقيق : احمد ابراهيم عمار ، ومحمود امين النووي ، وعبد الغني اسماعيل ، اشرف على المراجعة والتصحيح طه محمد الزني ، مكتبة الكليات الازهرية / محمد امبابي المنياوي .(د . ت).
55. شرح الشواهد للعيني : مطبوع مع حاشية الصبان على شرح الاشموني ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، (د . ط) ، (د - ت).
56. شرح شواهد المغني - السيوطي ، تعليق الشيخ :محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي ، لجنة التراث العربي / رفيق حمدان وشركاه ، تعليق الحواشي : احمد ظافر كوجان ، (د - ط) ، (د - ت).
57. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - ابن مالك ، تحقيق الدكتور احمد هريدي ، ط الأولى ، (د - ت).
58. شرح قطر الندى وبل الصدى - ابن هشام الانصاري ، تحقيق الدكتور عرفات قطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت ، 1418 هـ -1998م.
59. شرح الكافية الشافية - ابن مالك ، تحقيق ، علي محمد معوض ، وعادل احمد عبد الموجود ، ط الأولى ، بيروت / لبنان ، 1420 هـ 2000م .
60. شرح اللحة البدرية في علم العربية - ابن هشام الانصاري ، تحقيق : الدكتور هادي نهر ، مطبعة الجامعة / بغداد ، 1397 هـ - 1977م.
61. شرح المفصل - موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ)، عالم الكتب / بيروت ، (د - ط) ، (د - ت).
62. شرح المقدمة المحسبة - طاهر بن احمد بن بابشاذ تحقيق : خالد عبد الكريم جمعة ، ط الأولى ، 1976م (د . ط).
63. شرح الوافية نظم الكافية - ابن الحاجب النحوي ، تحقيق : موسى بناي علوان العليلي ،

مطبعة الاداب /النجف الاشرف ، 1400 هـ - 1980 م .

(ص)

64. الصبح المنير شعر ابي بصير ميمون بن قيس بن جندل (الاعشى) ، مطبعة أدلف هلز هوسن بيانه 1927م .
65. الصحاح اسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : احمد عبد الغفور عطا / دار الكتاب العربي / مصر ، (د-ت) .
66. صحيح مسلم -أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (ت 261 هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار احياء التراث العربي / بيروت (د - ت) .

(غ)

67. غاية النهاية في طبقات القراء -أبو الخير شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت 833 هـ) ، نشر : برجستراسر ، مكتبة الخانجي / مصر ، 1351 هـ -1932م .
68. الغرة المخفية - في شرح الدرّة الألفية ابن الخباز (ت 639 هـ) - ابن معيط (628 هـ) ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، ط الأولى ، مطبعة العاني / بغداد / الرمادي ، 1410 هـ -1990 م .

(ف)

69. فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك - شمس الدين أبو عبد الله بن الامام زيد الدين ابي العدل قاسم الغزي (ت 918 هـ) (د - ط) ، (د-ت) .
70. في النحو العربي نقد وتوجيه - الدكتور مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ، صيدا / بيروت ، ط1 ، بيروت 1964م .

(ك)

71. كاشف الخصاصة عن الفاظ الخلاصة - ابن الجزري ، تحقيق : الدكتور مصطفى احمد النماس ، مطبعة السعادة ، 1403 هـ -1983م .
72. الكتاب - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيويه) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط الثانية ، الخانجي / مصر 1977 م .

73. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل - جار الله محمود

- الزمخشري (ت 538هـ)، دار الفكر / بيروت، (د - ط) ، (د - ت).
74. كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون - حاجي خليفة (ت 1067 هـ)، 1360هـ -
1941، (د-ط).

(ل)

75. لسان العرب : ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي(ت711هـ)اعتنى
بتصحيحها امين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي ط3 ، دار احياء التراث
العربي ، بيروت لبنان (د-ت).
76. اللع في العربية - ابن جني ، تحقيق : فائز فارس ، ط الأولى ، دار الامل للنشر /
الاردين ، 1409 هـ -1988 م.

(م)

77. متن الألفية - ابن مالك - المكتبة الشعبية بيروت لبنان .
78. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها -ابن جني ، تحقيق : علي
النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة 1286 هـ
(د - ط).
79. المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية - الدكتور علي عبود الساهي ، ط الأولى ،
مطبعة الجامعة / بغداد / شارع المتنبى 1404 هـ 1984م.
80. المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - ابن عقيل ، تحقيق : محمد كامل بركات
، ط الأولى ، دار الفكر / دمشق ، 1402 هـ -1983 م.
81. معاني الحروف -أبو الحسن علب بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) تحقيق : الدكتور
اسماعيل شلبي ، ط الثانية ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة /العزيرية ، 1407
هـ -1986م.
82. معاني القران -أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ)، ط الأولى والثانية ، عالم
الكتب / بيروت ، 1955 ، 1980م.
83. معاني النحو - الدكتور فاضل السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على طبعه ، 1986 م
-1987م.

84. معجم القراءات القرآنية - احمد مختار عمر ، والدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط الأولى 1403 هـ 1983 م و ج 2 1402 هـ -1982 م.
85. معجم المؤلفين - عمر رضا كحالة ، مطبعة الترقى / دمشق ، 1376 هـ -1957 م.
86. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي ، مطابع الشعب، 1978 (د - ط).
87. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب - ابن هشام الانصاري، تقديم ووضع الفهارس والحواشي : حسن حمد ، اشراف الدكتور اميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، ط الأولى ، بيروت / لبنان 1418 هـ -1998م.
88. المفصل - الزمخشري ، عنى بنشره : محمود توفيق ، مطبعة حجازي / القاهرة (د-ت).
89. المقتصد في شرح الايضاح - عبد القادر الجرجاني (ت471هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات الجمهورية العراقية 1982م.
90. المقتضب - محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب /بيروت ، (د -ت).
91. مقدمة ابن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون المغربي الحضرمي (ت 808هـ) ، ط الثاني ،دار الكتاب العربي ، لبنان /بيروت 1961.
92. المقرب - ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : احمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري ، ط الأولى ، مطبعة العاني / بغداد، 1391 هـ 1971م.
93. منهج السالك في كلام ألفية ابن مالك -أبو حيان الاندلسي ، تحقيق : سدني جيلزر ، الجمعية الشرقية الامريكية 1947م.
94. الموفى في النحو الكوفي - السيد صدر الدين الكنغراوي (ت1349هـ) شرح وتعليق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي / دمشق ، (د -ت).
95. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري

بردي الاتاكي (ت874هـ) طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب ، مؤسسة المصرية العامة
للتأليف والترجمة (د ط) (د -ت).

(ن)

96. النحو العربي نقد وبناء - الدكتور ابراهيم السامرائي ، دار الصادق ، بيروت ، (د -
ت) .

97. النحو الوافي - عباس حسن ، ط الرابعة ، دار المعارف مصر ، (د-ت).

98. النشر في القراءات العشر ابن الجزري اشرف على تصحيحه علي محمد الضباع ،
مطبعة مصطفى محمد بمصر ، (د - ت) .

99. نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب - احمد بن محمد المقري التلمساني (1041هـ)،
تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي ، بيروت / لبنان (د-ط) ،
(د-ت) .

100. النواسخ في كتاب سيبويه - الدكتور حسام النعيمي ، دار الرسالة للطباعة /بغداد ،
1397 هـ -1977م.

(ه)

101. هداية السالك بتحقيق اوضح المسالك ، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبوع
مع كتاب (اوضح المسالك) لابن هشام ط السادسة ، بيروت /لبنان 1966م.

102. هدية العارفين - اسماعيل بن باشا البغدادي ، استانبول ، 1955، (د - ط) .

103. همع الهوامع - السيوطي - عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني ، دار
المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت / لبنان ، (د-ط)، (د -ت).

الرسائل الجامعية

1. المنهل الصافي في شرح الوافي للدمايني ، دراسة وتحقيق - رسالة دكتوراه فاخر جبر
مطر جامعة بغداد /كلية الاداب ، 1989.

2. النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ، دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير
-فاخر جبر مطر ، كلية الاداب / جامعة بغداد 1403 هـ، 1983م.

The scholar discussed the responses of Al- Mourade and Iben Husham to the explanation of the Al- Feya by Iben Malek . This subject treats the objections that these two explainers raised against Iben Malek's Al- Feya. The scholar's aim is to guide the correct opinions. In this context, the researcher dealt with scientific orientation which is based on the origins of the Arabic language (Listening , transferring and analogy). This procedure exposes the opinions of the most famous grammarians related to certain questions, then the scholar exposes his argument which supports one of those opinions.

The study focused on those two explainers for they were the most famous grammarains who studied the Al-Feya and were very close to the period of Iben Malek .Considering that the subject is very extensive , the thesis treated only the grammatical issues excluding the morphological and the phonetic subjects and discussed the ideas that the Al –Feya contained without dealing with the other works of Iben Malek

The responses did not treat the fundamental grammatical issues , but it included the opinions of Al-Mourade and Iben Husham that constituted the responses to some marginal issues like what Iben Malek said about the (restriction) and the cases in which it is conceivable in using a word , a phrase or insufficiency in certain expressions.

The thesis contained an introduction , three chapters and a conclusion .

The most important results that the scholar came to were that the large number of responses to Iben Malek resulted in dealing with his explanation without discussing it, the misunderstanding of his phrases in certain cases and the contradictions that appeared between what was mentioned in the Al- Feya and the other works of Iben Malek.

God bless all those who work for the development of our beautiful Arabic Language .

The title of the thesis :
**The responses of Al- Mourade and Iben Husham to
Malek throught their explanation of the Al-Alfeya**

**A thesis submitted by the student
Madeha Abed Ali Al- Shamaree**

*To The Council of the College of Arts –University Of Baghdad
As a part of the requirement of obtaining the M.A degree in
Arabic Language*

**Under the supervision of Dr.Prof.
Khadija Abdul Razak Al-Hadethee**

2004 A..D

1400 A.H